

تصميم و اخراج : ميم للنشر
طباعة : شركة أوميغا للنشر
الإيداع القانوني : 8-728-59-9938-978
مارس 2021

الحبيب بورقيبة زعيم أمة ورئيس دولة



شهادات وخواطر مناضل من جيل الاستقلال
عبد السلام القلال

« كان رئيساً سياسياً للدولة وقائدا
حضارياً للمجتمع »

الأستاذ الشاذلي القليبي

أبيات شعرية من مرثية أحمد اللغماني للزعيم الحبيب بورقيبة

«ميرزة الخالدين - يا خالد الذكر .: حياة لا تحتويها القبورُ
غُيبٌ عن عيوننا ولهم في .: القلب مأوى، وفي الضمير حضورُ
إن تكن بينهم فإنك فيهم .: سيّد مفردٌ وهم جمهورُ
سيّدا كنت، سيّدا سوف تبقى .: تحتفي باسمك «الحبيب» العصورُ
تشهدُ الأرضُ والسَّماءُ وما بينهما أنك الكبيرُ الكبيرُ
شامخٌ أنت في الحياة وفي الموت مدلُّ بما صنعت، فخورُ»

شاعره المفضل
أحمد اللغماني

الأهداء

إلى روح المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة
وإلى الشعب التونسي، نساء ورجالا وشبابا
حتى لا ينسى ولا يتنكر لماضيه المجيد

ترحم

رحم الله أستاذي وصديقي الأستاذ الشاذلي القليبي
الذي حرص وألح علي أن أكتب على الزعيم الحبيب بورقيبة

رسالة شكر

أشكر زوجتي ليلى وأبنائي سامي والصادق وسفيان وأمنة
الذين ساعدوني على كتابة هذا المؤلف بالتشجيع والنصح وسعة البال.

و إلى

ماهر المظفر مدير شركة ميم للنشر.

على النصري الحقوقي بمكتب القلال للمحامات و الإستشارة.

من الذاكرة

هذه الشهادات والخواطر المقتضبة

هي مساهمة في احتفالات مائوية الحزب الحرّ الدستوري التّونسي

(مارس 1920 - مارس 2020)

تهدف إلى إنارة شباب اليوم والأجيال المقبلة حول تاريخ تونس المعاصر

والجوانب المشرقة من شخصيّة الزعيم الحبيب بورقيبة

ونجاحاته دون التستّر على أخطائه

«الشعب بدون ذاكرة لا مستقبل له»

إيمي سيزار

Aimé Césaire (1913 - 2008)

الفهرس

- 13 • تقديم
- 16 • توطئة : لماذا كتبت هذا الكتاب.
- 18 عشر سنوات في حكم بورقيية.
- 21 • جذور الحزب الحر الدستوري، مائة سنة وأكثر.

- 25 • الباب الأول: الزعيم الحبيب بورقيية قائد الحركة الوطنية
- 26 • لمحة عن حياة بورقيية.
- 28 • الزعيم الحبيب بورقيية بين السجون والمنافي
- 29 • الزعيم الحبيب بورقيية صاحب مشروع وخطة
- 29 • مشروع ومؤهلات
- 30 • خطة وآليات
- 33 • ثلاث رسائل فارقة في مقاومة الاستعمار
- 33 • الرسالة الأولى: بورقيية يوجه رسالة من منفاه ببرج الباف إلى الطاغية المقيم العام بيروطن.
- 34 • الرسالة الثانية: الرسالة الموجهة من حصن سان نيكولا من الزعيم بورقيية إلى الحبيب ثامر.
- 37 • الرسالة الثالثة: الرسالة الموجهة إلى محمد الأمين باي جانفي 1953.
- 39 • التصدي للانحراف
- 39 • مواقف محمد الأمين باي
- 41 • التدخلات المفصلية للزعيم الحبيب بورقيية: الزعامة والوجاهة.
- 45 • الزعامة والوجاهة.

- 47 • الباب الثاني: الزعيم الحبيب بورقيبة كما هو
- 48 • الزعيم بورقيبة كما هو.
- 49 • قرب الزعيم من الشعب،
- 50 • تغيير العقلية وتطويرها،
- 50 • الزعيم رجل فكر وثقافة.
- 53 • يوم من أيام بورقيبة.
- 55 • الزعيم بورقيبة والنزعة الجهويّة.
- 55 • من رعية إلى مواطن
- 56 • البحث عن الكفاءات
- 57 • - بورقيبة يحبّ كلّ الجهات.
- 60 • من شروط التنمية،
- 61 • الأهم والمهم،
- 63 • من مشاغل بورقيبة في التنمية.
- 65 • هل سكت الزعيم بورقيبة عن التعذيب؟
- 66 • دور وزراء الرئيس
- 68 • هل كان الحبيب بورقيبة ديكتاتورا؟
- 70 • التدخل في القضاء،
- 71 • الرأي الآخر،
- 72 • عزيمة التطور والإصلاح،
- 73 • خصوصيّة التجربة التونسيّة،
- 75 • بورقيبة والمعارضة،
- 77 • الاستبداد من أجل الإصلاح

- 79 • الباب الثالث: نجاحات الزعيم الحبيب بورقيبة 1927-1967
- 80 • النجاحات: 1927 - 1967
- 80 • الوحدة القوميّة من ثوابت الحكم البورقيبي.
- 82 • الخلاف البورقيبي اليوسفي.
- 84 • تحرير المرأة بإصدار مجلة الاحوال الشخصية في 1956/08/13.

- 86 • إعلان الجمهورية: 25 جويلية 1957.
- 87 • معارك الجلاء: عن الجنوب التونسي 1958 وعن بنزرت 1961.
- 89 • الجلاء الزراعي: السيادة على الأرض: قانون 12 ماي 1964.
- 90 • التربية والتعليم: ضرورة الجمع بين الكم والكيف.
- 91 • إصلاح التعليم الزيتوني،
- 92 • وحدة الفكر والمنهج،
- 93 • الصحة للجميع.
- 95 • تنظيم الأسرة وتحديد النسل: تزايد السكان مأساة الدهر.
- 97 • ثقافة العمل والجهد: أولوية مطلقة.
- 99 • القضية الفلسطينية: ترجيح العقل على العاطفة.
- 101 • الثقافة: من النخبة إلى عامة الشعب.
- 102 • بورقيبة والإسلام: لا للإسلام السياسي.
- 105 • الزعيم والطريق الثالثة للتنمية.
- 107 • الديبلوماسية حكمة وجرأة.

- 123 • **الباب الرابع: الأخطاء زمن الحكم بالوكالة 1967-1987.**
- 124 • **الأخطاء 1967-1987**
- 124 • تعميم التعاقد: خطأ أفضل المنظومة الاشتراكية. (1969/01/24).
- 125 • إجهاد التحول الديمقراطي.
- 127 • الديمقراطية داخل الحزب.
- 129 • الرئاسة مدى الحياة.
- 130 • الوحدة مع ليبيا: جانفي 1974 فرصة تاريخية مهدورة.
- 133 • أحداث 26 جانفي 1978: الإضراب العام للاتحاد العام التونسي للشغل.
- 134 • أحداث الخبز 03 جانفي 1984.
- 135 • الوزارة الأولى.
- 136 • هاجس الخلافة وتعيين زين العابدين بن علي وزيرا أول.
- 137 • السجن الأخير.
- 141 • الحكم بالوكالة.

- 145 • الخاتمة
- 146 • ثورة جيل الاستقلال بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة.
- 148 • الأرض التي أنبت ورودا لا تنبت الأشواك
- 151 • شهادات قادة العالم في الرئيس الحبيب بورقيبة

التقديم

أنتجت ظرفية ما بعد 14 جانفي 2011 مشهدا سياسيًا جديدًا. لقد نتج عن انهيار التجمع الدستوري الديمقراطي انقسامًا داخل المجتمع في مرحلة حتمت مجريات الأحداث فيها التوجه نحو انتخابات تأسيسية. لقد انقسم المجتمع إلى قسمين، من جهة حركة النهضة بالشرعية النضالية والشرعية السجنية، ومن جهة ثانية فسيفساء من التيارات والأفكار والشخصيات السياسية كل عنصر منها له شرعيته ومشروعيته.

بعد انتخابات 2011 بدأ المشهد السياسي يعيد التشكل وجاء مشروع «نداء تونس» لمحاولة تجميع أكثر ما يمكن من مكونات الفسيفساء السياسية. كان الجميع يبحث عن نقطة التقاء بين مختلف هذه المكونات السياسية والفكرية الحداثية والتقدمية، والتي حولها يجب أن تتشكل قوة سياسية تجمع بينها فكرة موحدة، قادرة على مواجهة فكر حركة النهضة ذات المرجعية الدينية التي تتجاوز مفهوم الوطنية، والتي تلقى دعواتها رواجًا، لاعتمادها على الخطاب الديني العاطفي. في المقابل كان على هذه الفسيفساء الحداثية ذات المشروع الوطني التقدمي المراهنة على خطاب الوطنية والحداثية. كان الحبيب بورقيبة النواة التي حوّل فكرها ومشروعها السياسي اجتمعت هذه الفسيفساء باعتباره أحد رموز هذا التوجه، وبقطع النظر عن إيمان الجميع بعمق الفكر البورقيبي وبنضال بورقيبة، ودوره في بناء الوطن، وغرس مشاعر الوطنية في أجيال متعاقبة. كانت المراهنة على الشرعية البورقيبيّة إعادة بعث لبورقيبة وإعادة تأسيس لصورته ونموذجه.

انطلقت بذلك موجة من الفعل ورد الفعل، وتناول الجميع سيرة بورقيبة من هذا الشق ومن ذاك، بين مادح ومتجنّ، واستعاد الشعب التونسي حديثه عن تاريخه، وتهافت المتطفّلون لترويج الأكاذيب وتزييف الحقائق، وتم التشكيك في اتفاقيات الاستقلال، بل التشكيك في بعض الأحداث رغم عرض الوثائق الخاصة بهذه الحادثة أو تلك، وكثيرًا ما تعالت الأصوات المكذبة تقابلها الأصوات المدافعة. لقد أصبح بورقيبة

محور النقاشات، والحوارات، والجلسات العلمية والصحفية، إنها صورة الزعيم الذي استعاد مكانته، وعاد إلى واجهة المشهد السياسي، وعادت توجيهاته من جديد في ظرفية مغايرة. لقد احتاجت المرحلة الجديدة إلى هذا الزخم الذي تمثله صورة الزعيم وتأثيراتها بشحنها الرمزية على الأنصار وعلى الخصوم.

في إطار هذا التجاذب الفكري والبحث عن الشرعية في زمن الفوضى السياسية، كنت أعيش الحراك في ذاتي فقد كنت من معارضي الحبيب بورقيبة وتم اعتقالي زمن حكمه، ثم زمن بن علي تواصلت رحلة الجحيم التي يعيشها المعارضون الإسلاميون، كنت إسلاميا في دفاثر الأمن التي لم تكن قادرة على مواكبة الحراك الفكري الذي يعيشه الأفراد والجماعات، كنت اعتُقلْتُ في رجيم معتوق وهناك عايشت اليساريين ومن بينهم الشهيد شكري بلعيد ومحسن مرزوق. في هذا المحيط الجديد ورغم قسوة الاعتقال أعدت تشكيل نظريي للآخرين بما في ذلك المؤمنين فعلا بالفكر البورقيبي، الذين واجه البعض منهم زمن بن علي التهميش وعايشوا التهديدات. هناك فرق كبير بين حوار الأفكار وصراع العضلات، فالفكر يقوم على مبدأ الكلمة والعضلات تقوم على مبدأ اللكمة، نفس الحروف حينما تغير مكانها تتغير المعاني والغايات. أنا غيرت مكان الحروف، فوجدتني في دوامة المراجعات الذاتية.

كنت قد ساهمت بعدد من المحاضرات قدمتها في بعض المنتديات والاجتماعات حول تاريخ تونس باعتباري دكتور في التاريخ وأستاذ جامعي ولكن كذلك من موقع المسؤولية الوطنية التي فرضت على الوطنيين الإدلاء بما لديهم من أجل حماية الوطن وخدمة تونس بعيدا عن المزايدات الحزبية الضيقة، لاسيما من قبل البعض ممن ارتهنوا للخارج والبعض الآخر الذي دفع به تعصبه لا إلى محاولات فرض الأمر الواقع فقط وإنما تزييفه. في هذه الظرفية التقيت بالأستاذ عبد السلام القلال الذي عرفت إثر لقائه بأنه أحد رجال الحبيب بورقيبة، وأنه كان رائدا من رواد الولاة الذين أشرفوا على تطبيق التجربة التعاقدية وأنه من القلائل الذين حققت التجربة معه نجاحات مهمة. الأستاذ عبد السلام القلال المناضل البورقيبي الذي قدم للوطن بمشاركته في الحركة الوطنية بنضاله الحزبي والطلائي، أثارت فيه التجاذبات نخوة الوطنيين الغيورين الذين ضحوا من أجل بناء هذا الوطن واختار القلم والفكر والكلمة لا اللكمة من أجل التعريف بحقبة عايشها وقدم شهادته عنها بكل صراحة وشفافية وقد تابعت

معه ميلاد كتابه الأول وشهادته الأولى في كل مراحلها وكان عنوانها «الحلم والمنعرج الخاطئ» وقد قام خلالها الأستاذ بمراجعة وقراءة نقدية لتجربته الشخصية والتجربة العامة واعتبر الكتاب من الشهادات الهامة في المجال والتي من شأنها تقديم الإضافة للمكتبة التاريخية للحركة الوطنية ومعينا يرتوي منه الباحثون.

كانت قوة الانتماء والشعور الوطني لدى الأستاذ عبد السلام محفزا لتقديم شهادته في الزعيم الحبيب بورقيبة باعتباره أحد المناضلين الذين اقتدوا به وعایشوه وعاینوا تجربته لا فقط بالمتابعة وإنما بالإشراف على التطبيق والسهر من أجل إنجاح المشاريع، لإيمانهم لا فقط بالفكرة وإنما لإيمانهم بنزاهة الشخصية ووطنيتها. في هذا الكتاب قدم الأستاذ عبد السلام مشاهداته ومعاشرته للزعيم الحبيب بورقيبة. عندما تسلمت النسخة بعد تمامها قرأت سطورها وتفصيل معطياتها واستحضرت صورة قديمة في ذهني رسمتها زمن الشباب والنضال الطلابي واقتنعت بأن البون شاسع بين تقييم التجارب بعد وعي وقراءة فكرية لآراء الآخرين وبين الحكم المتعصب القائم على رفض الآخر لا لشيء إلا لأنه مختلف. لقد اكتشفت كذلك بأن للزعامة قواعد ومقومات ومرجعيات وأن صورة الزعيم ليست معطى مسلما وإنما هو نتاج تراكم عدة عوامل أتى على أغلبها الأستاذ عبد السلام القلال في كتابه حيث يمكن للقارئ أن يستكشفها عبر مختلف فقرات الكتاب وأقسامه.

هذا الكتاب هو شهادة مناضل لتجربته مع زعيم آمن به، وزاوية نظر راسخة لم تؤثر فيها السنون، كما أن الكتاب يحتوي على معطيات ستثري المكتبة التاريخية وستمثل مصدرا للباحثين وتفتح لهم آفاق بحث جديدة تنير مسيرة الحبيب بورقيبة شخصية وزعيما ومؤسسا لتونس الحديثة هذه الزاوية التي كانت خيالات لتصبح واقعا في ذهن البعض ممن عارضوه وعادوا اليوم ليتخذوه مرجعا وملهما.

الدكتور محمد فوزي المستغامي
استاذ جامعي في التاريخ

توطئة

لماذا كتبت هذا الكتاب؟

أعددت هذا المؤلف باختصار شديد، للتعريف بثوابت حكم الرئيس الحبيب بورقيبة و ببعض منجزات دولة الاستقلال، والجوانب المشرقة من شخصيّة الزعيم التي عتّم عليها بالكامل وبصورة ممنهجة من طرف الرئيس السابق زين العابدين بن علي ومن الطبقة السياسيّة الجديدة المنتكّرة لتاريخها والتي حكمت البلاد ومازالت بداية من سنة 2011.

كما جاء هذا الكتاب ردّاً على رئيس الجمهورية قيس سعّيد الذي تجاهل في خطاب التنصيب أمام مجلس نواب الشعب ذكر الرئيس الأول للجمهورية التونسيّة الحبيب بورقيبة محرر البلاد وباني الدولة الوطنيّة ومحرر المرأة، وما أحوج تونس اليوم لمثل هذه القامة ولمثل هذه الزعامة.

هذه الطبقة السياسيّة التي تأبى وتصرّ على ألاّ تذكر اسم الزعيم الحبيب بورقيبة إلاّ مقترباً بالأحداث الأليمة التي عاشتها بلادنا في عهده، والتي لا يمكن القبول بها ولا نبرّرها بل نأسف لوقوعها وهو بشر يخطئ ويصيب، لكن يجب ألا تكون كالشجرة التي تحجب الغابة، والروايات التي تطمس كل ما تحقّق في دولة الاستقلال وأنجز في مختلف المجالات، ولفائدة مختلف الفئات والجهات.

فإن التنويه بخصال الحبيب بورقيبة ودوره الريادي في تحرير البلاد من الاستعمار وبناء الدولة الوطنيّة، ليس من باب الشخصية أو الترفّل لشخصه حيّاً أو ميتاً هو من باب إنصاف هذا الرّجل الذي نذر حياته كاملة وكرّسها لخدمة تونس وشعبها.

صحيح لم يكن وحده، ولا ننكر فضل الزعماء الذين كانوا حوله وعاضدوه وكانوا من كبار المناضلين الذين يقروّن له بالزعامة، نحترمهم ونجلّهم، لكن ما يجب معرفته هو أنّ كل عمل سياسي يفرز قيادة الأكثر كفاءة، لتقود وتدير الطريق، ويكون لها القرار والكلمة الفصل، وهو ما يعبرّ عنها بالزعامة، فهكذا تُقاد الشعوب وتُبنى الدول.

لقد كان الحبيب بورقيبة أكبر زعماء تونس ومن عظماء القرن العشرين، وعلى المشككين أن يراجعوا ما كتب عنه من مختصين تونسيين وأجانب وكذلك كتب التاريخ حتى يتأكدوا من قيمة هذا الرجل وطنياً ودولياً ويتبينوا أن كل شعوب الدنيا لها زعماءؤها الذين ضحوا من أجل بلدانهم وكتبوا تاريخها بأحرف من ذهب رغم أخطائهم، وبقوا موضع احترام وتبجيل، والحبيب بورقيبة في منزلة هؤلاء وهو ما يجب على الشعب التونسي أن يعيه.

الهدف أيضا من هذه الخواطر هو التذكير بأحداث تاريخنا المعاصر ودور رجالته، حتى لا ننسى ولا نتنكر لماضيها. المهم هو أن نثمن ما هو إيجابي وأن نتعظ بما هو سلبي، ونعمل من أجل المستقبل في نطاق مصالحة شاملة، تعتمد الفكر البورقبي، ونترك الأحقاد جانبا ونتحلى بالحكمة والتسامح ونعتز بماضيها وبالأجيال التي حررت البلاد من الاستعمار وبنّت الدولة الوطنيّة، أجيال البناء الذين ضحوا بالغالي والنفيس وكرّسوا حياتهم من أجل تونس، وعلى رأسهم الزعيم الحبيب بورقيبة الذي يبقى في التاريخ الأب المؤسس لتونس الحديثة.

واعتقادي أن المصالحة آتية لا ريب فيها، البشر بطبيعته في تطوّر دائم وأن الحقيقة التاريخية تفرض نفسها على الجميع طال الزمن أو قصر، وما جاء على لسان مقدّم الكتاب الأستاذ الجامعي الدكتور فوزي المستغامي، الذي كان معارضا شرسا لنظام بورقيبة لدليل على أن المراجعات الفكرية التي طالت اليوم العديد ممن كانوا معارضين بالأمس، ستفتح المجال لتأسيس مجتمع مدني حداثي ديموقراطي يسوده الانسجام والوئام في ظلّ دولة قويّة عادلة ومنيعة.

عشر سنوات في حكم بورقيبة



عرفت الرئيس الحبيب بورقيبة منذ سنة 1949 لما كنت تلميذا بالصادقية بعد رجوعه من الشرق ثم كطالب ومسؤول في الجامعة الدستورية في فرنسا واتحاد الطلبة من 1956 إلى 1960 وكمسؤول في الحزب مساعد مندوب حزب بصفاقس، ومساعد مدير الحزب من 1960 إلى 1964، وأخيرا كوال على جهة الكاف من 1964 إلى 1969، عرفته إذن من قريب لما كان في أوج قوته البدنية والفكرية. وقد توطدت علاقتي به وأصبحت علاقة متينة أكثر من علاقة وال برئيس دولة وحملت عنه أطيب الذكريات دونتها في غير هذا المكان تحت عنوان « الحبيب بورقيبة كما هو أو كما لم تعرفوه » بقيت مسؤولا في الحزب والدولة وبالارتباط به مدة عشر سنوات.

اعتزلت الحياة السياسية بحض إرادتي في شهر سبتمبر من سنة 1970 لأسباب تم شرحها في غير هذا المؤلف، و أنا أحمل الصورة المشرفة لهذا الزعيم وهو في أوج قوته الفكرية والبدنية، والتحققت بمهنتي الأصلية المحاماة وبقيت من ذلك التاريخ بعيدا عن مباشرة العمل السياسي إلى اليوم، فكانت فترة تأمل من بعيد في ما يجري في الحياة العامة مما أتاح لي فرصة تقييم مسيرة الزعيم بعيدا عن التأثيرات العاطفية، وعدت إلى استعراض في مرحلة أولى شريط مواقف وقرارات اتخذها عبر مسيرته النضالية ضد الاستعمار ومقاومة التخلف وبناء الدولة الحديثة، وفي مرحلة ثانية مرحلة مرضه وشيخوخته وما آلت إليه الدولة خلال تلك الحقبة. لقد تبين لي في هذه الخلاصة المقتضبة أنه يمكننا تقسيم سيرة الزعيم إلى مرحلتين رئيسيتين: مرحلة النجاحات 1927-1967 (فترة الحكم المباشر) ومرحلة الأخطاء 1967-1987 (فترة الحكم بالوكالة).



جذور الحزب الحر الدستوري مائة سنة وأكثر

« الدستور وأنا هو نفس الشيء، وهناك تماثل وتطابق بين الواحد والآخر»¹



تأسس الحزب الحرّ الدستوري التونسي سنة 1920 نحتفل هذه السنة 2020 مرور مائة سنة علي تأسيسه على يد المصلح عبد العزيز الثعالبي وجمع من الشخصيات الوطنيّة أمثال محي الدين القليبي ومحمد نعمان والشاذلي القسطلي والصادق الزمري وصالح فرحات والشاذلي خزندار وأحمد الصافي وعلي كاهية وغيرهم، كان الهدف من هذا الحزب مطالبة النظام الاستعماري بمنح تونس برلمانا وطنيا يمكّن التونسيين من ممارسة حكم داخليّ، واكتفى بالنضال السلمي دون تشريك القاعدة الشعبيّة.

عاد الزعيم الحبيب بورقيبة من فرنسا سنة 1927 محرزا على الإجازة في الحقوق وشهادة معهد العلوم السياسيّة بباريس، وانخرط في العمل السياسي بداية من سنة 1931، كصحافي يكتب في جريدة الصوت التونسي التي كان يديرها الشاذلي خير الله،

1 - صفاقس جوان 1961 خطاب بورقيبة يتحدث عن الحزب

وسرعان ما انفصل عنها وأسس جريدة « العمل التونسي» في سنة 1933، كما انخرط فيما بعد في العمل الحزبي بالتحاقه باللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي في شهر ماي 1933 مع ثلّة من الشباب المتحمسين للعمل السياسي منهم محمود المطايري والطاهر صفر والبحري قيقة ومحمّد بورقيبة وغيرهم.

عمل هؤلاء الشباب وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة على تطوير عمل الحزب من الداخل لكنهم وجدوا عدم تفهّم من القيادة وعدم قبول التصرّوات والأساليب الجديدة للنضال، وبعد محاولات عديدة بدون جدوى قرروا الانفصال عن اللجنة التنفيذية للحزب القديم في 9 سبتمبر 1933 وتأسيس حزب جديد أطلقوا عليه اسم «الحزب الحرّ الدستوري الجديد» في مؤتمر وقع تنظيمه بقصر هلال في 2 مارس 1934، وسرعان ما وجدوا المساندة من شعب الحزب الدستوري القديم، وانطلقوا في الاتصال المباشر مع الشعب.

أسس بورقيبة هذا الحزب وأراده امتداد للحزب الحر الدستوري القديم، الذي نحى هذه السنة ذكرى مرور مائة سنة على بعثه، لكن بالنسبة للزعيم تاريخ الحزب لا يقف عند هذا الحدّ بل تمتدّ جذوره ومرجعياته إلى بداية القرن التاسع عشر تحديدا مع عهد حمّودة باشا (1782-1814)، والحزب هو وريث الحركة الاصلاحية التي بدأت تظهر معالمها في عدة محاولات للتعصير والتحديث منذ عهد المشير أحمد باشا باي (1837-1855) وبالتحديد سنة 1846 مع إلغاء العبودية وسنة 1857 مع صدور عهد الأمان وتمثّل الجذور العميقة لمبدأ احترام حرية الإنسان ومكانة التونسي.

يقول بورقيبة في هذا السياق في خطابه بتونس بتاريخ 09 أفريل 1962: «إن الحزب الحرّ الدستوري الجديد يمثل تقدّما بالنسبة للحركة التي سبقته، فهو يجد جذوره وعوامل تطويره في رحاب الحزب الدستوري القديم، الذي هو بدوره امتداد لحركة « تونس الفتاة» التي بعثها علي باش حامبه، والتي هي بدورها نشأت بفضل الحركة الفكرية التي أتى بها علي بوشوشة وجماعته وهذا التيار هو بدوره له مرجعيات نشأت في زمن سابق للحماية، المرتبط بسالم بو حاجب وبالشّيخ قبادو وخير الدين، هو عمل متواصل، حراكه لا ينقطع وينتشر بخصوصيات مختلفة نتيجة عدّة عوامل، الوسط، مستوى المواطنين، السياسة الفرنسية ومستوى تطور الأذهان والعقليات... وإذا ما ذكرت بهذا التاريخ، إنّما لأؤكّد بأن رسالة الحزب هي في تطوّر دائم ... لا ينتهي.»

الحزب الحرّ الدستوري التونسي هو من بين أقدم الأحزاب في إفريقيا واضطلع بدور جبار اثر انعقاد مؤتمر قصر هلال و«الانشقاق المبارك» في توعية الشعب وتأييره، ومواجهة الأحداث التي اعترضته في مسيرته النضالية وحقّق الأهداف التي رسمها منذ نشأته، وكان محط إعجاب من طرف جُلّ دول العالم، وشعرت شخصياً بهذا التقدير والإكبار لهذا الحزب من طرف كبار المسؤولين في كل البلدان التي زرتها في مهمّات رسمية أخص بالذكر منها غينيا ومصر والصين الشعبية وبولونيا وفرنسا، لما ألقاه من حفاوة وتبجيل لما لمستته من رغبة في التعرّف على هياكله وبرامجه.

كان الحزب يحظى بمكانة مرموقة لدى الحزب الاشتراكي الفرنسي، والمنظمة العالمية للأحزاب الاشتراكية، إنّه حزب له تاريخ، وإرث نضالي أثبتته الأحداث التي كان يقود فيها الشعب لمواجهة المستعمر في كل المعارك التي خاضها طيلة تاريخه الطويل، وكذلك النضال من أجل بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو حزب متغلغل في كل مفاصل الدولة والمجتمع في المدن والأرياف. وتغير اسمه الحزب على مدى مسيرته الطويلة إلى عدة أسماء تعبّر في كل مرحلة عن توجهاته التي تتغير من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف التاريخية، اطلق عليه اسم الحزب الحر الدستوري التونسي عند نشأته سنة 1920 وبالحزب الحر الدستوري الجديد بعد الانشقاق والتنام مؤتمر قصر هلال سنة 1934 والحزب الاشتراكي الدستوري بداية من مؤتمر المصير المنعقد ببنزرت في أكتوبر 1964 بعد المصادقة على التوجه الاشتراكي لسياسة الحزب والدولة، وبالتّجمع الدستوري الديمقراطي بدءاً من المؤتمر الذي انعقد بعد التحول سنة 1988 وبقي هذا الاسم طيلة عهد بن علي إلى أن تم خلعُه سنة 2011.

حل هذا الحزب كان أكثر من خطأ فهو خطيئة، ارتكبتها الثوريون من حيث لا يشعرون لقصر نظرهم، ورغم انتمائهم إلى المجتمع المدني الحدائ، هذا الحزب يمثّل كسبا لا يمكن الاستغناء عنه، كان في الإمكان تجديده، وتطويره من الداخل وتطهيره من الانتهازيين والموالين، وتوجيهه في الاتجاه الصحيح، ليصبح بعد انتفاضة 2010 أداة لمحاربة الاستبداد والفساد وسدّ منيع للهجمة الشرسة على مشروعنا المدني الحدائ لأخوته، ومساهما في تمشيّ الانتقال الديمقراطي، ويكون عنصر توازن في المشهد

السياسي، ويساعد شق كبير من الشعب التونسي من المشاركة في الحياة السياسيّة في نطاق مصالحة شاملة وبناء تونس الديمقراطيّة.

لكن هذا مع الأسف لم يحصل واختفى الحزب عن الساحة، وترك فراغا كبيرا في المشهد السياسي، فهل يُبعث إلى الوجود من جديد ثانية إن لم يوجد بعد؟ ويتبنّى إرثه العريق والمتجدّد وكأني به في الأفق، ويكون جامعا لكلّ التيارات الوسطيّة التي تؤمن بدستور ديمقراطي تعدّدي ودولة مدنية حديثة، للحفاظ على سيادة تونس وهيبة الدولة ومكانتها المرموقة بين الدول من أجل خدمة شعبها كي ينعم بالاستقرار والمناعة والازدهار.

الباب الأول

الزعيم الحبيب بورقيبة قائد الحركة الوطنية



« لا تنتظروا مني لا رضوخ ولا استسلام ...
أفضل قساوة المنفى حتى لو لم يكن له حدود ولا نهاية. »

رسالة الزعيم للمقيم العام ببيروتون شهر نوفمبر 1934

لمحة عن حياة بورقيبة



ولد الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير بتاريخ 03 أوت 1903، زاول تعليمه الثانوي بالمدرسة الصادقية ومعهد كارنو بتونس، تحصّل على البكالوريا سنة 1924، تحوّل إثرها إلى باريس حيث زاول تعليمه العالي بكلية الحقوق والعلوم السياسيّة بالسوربون ومعهد العلوم السياسيّة، وعاد إلى تونس سنة 1927 ليمارس مهنة المحاماة.

انضم إلى الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1933 واستقال منه في السنة نفسها ليؤسّس في 02 مارس 1934 الحزب الحرّ الدستوري الجديد بمدينة قصر هلال وبه ومنه انطلق في الحياة السياسيّة.

بعد تصاعد نشاط الحزب الجديد واتساع تأثيره وإشعاعه شعرت السلطات الاستعمارية بقيادة المقيم العام بيروطون (Peyrouton) بضرورة التحرك وضربه في المهد باستهداف قياداته مباشرة وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة الذي اعتُقل في 03 سبتمبر 1934 لنشاطه النضالي ونُفي صحبة رفاقه إلى أقصى الجنوب «برج الباف»، وقد كان لهذا الاعتقال تأثيرات كبيرة على وعي التونسيين وتعاطفهم مع القيادة الحزبية الجديدة التي رأوا فيها بصيص أمل للنضال من أجل تونس أفضل. وتم الإفراج عن الزعيم في ماي 1936.

عادت قيادة الحزب الجديد إلى النشاط الكثيف بسرعة وأصبحت مطالبها أكثر صلابة والمناذية بالبرلمان التونسي والتي وقع قمعها من طرف النظام الاستعماري يومي 08

و09 أبريل 1938، أسفر عنها عديد الشهداء، وإثر المظاهرات الشعبيّة اعتُقل الحبيب بورقيبة ثانية في 10 أبريل 1938 وأُحيل على المحاكمة، لكن انطلاق الحرب العالميّة الثانية أجبرت السلطات الفرنسيّة على نقله وصحبه إلى سجن « حصن سان نيكولا » بمرسيليا (Haut-Fort Saint-Nicolas) في 27 ماي 1940، وعند التفطّن إليه من قبل الجيش الألماني، تمّت نقله إلى سجن Fort Montluc في مدينة ليون الفرنسيّة، أملا في استمالته لمساندة المحور ومن وراءه الشعب التونسي لكنّه رفض، عند ذلك أحالوه إلى إيطاليا أين تواصلت المحاولات لكن دون جدوى، ومن ثمّة تمكّن من الدخول إلى تونس في 07 أبريل 1943 متخفياً.

أمام الأخطار التي كانت تهدّده، سافر خفية إلى القاهرة في 23 مارس 1945 انطلاقاً من جزيرة قرقنة عبر البحر والصحراء الليبية، للنأي بنفسه عن الإيقافات، ولخدمة القضية التونسيّة في الخارج، وبعد عدّة اتصالات وزيارات لبلدان الشرق الأوسط وأمريكا، عاد إلى تونس في 08 سبتمبر 1949 وقام دون أن يضيع الوقت بزيارة عدّة جهات للاتصال بالشعب، وبعدها تحوّل إلى فرنسا لتقديم عرض الحزب لمشروع السبع نقاط كقاعدة للتفاوض، فجوبه بالرفض ومنها انتقل إلى العديد من البلدان: الهند، وأندونيسيا، وإيطاليا، وبريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، والمغرب، ومصر، للتعريف بالقضيّة التونسيّة والاستعداد للمقاومة المسلّحة، ورجع إلى تونس في 02 جانفي 1952، ليدعو الشعب التونسي إلى مقاومة المستعمر بشتّى الوسائل المتاحة وذلك من خلال خطابه الذي توجّه به إلى الشعب بمدينة بنزرت في 13 جانفي 1952 ووعده بأنّها ستكون المعركة الحاسمة والأخيرة لتحقيق الاستقلال.

إثر إعلانه الثورة ضدّ تصلب السياسة الاستعمارية وقع القبض عليه من جديد في 18 جانفي 1952 مع زملائه من الزعماء ونفي في عدّة محطات، أولها طبرقة ثم في 26 مارس نقل إلى رمادة ومنها إلى جزيرة «لا قاليت» (La Galite) أين قضى سنتين وفي ماي 1954 تم نقله إلى جزيرة «قروا» (Groix) ثم نقل إلى Château de la Ferté (Amilly) حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية إلى أن جنحت فرنسا إلى التفاوض وإبرام اتفاقية الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955،

وعاد من باريس قبل التوقيع إلى تونس مظفراً في غرّة جوان 1955 وفي أقل من سنة تم توقيع وثيقة الاستقلال في 20 مارس 1956 فكان أوّل رئيس حكومة بعد الاستقلال وأوّل رئيس دولة بعد الإعلان عن الجمهوريّة في 25 جويلية 1959 وبقي في الحكم إلى 07 نوفمبر 1987 حيث وقعت إزاحته من طرف وزيره الأوّل زين العابدين بن علي ووضع رهن الإقامة الجبريّة في مدينة المنستير وبقي سجيناً بها إلى أن توفّي في 06 أبريل 2000.

الزعيم بورقيبة بين السجون والمنافي



السجون التي أقام بها:

- 1934-1938 الجنوب التونسي (برج الباف).
 - 1938-1939 السجن المدني والسجن العسكري وسجن تبرسق.
 - 1939-1943 السجن بفرنسا « سان نيكولا » « مرسيليا و » « مون لوك » بشرقي فرنسا.
 - 1952-1955: طبرقة من 18 جانفي 1952 إلى 26 مارس 1952.
 - رمادة من 26 مارس 1952 إلى 07 ماي 1952.
 - جزيرة « لا قاليت » من 07 ماي 1952 إلى 21 ماي 1954.
 - 1987-2000: السجن الأخير قبل وفاته.
- قضى الرئيس الحبيب بورقيبة سجنه الأخير الذي دام 13 عشر سنة دون أن يُحاكم رغم إلحاحه على محاكمته، وحرم طيلة هذه المدّة من الاتّصال بالشعب، واجه مصيره كعادته بكل شجاعة وثبات .

الزعيم الحبيب بورقيبة صاحب مشروع وخطة

«ليس هناك ما بعد البورقيبية ، بل هناك ما بعد بورقيبة لأنه اذا كان بورقيبة ذائق الموت فالبورقيبة باقية لا تموت ابدا.»

الزعيم الحبيب بورقيبة

ليس هنا المجال للحديث على مسيرة الزعيم بظروفها وتواريخها، العديد من المؤرخين تونسيين وأجانب تناولوها بإطناب وبالتفصيل، سأقتصر في هذا الكتاب على إبراز خصائص هذه الشخصية من منطلق ما عرفت عنها، التي جعلت الكثير من المؤرخين والسياسيين ينعنونها بالاستثنائية بما في الكلمة من معنى.

المعروف عن الزعيم الحبيب بورقيبة أنه وطني صادق أحب تونس وشعبها، وضحي من أجلهما طوال حياته، عرف السجون والمنافي، والتنكر والجحود، لكن كل هذا لم يفت من إرادته الفولاذية في مواصلة النضال من أجل الحرية والسيادة والتنمية، تتخلل هذه المسيرة الكثير من النجاحات والبعض من الأخطاء، سنأتي على تقييمها.

• مشروع ومؤهلات

الزعيم الحبيب بورقيبة كان صاحب مشروع يتمثل في تحرير تونس من الاستعمار، وبناء دولة وطنية، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتغيير الاوضاع الفاسدة الموروثة على سنين الانحطاط ورواسب الاستعمار، نحن شباب الحزب انخرطنا في هذا المشروع وشاركنا بقيادته في معركة التحرير وتحمسنا لبناء الدولة ومؤسساتها وبعث مشاريع التنمية وتسييرها، وكنا نحلم بأن تصبح تونس بعد ثلاث عقود من مصاف الدول المتقدمة وما كان يخطر ببالنا أن تنزل إلى الدرك الأسفل الذي نعيشه في العقد الثاني

من القرن العشرين رغم أن الزعيم كان يحذّر في أغلب خطبه من رجوع تونس يوماً إلى الوراثة بفعل أبناءها.

كانت للزعيم الحبيب بورقيبة مجموعة من الثوابت الفكرية، اختص بها والمتمثلة في الواقعية والمرونة والثبات على المبدأ، والمرحلية في تحقيق الأهداف، والقبول بالحل الإيجابي حتّى لو كان منقوصاً، وتقديم الأهم على المهمّ، والجرأة في أخذ القرار، والاعتماد في نضاله على الشعب وحرصه على وحدته في كل عمل سياسي وتنموي، وقد دأب على ممارسة هذه الثوابت حتى أصبحت بديهية في سلوكه ومواقفه وقراراته وهو ما يعبر عنها بفكر بورقيبة أو بالبورقيبية كمنهج ونظرية في السياسة، ولقد كانت نتيجة ما كان يتمتّع به من ذكاء وقاد وقوة الذاكرة ومعرفته الواسعة بالتاريخ الدّي كثيراً ما كان يستشهد بأحداثه ليستخلص العبرة منها وعليها يبني موقفاً أو يتخذ قراراً. تتلخص هذه الصفات في :

- الثبات على المبدأ والصمود.
- النظرة البعيدة وقوة الاستشراف.
- وضوح الرؤيا والتصدي للانحراف.

خاض الزعيم المعارك من أجل الاستقلال بهذه الخصال التي لعبت بواسطتها الزعامة دوراً هاماً حتّى تقي المسيرة من الانحراف أو الدخول في متاهات لا طائل من ورائها.

• خطة وآليات

كان الزعيم الحبيب بورقيبة يقدر كلّ أشكال النضال، ويحترم كلّ المناضلين، ولا يميز بين مناضل من القيادة ومناضل من القاعدة، كل له دور يلعبه ومشاركة لها تأثيرها. فقد اعتمد في كل المستويات على مناضلي الحزب والمقاومين وكلّ فئات الشعب، ومن يطّلع ويقرأ لوائح مؤتمرات الحزب وخطب الزعيم ورسائله التي كان يرسلها من سجنه ومن منفاه إلى المناضلين في كلّ جهات الجمهورية، يحثّهم فيها على الصمود في وجه المستعمر ومواصلة النضال والمقاومة بجميع الطرق والوسائل المتاحة، يتأكّد من أنّ الزعيم بورقيبة هو من قاد معركة التحرير من الاستعمار، على أساس رؤية واضحة وإستراتيجية مدروسة تُزاوج بين المقاومة المسلّحة والديبلوماسية السياسية.

وكان يعتقد أنه لا إمكانية لخوض المعركة والنجاح فيها دون خطة واضحة وآليات ناجعة أهمها:

1 - حزب قويّ، قادر على الانغماس في المجتمع، وإفراز قيادات محلية وجهوية تتولّى ربط الصلة بين القاعدة والقمة وتوعية المواطن وتأطيره وتعبئته لخوض المعارك ضد الاستعمار.

2 - صحيفة للتعبير عن هموم الشعب ومشاغله، وتوضيح الرؤيا، وإنارة السبيل، والتخاطب مع الخصوم، وإثارة القضايا السياسية والاجتماعية التي تكشف للرأي العام النوايا الحقيقية للمستعمر وموقف القيادة الوطنية إزاءها.

3 - الاتصال المباشر عبر الخطاب المقنع والنافذ إلى عقول وقلوب المواطنين، كان ذلك سلاح الزعيم لتنوير العقول وفتح الآفاق ورفع المعنويات وتعميق الشعور الوطني وتذكير المواطن بحقوقه وواجباته وما يتعيّن الاضطلاع به ليساهم في معركة التحرير.

وعلى أساس هذه الآليات وبواسطتها انطلق في الاتصال بالشعب في الفترة الفاصلة بين تأسيس الحزب الجديد في 02 مارس 1934 وإيقافه في 23 سبتمبر 1934، وفي هذه الفترة القصيرة تنقل الزعيم داخل الإيالة، واتصل بالمناضلين والمواطنين في المدن والقرى والأرياف لتوعيتهم، ودعوتهم إلى الانخراط داخل هياكل الحزب وإحداث الشغب، لإزعاج المستعمر وإشعاره بأن الشعب دائما على استعداد للمقاومة بكل السبل.

وفعلا وقعت عدّة أحداث في مختلف الجهات مما أدّى بالمقيم العام مارسال بيروطون Marcel Payrouton الذي كان يلقّب بالطاغية بردّ فعل عنيف وذلك بإيقاف قيادة الحزب الجديد، محمود المطاطري والبحري قيقة ومحمّد بورقيبة وصالح بن يوسف والظاهر صفر وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة ونفيهم بالجنوب التونسي ببرج الباف في عمق الصحراء، معتقدا أن الضرب بقوة كفيل بالقضاء على الحركة الوطنية ووضع حدّ للشغب لكن هيهات، صمد الجميع إلى أن عوّض المقيم العام بيروطون بالمقيم العام الجديد إريك لابون Eric Labonne الذي انتهج طريق التهدئة وأطلق سبيلهم آملا في اسكاتهم ولكن استأنفوا النضال من جديد.

وتقدّم الرئيس بخطة طويلة المدى بعد رجوعه من المنفى ببرج الباف بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب في أبريل 1937 وحدّد ملامح الخطة في خطابه الذي ألقاه أمام المؤتمرين ولم يحد عنها طيلة الصراع ضد المستعمر الذي جاء فيه « الاستقلال لا يتحقّق إلا

على ضوء ثلاث صيغ، ثورة شعبية عنيفة وشاملة تقضي على الحماية أو بانضمام فرنسا في إحدى الحروب الممكنة أو حل سلمي على أساس مراحل بمساعدة فرنسا وتحت إشرافها.» فكان اختياره لخطة الحل السلمي نظرا لتفاوت موازين القوى والتي تزاوج بين المقاومة المسلحة والمناورة السياسيّة أثبتت الأحداث جدواها وفعاليتها السياسيّة في مختلف فترات الكفاح.

الرئيس بورقيبة قاد المعركة من أجل الاستقلال باتصاله المباشر مع الشعب وخطبه النافذة، ومقالاته في الصحف، والمراسلات من سجنه ومنفاه إلى المسؤولين في الحزب، وإلى المناضلين وأفراد عائلته، وأصدقائه من الشخصيات التونسيّة والأجنبيّة، والندوات الصحفية لمراسلي الصحف الوطنيّة والأجنبيّة، واتصاله المباشر بقيادة الدول العظمى، كان لا يترك فرصة تمرّ دون أن يوظفها لخدمة الوطن ولتوضيح خطته من أجل التحرير، تعدّ هذه الرسائل بالئات وتهدف كلّها لتوضيح خطته، وإنارة السبيل أمام المسؤولين ومناضلي الحزب ولرفع معنوياتهم وتشجيعهم على المقاومة والصمود، وكذلك للردّ على خصومه ومناوئيه.

سأقف في هذا الكتاب على ثلاث رسائل من بين هذه الآليات اعتبرها رسائل فارقة في تاريخ الحركة الوطنيّة.

ثلاث رسائل فارقة في مقاومة الاستعمار

اعتمد الزعيم الحبيب بورقيبة في نضاله كل وسائل الكفاح والمقاومة منها الاتصال المباشر، الخطاب المقتنع، والمقالات الصحفية، والعديد من الرسائل أهمها ثلاث رسائل اعتبرها من الرسائل الفاصلة في معركة التحرير:

• الرسالة الأولى: بورقيبة يوجه رسالة من منفاه بـ برج الباف إلى الطاغية المقيم العام بيروطون : 22 نوفمبر 1934



تم إيقاف الرئيس ونفيه هو وصحبه أعضاء الديوان السياسي في 23 سبتمبر 1934 وهم محمود الماطري، بحري قيقية، الطاهر صفر، محمد بورقيبة، صالح بن يوسف وغيرهم من المناضلين إثر أحداث الشغب في عدة جهات كانت الإقامة في المنفى بـ برج الباف مرهقة ومنهكة جسدياً ومعنوياً، المرافق معدومة أو في أدناها لم يتحملوا هذه الظروف القاسية، حرارة الطقس وفقدان الحرية والبعد عن الأهل والأحباء، ممّا أدى بعد مدّة إلى نفاذ صبر الجماعة المرافقة له والتفكير في توجيه رسالة استعطاف في شهر أفريل 1935 إلى المقيم العام بيروطون للإفراج عنهم.

لم يوافق الزعيم الحبيب بورقيبة على هذا الموقف ورفض التوقيع على الرسالة، عند الإلحاح ونظراً لأنه بعدم توقيعه تصبح الرسالة لا قيمة لها ولا تؤدّي النتيجة المرجوة، اشترط لتوقيعها إعداد محضر جلسة يوقع فيه الجميع ويتضمن محتوى النقاش

حول بعث الرسالة من عدمها، وموقف كل واحد منها، أراد الزعيم بهذا المحضر أن يؤكد للتاريخ موقفه الراض لها تعبيرا عن تمسكه بالنضال مهما كان الثمن وحرصه على مصداقيته لدى المناضلين والشعب، والحفاظ على وحدة الحزب، وعبرة للأجيال القادمة، وفي الأخير رغم توقيع هذه الرسالة رفضها بيروطون المقيم العام بتعلة أن محتواها غير كاف، ولا يستجيب لانتظاراته.

وكان الزعيم بورقيبة قد تحدّى الطاغية وبعث له في 22 نوفمبر 1934 رسالة تحدّ تعبر عن قوّة الشخصية والثبات على المبدأ، وتعتبر هذه الرسالة علامة مضيئة في تاريخ الكفاح ردّا على ما جاء في خطاب المقيم العام أمام المجلس الكبير وتنطوي في محتواها قوّة الشخصية والعزيمة والصمود:

« لا تنتظر منى لارضوخ ولا استسلام ... أفضل قساوة المنفى حتّى لو لم يكن له حدود ونهاية ... وأفضل العيش مبعدا ومحروما حتّى أبقى واقفا وصامدا.»

كان لهذا الموقف تأثير هام على معنويات المناضلين ومصداقية الحزب وزعمائه، إنها رسالة تحدّي تعبر عن الإيمان بالقضية والعزيمة على مواصلة النضال مهما كانت التكاليف.

• الرسالة الثانية: الرسالة الموجهة من حصن سان نيكولا من الحبيب بورقيبة إلى الحبيب ثامر: 08 أوت 1942.



بقيت الجماعة بالمنفى إلى أن عوّض المقيم العام بيروطون بتاريخ 22 نوفمبر 1935 بالمقيم الجديد Eric Labonne إيريك لابون، الذي انتهج سياسة الانفراج وأطلق سراح الجميع في شهر ماي 1936، وتزامن التغيير في السياسة إزاء الحزب ومناضليه، مع

صعود الجبهة الشعبية لسدة الحكم بفرنسا المتكوّنة أساسا من الاشتراكيين باعتبارهم أكثر تفهم لمطالب وحقوق الشعوب المولى عليها ومن شأنها فتح آفاق وآفاق أمام زعماء الحزب لكنّها لم تعمر طويلا.

تنقل الزعيم الحبيب بورقيبة في 28 أوت 1936، بعد خروجه من المنفى، إلى باريس لمقابلة وكيل وزير الخارجية فينوا Viennot وعضو حكومة الجبهة الشعبية التي يرأسها ليون بلوم، على أمل إيجاد أرضية للتفاوض حول مطالب الحزب التي تضمنت 7 نقاط أهمها في المجال السياسي، منح الشعب التونسي الضمانات الدستورية التي من شأنها أن تحفظ له حقوقه في تقرير ميزانية الدولة، سن القوانين والعفو على جميع المحكوم عليهم سياسيا، وبإلغاء القوانين والأوامر الاستثنائية وبمنح التونسيين الحريات العامة.

لكن بادت هذه المساعي بالفشل، وأيقن الزعيم أنّه لا سبيل إلى تغيير الأوضاع وموازين القوى إلا بالمقاومة ومواصلة الشغب، واستأنف اتصاله بالشعب بعد عودته إلى تونس يوم 04 سبتمبر 1936 تمّت دعوة مؤتمر الحزب للانعقاد في شهر نوفمبر 1937 بنهج التريينال الذي قرّر مواصلة المقاومة بتنظيم المظاهرات وإحداث الشغب في مختلف الجهات ووقعت عدّة مصادمات مع القوى الاستعمارية ذهب ضحيتها العديد من الشهداء، وإزاء هذه التحركات كان ردّ المقيم العام بأن أصدر أوامر منع الاجتماعات والاحتجاجات، لكن قيادة الحزب ومناضليه لم يأبهوا لهذه القرارات وتحّدوا المقيم العام وواصلوا الاجتماعات والمظاهرات فكانت نتيجتها أحداث 09 أفريل 1938.

• أحداث 09 أفريل 1938

تمّ في ذلك اليوم إيقاف الزعيم علي البلهوان كردّ فعل من الإقامة العامة لقيادته لمظاهرة يوم 08 أفريل ومحتوى الخطاب الثاري الذي ألقاه في جموع المتظاهرين وممّا بلغ إلى علم المناضلين والمواطنين خبر إيقافه لمحاكمته تجمّعوا وتظاهروا أمام قصر العدالة يوم 09 أفريل منادين بإطلاق سراحه و بربلمان تونسي فما كان من الجيش الاستعماري إلا محاصرة المتظاهرين ورميهم بالرصاص الذي أدّى إلى مقتل 120 متظاهرا و60 جريحا.

ومن الغد يوم 10 أبريل 1938 نشر الزعيم بورقيبة سانحة في جريدة العمل يعلن فيها عن القطيعة مع فرنسا، ووقع إيقافه المسؤول الأول عما جرى ويجري من شغب وعدم استقرار وطال الإيقاف أغلبية الزعماء والمناضلين فمرت البلاد بظروف عصيبة استعملت فيها كل طرق القمع والاضطهاد، وبعد مدة مثل الزعيم الحبيب بورقيبة أمام حاكم التحقيق العسكري المدعو قيران دي كايلى Guerin Du Cayla وحمله كما حمله بعض الأصدقاء من المسؤولين في الحزب مسؤولية ما حدث كما تثبتته الوثائق المظروفة بملف التحقيق، فواجه الجميع بقوة الحجّة والثبات على المبدأ وشجاعة نادرة معتبرا أن كلّ شيء يهون من أجل تحرير الوطن وهو على استعداد لتحمل كلّ تبعات ما جرى دون أن ينهار ويتخاذل.

وأثناء التحقيق اندلعت الحرب العالمية الثانية، فتقرّر نقله مع مجموعة من المسؤولين إلى سجن Fort Saint Nicolas بمرسيليا في 27 جانفي 1940، وكانت الحرب على أشدها، حلت جيوش المحور من ألمانيا وإيطاليين بالإيالة التونسية وتعاطف الحزب مع المحتلّين الجدد والشعب من ورائه معبرين عن شعور العداة للحضور الفرنسي، وكان موقف الزعيم بورقيبة عكس هذا التوجّه، ورأى أنّ الغلبة ستكون للحلفاء أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وعلى تونس أن تكون في نهاية الحرب مع الشقّ المنتصر.

• وضوح الرئيا

كان الزعيم يحرص على أن ينبّه الحزب من داخل سجنه، للمخاطر التي قد تتعرض لها تونس نتيجة سوء الاختيار، ومن منفاه بحصن Saint Nicolas، أين نقل هو وصحبه من سجون تونس إلى سجون مرسيليا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، طلب من الدكتور الحبيب ثامر المسؤول عن الحزب، الذي تزعم المقاومة السريّة على رأس الديوان السياسي آنذاك، شفاهيا وكتايا بتاريخ 08 أوت 1942 ليغيّر موقف الحزب تجاه الحلفاء ويربط العلاقات مع ممثلي فرنسا الحرة والبريطانيين والأمريكان قصد إشعارهم بأنّ تونس إلى جانبهم قائلا إن كنت غير مقتنع بما طلبته منك فأرجو منك التنفيذ فهي تعليمات وهذه مقتطفات من مضمون الرسالة « الحقيقة التي تخفى على العيون هي أنّ ألمانيا لا تريح الحرب ... وفي مثل هذه الظروف، هذا ما يجب

القيام به، أعطي التعليمات إلى المناضلين تحت مسؤولياتي وتحت توقيعي إن لزم ذلك ان تدخلوا في علاقة مع الفرنسيين أنصار ديغول المقيمين بتونس، وكلّ المخابرات الأنكليزيّة والأمريكيّة، دعمنا للحلفاء يجب أن يكون غير مشروط.» كما كلف زوجته ماتيلدا بنقل رسالة إلى القنصل الأمريكي بتونس أكّد له فيها وقوف تونس والحزب الحر الدستوري الجديد إلى جانب الحلفاء وذلك في أكتوبر 1942.

وبفضل هذا الموقف استطاع الزعيم بعد رجوعه إلى تونس بتاريخ 17 أبريل 1943، أن يفلت من الإيقاف عند دخول الحلفاء إلى تونس ويحظى بثقة الأمريكيين ويخفف من حدّة ردّ فعل فرنسا إزاء حزب الدستور والفئة من التونسيين التي ساندت المحور عند وجوده في تونس، وعلى الرغم من التضييق التي واجهها من طرف المقيم العام وعدم التواجد القانوني للحزب، استطاع أن يقوم بجولاته في عدّة مناطق للاتصال بالشعب وحثّه على مواصلة النضال.

• الرسالة الثالثة: الرسالة الموجهة إلى الأمين باي في جانفي 1953



من الأحداث الهامة في تاريخ النضال التونسي عموما وما يبرز الشخصية القياديّة للزعيم بورقيبة، رفضه للانتخابات البلديّة في فترة المقيم العام « دو هو تكلوك» 1953 ثم لإصلاحات المقيم العام « فوازار» في 4 مارس 1954 كانت هذه الاصلاحات تهدف إلى إقرار مبدأ السيادة المزدوجة وحمل الطرف التونسي على قبولها ومن أجل ذلك سعى المقيم العام إلى تحقيق انفداج في العلاقة بينه وبين الباي والمقربين منه

وكذلك بينه وبين الدستوريين، بإطلاق سراح العديد من القادة والمناضلين المنجى سليم والهادي نويرة وغيرهم على أمل القبول من طرف الحزب بهذه الاصلاحات وبحكومة محمد صالح مزالي التي تكونت في 02 مارس 1954 والتي مع الأسف التزمت بتمريرها. وكادت هذه الاصلاحات أن تمر، لولا تدخل الزعيم الحبيب بورقيبة من منفاه بجزيرة لا قايت ودعى الدستوريين والشعب التونسي إلى رفضها باعتبارها لا ترقى لما نصبوا إليه، وتهدف إلى إجهاض المقاومة المسلحة، وإفشال عزيمة المناضلين والمقاومين، والانحراف بالمسار المؤدي حقا إلى الاستقلال، كشف الزعيم هذه المناورة ورفضها، وتوجه من منفاه برسالة إلى محمد الأمين باي بتاريخ 02 جانفي 1953 جاء في إحدى فقراتها :

« إن الذي شجّع فرنسا على متابعة خطتها الجهنميّة حتى فازت بمرغوبها هو ما أظهره القصر من تردّد وما بان عليه من ارتباك وتخاذل والدليل على ذلك هو أنها لم تقدم على القيام بتلك العمليّة مع سلطان المغرب لأنه سبق الحوادث فأذاع يوم 16 ديسمبر بلاغا رسمياً نشرته الصحافة في تونس مفاده: أن جلالته لم يوافق ولن يوافق على أي جزء من مشروع الإصلاحات الذي تقدم به إليه المقيم العام هناك، ونقطة الخلاف في كلّ من تونس ومراكش واحدة وهي مسألة تشريك الجالية الفرنسيّة في الانتخابات لأنها ضربة قاضية على سيادة البلاد الشرعيّة تؤول على اعتبار المملكتين جزءا من التراب الفرنسي يتمتع فيها الفرنسيون الأجانب بحقوق المواطن الفرنسي في فرنسا وهذا الرأي لا يقرّه القانون الدولي ولا حتى المعاهدات المفروضة بالقوّة الغاشمة ذلك أن السلطان قال لجلالة الباي بلغتنا الدارجة. « شدّ صحيح عندك من غادي هانا شادّين هوني والله في إعانة الجميع ... وعليه أرى أنه كان عليكم أن تواجهوا (تبليغ) فرنسا بتبليغ مثله وهو أن تعلنوا للشعب والرأي العام العالمي والدنيا كلّها أنكم مستعدّون للخلع، بل وحتىّ للموت، لأن حياة الذلّ والمهانة والألقاب الزائفة الموت أفضل منها، ثم تحزمون أمتعتكم وأدباشكم استعدادا لمغادرة تونس إن اقتضى الأمر ذلك.»

محمد الخامس ملك المغرب واجه التحدّي وامتنع عن قبول الإصلاحات التي وقع عرضها عليه ووضع عرشه في الميزان، فوقع الإطاحة به ونفيه إلى جزيرة مدغشقر وإحلال خصيمه السلطان بن عرفة محلّه على العرش، لكن ما هي إلا فترة في النضال لم تطل رجع في نهايتها الملك محمد الخامس سنة 1956 على عرشه مظفرا لا كملك فقط بل كزعيم قاد بلاده وشعبه بتضحياته إلى النصر، لقد كان موقفه حاسما لدعم المقاومة وتقريب ساعة الخلاص، هذا ما لم يستوعبه ويفعله محمد الأمين باي الذي شكل موقفه انحرافا عن استراتيجيّة الحزب ومسيرة الحركة الوطنيّة.

• التصدي للانحراف

دعا الزعيم إلى مواصلة النضال وأرجع إلى الباي الأوسمة التي سلمه إياها سنة 1950، احتجاجا على موقفه من هذه الإصلاحات وقبوله لها، وهذا الموقف ورسائله الموجهة من جزيرة جالطا إلى المناضلين والسيدة وسيلة بورقيبة، لرفع معنويات الشعب التونسي، مكّن المقاومة من الاستمرار والضغط على الحكومة الفرنسية قصد الجلوس على طاولة المفاوضات إلى أن انتقل بيار منداس فرانس (Pierre Mendes France) رئيس الحكومة الفرنسية إلى تونس في 1954/07/31 وألقى خطابه الشهير بين يدي الأمين الباي والذي وعد فيه بمنح تونس الاستقلال الداخلي.

حرص مونداس فرونس رئيس الحكومة الفرنسية أن يجتمع في لقاء مطوّل مع الزعيم الحبيب بورقيبة في «قصر لافارتي» قرب باريس بوصفه رجل الحل والعقد في القضية التونسية بتاريخ 1954/07/21 قبل سفره إلى تونس والاعلان على منحها الاستقلال الداخلي والقصد من هذا الاجتماع الحصول على التزام الزعيم الحبيب بورقيبة لوضع حدّ للمقاومة المسلحة ونزع سلاح المقاومين عند الشروع في المفاوضات من أجل الاستقلال الداخلي، حتّى يضمن النجاح لخطّته وتحظى بالمصادقة من الجمعية الوطنية الفرنسية.

التزم الزعيم الحبيب بورقيبة في هذا الاجتماع بتسليم سلاح المقاومة وقد كان الوحيد القادر على ذلك. وانصياع المقاومين لدعوته أثبت أنه الزعيم الفعلي وبدون منازع لمعركة الاستقلال، إذ كان يحظى بثقة الشعب ومحبّته وتولت حكومة الطاهر بن عمّار مع كبار المناضلين تنفيذ هذا القرار وانتهى بتحقيق الاستقلال الداخلي.

• مواقف محمد الأمين باي.

من المؤسف أنه مقابل هذا الجهد والمواقف الجريئة للزعيم التي لا تخلو من مخاطر، نرى محمد الأمين باي يواصل بإمعان مواقفه الحذرة إن لم نقل انحراف على استراتيجية الحزب والدخول في اتجاه معاكس أقل ما يقال فيه أنه غير وطني لما كان يضمّر من عداء إزاء الزعيم الحبيب بورقيبة وخروج عن المسيرة الوطنية، من هذه المواقف أنه

عبر عن عدم تحمّسه¹ لرجوع الزعيم لأرض الوطن بعد إبرام وثيقة الاستقلال الداخلي وقد جاء ذلك في مراسلة وجهها المقيم العام الفرنسي Boyer De Latour بتاريخ 1955/05/17 إلى وزارة الخارجية الفرنسية يذكر فيها أنّه في لقاءه مع الأمين باي في نفس التاريخ بحضور الطاهر بن عمّار رئيس الحكومة، أشعره الباي بأن رجوع الزعيم بورقيبة إلى أرض الوطن غير مرغوب فيه وسابق لأوانه، وأكد موافقة رئيس الحكومة الذي لم يبد أي اعتراض.

كما عبّر عن تحفّظه لدى السيّد روجي سايدو Roger Seydoux المندوب السامي لفرنسا بتونس، تحفظا يستبطن الخيانة، أثناء المفاوضات مع الحكومة التونسية على إحالة أجهزة الأمن إلى حكومة الاستقلال بحضور السيّد الطاهر بن عمّار الوزير الأول آنذاك، حيث طلب منه ضرورة الإبقاء على أمنه وأمن العائلة الحسينية بأيدي الأمن الفرنسي خارج أمننا القومي، فمن أجل هذا فقط ودون التعرّض للعديد من المؤاخذات الأخرى كان الزعيم الحبيب بورقيبة وبقية الزعماء والمناضلين محقّين في الإطاحة بالنظام الملكي وإرجاع السيادة إلى الشعب والإعلان عن الجمهورية بتاريخ 25 جويلية 1957.

هل كان من الممكن تخصيص معاملة أفضل للباي المخلوع وعائلته، من وجهة نظر انسانية لا شك في ذلك، لكن تاريخ الأمين باي منذ قبوله بخلافة المنصف باي وتنصيبه من طرف الجزائر «جوان» جعله دائما في مخيلة الشعب بايا غير شرعي وكذلك لقبوله خاصة وقد قبل بالسيادة المزدوجة التي أنت بها إصلاحات فوازار/ مزالي الملقية، وكان همّه الوحيد البقاء على العرش، كما رفض توقيع الشكوى التونسية ضدّ فرنسا امام الأمم المتحدة.

هناك اليوم بعض المواطنين من يهزّهم الشوق والحنين إلى فترة البايات، بتلميح صورتهم وبتحسّرهم عليهم، يتأسفون للإطاحة بهم وإحلال النظام الجمهوري محلّهم، كأنّ اختيار هذا النظام يعتبر خطأ تاريخيا بينما كان في الواقع تنويجا لمسيرة شعب قاوم الاستعمار وحقق الاستقلال فمن حقّه أن يختار النظام السياسي الذي يعبر عن إرادته كمواطن لا كرعية، إن تونس المستقلة بفضل شهدائها ومناضليها وزعمائها لا تقبل بأن يكون على رأس دولة الاستقلال من حاول غدر المقاومة وهي في أوجها والخروج عن مسيرة الحركة الوطنية.

ترك إذن الأمين باي العرش غير مأسوف عليه وفي عدم اكتراث تامّ من الشعب، وانتهى بعزله، الحكم العسكري العثماني الذي دام ما يزيد عن ثلاثة قرون.

1 - كتاب الدقي La main invisible Arch Nant

التدخلات المفصليّة للزعيم الحبيب بورقيبة الزعامة والوجاهة



لم يترك الزعيم الحبيب بورقيبة في هذه المعركة المصيريّة، المقود لأحد غيره فهو المنظرّ والمخطّط والمنفّذ لاستراتيجيّة أعلن عنها في خطابه في مؤتمر الحزب المنعقد في شهر أفريل 1937 دون أن يحدد عنها إلى أن تحقّق الاستقلال في 20 مارس 1956 كان ذلك دون أن يُحدث قطيعة مع فرنسا وتواصل التعامل معها النّدّ للنّدّ من أجل بناء الدولة الوطنيّة المدنيّة الحداثيّة.

تنقل الزعيم بورقيبة أشهراً بعد الإعلان عن الاستقلال الداخلي إلى باريس في بداية فيفري 1956 والتقى برئيس الحكومة الفرنسيّة Guy Mollet ليدعوه ويحمله على الدخول في مفاوضات من أجل الاستقلال التامّ، والتي انطلقت فعلياً مع حكومة التونسية برئاسة الطاهر بن عمار، وحرص على متابعتها عن بعد، وقد أدار المفاوضات





التي جرت في باريس باقتدار من الجانب التونسي السادة الباهي الأدغم وزير دولة ونائب رئيس الحكومة، والمنجي سليم وزير الداخلية ومحمد المصمودي وزير الاقتصاد، وكنت وقتها في باريس وواكبت مرحلة التفاوض من أجل الاستقلال حيث كنت طالبا ومسؤولا في الجامعة الدستورية ومتابعا عن كثب لسير المفاوضات وفيما يلي مقتطفات من كتابي الحلم والمنعرج الخطأ فيما تعلّق بتلك المفاوضات:

« تتبّعنا هذه المفاوضات وكلّنا أمل في أنّها ستفضي حتما إلى النصر، لكن تعثّرت في الأثناء أمام مناورات الجانب الفرنسي وكادت أن تفشل، عندها عاد الزعيم على عجل إلى باريس وأجرى مقابلة حاسمة ومطوّلة في 17 مارس 1956 صحبة السيّد الباهي الادغم مع وزير خارجيّة فرنسا (Christian Pineau) انتهت خلالها المفاوضات بالاتفاق على وثيقة الاستقلال التام، والتي تمّ التوقيع عليها من طرف رئيس الحكومة التونسية السيّد الطاهر بن عمّار يوم 1956/03/20، وهكذا كان الشأن بالنسبة للاستقلال الداخلي، لما حرص منداس فرنس (Mendes France) رئيس الحكمة الفرنسية علي ملاقة الزعيم الحبيب بورقيبة قبل سفره إلى تونس والإعلان عليه .

وبعد سقوط حكومة مونداس فرونس وعضو بالرئيس إيدقار فور الذي واصل في نفس التوجّه ودعا الزعيم بورقيبة من منفاه إلى قصر ماتينيون Matignon مقرّ رئاسة الحكومة الفرنسيّة في 22 أبريل 1955 لإجراء محادثات دامت حوالي ساعة ونصف مع إيدقار فور Edgar Faure رئيس الحكومة الفرنسيّة، تمّ خلالها الاتفاق النهائي على محتوى اتفاقيات الاستقلال الداخلي، باعتبار أن بورقيبة هو الزعيم بلا منازع والقادر على أخذ القرار وتنفيذه وتحمل مسؤوليّة تبعاته، فعلا فهو الذي دعا المقاومين بالجهال إلى تسليم أسلحتهم فاستجابوا له لما لهم من ثقة في قيادته

وتبصّره ووطنيتّه.² ومن المفارقات أن من عارض الاستقلال الداخلي كانوا ثلاثة الكاتب العام للحزب صالح بن يوسف الذي انخرط في حركة عدم الانحياز، وتجمع فرنسيي تونس الذي نظّم مظاهرة يوم 7 ماي 1955 ضد تلك الاتفاقيات، والحزب الدستوري القديم الذي بدا له أن يطالب بالاستقلال التام مباشرة.

2 - مقتطفات من كتاب الحلم والمنعرج الخطأ.

• الزعامة والوجاهة

إن إنكار ما قدّمه المناضلون والمقاومون وزعماء الحركة الوطنية والتقليل من دورهم في تحقيق الاستقلال الذي تنعم به أجيال اليوم، ونسبته لمن جيء به في ربيع الساعة الأخير للحفاظ على ماء وجه الحكومة الفرنسية التي فُرض عليها التفاوض ولا تريد أن تظهر مظهر الضعف والرضوخ إلى مشيئة الحزب، يسوؤها أن تحمل وثيقة الاستقلال تأشيرة أحد زعماء الحركة الوطنية، فكان وجود شخص مستقل تقبل به على رأس الحكومة التونسية شرطاً من شروطها للدخول في التفاوض، فاقترح الحزب الطاهر بن عمّار عضو المجلس الكبير زمن الاستعمار، ليرأس حكومة التفاوض، ويعتبر آنذاك من وجهاء القوم وله ثقة الجميع.

إذن لم تعمر اتفاقيات الاستقلال الداخلي طويلاً إذ انطلقت يوم 27 فيفري 1956 مفاوضات الاستقلال وترأس السيد الطاهر بن عمّار الوفد التونسي بمساعدة السيد الباهي الأدغم، لكن كلما تعثرت المفاوضات إلا وتدخل بورقيبة لتمهيد السبيل و تتوّج المفاوضات في 20 مارس 1956 بإبرام وثيقة الاستقلال التام والإعلان عنها ونهاية معاهدة باردو ورجوع السيادة كاملة لا لبس فيها للشعب التونسي.

فالخلط اليوم عن حسن نية أو سوء نية بين من صنع الاستقلال، وهو الزعيم الحبيب بورقيبة، ومن أشّر على وثيقته وهو الطاهر بن عمّار، الذي أختير في آخر مرحلة الكفاح كرجل وطني مستقل ليضطلع برئاسة حكومة التفاوض، وإبرام وثيقة الاستقلال بعد أن رفض العزيز الجلولي تحمل هذه المسؤولية، لا يمكن التشكيك في وطنية الطاهر بن عمار وانكار دوره الوطني في الحزب الحر الدستوري القديم والغرفة العربية الفرنسية للفلاحة ومجلس الجبهة الوطنية وكذلك في دوره في مرحلة المفاوضات، بل نثمن هذا الدور ونقدّره حق قدره ويحسب له، نشجّب ما مورس ضدّه، من تبعات لا تليق ونعتبر محاكمته أمر لا يستقيم مهما كان ضدّه من مؤاخذات، لكن حصل الذي حصل، والأمانة التاريخية تفرض وضع الأمور في نصابها، حتّى لا تختلط المفاهيم بين الوجاهة والزعامة.

«هذه المواقف التاريخية للزعيم الحبيب بورقيبة، قابلها الجحود والتنگر من أشباه الزعماء الذين ملأوا المشهد السياسي بعد انتفاضة 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 وكذلك من العديد من المؤرّخين الهواة الذين لا يفرّقون بين الزعامة والوجاهة.

الزعامة: هي القيادة التي لها مشروع سياسي ومجتمعي وأهداف واضحة، تعمل على تعبئة الشعب حولها وتضحّي من أجل تحقيقها مهما كان الثمن، أمّا الواجهة فهي المنزلة الاجتماعية التي اكتسبها البعض من المواطنين في عهد الاستعمار، وحتّمت الظروف السياسيّة أن يضطلعوا بدور ما كانوا يحملون به لو لم يكن من الشروط المسبّقة للمستعمر لفتح المفاوضات مع الجانب التونسي، فمن المغالطات التاريخيّة أن تُرفع اليوم منزلة هؤلاء الذين نثّمن دورهم، إلى منزلة الزعماء الكبار.³

3 - مقتطفات من كتاب « الحلم والمنعرج الخطأ ».

الباب الثاني

الزعيم الحبيب بورقيبة كما لم تعرفوه



« الزعيم بورقيبة لا ينأى بنفسه عند الشدائد والمخاطر
بل مكانه مع الشعب وفي مقدّمته لقيادته»¹

1 - ما قاله إلى السيد الباهي الأدغم ببافيس عند فشل التفاوض وإثر التوصل برسالة 15 ديسمبر 1950 وقرر المقاومة المسلّحة.

الزعيم بورقيبة كما هو



يتميّز الرئيس الحبيب بورقيبة بذكاء وقّاد، وقوّة ذاكرة، وحس مرهف، وسرعة البديهة، وإرادة فولاذيّة، وثقافة واسعة، ونظرة ثابتة، وكاريزما تشدّ الانتباه، شديد الانضباط، يحب الغير ويحترم من يحترم نفسه، يولي قيمة قصوى للوقت، ويحترم المواعيد ولا يتسامح مع من يخلّ بها، له قدرة فائقة على التفاوض وعلى إرباك الخصوم السياسيين، يؤمن بالحجّة والمنطق، وكلمته المفضلة التي يردّها في خطبه واتصاله بالمواطنين على أساس أنها القاعدة الأخلاقية والسياسية للنضال من أجل بناء الدولة والتنمية الاقتصادية، هي « الصدق في القول والإخلاص في العمل » مثلما كانت هي القاعدة في كفاحه من أجل الاستقلال.

من ميزات بورقيبة الاستثنائية أنه كان زاهدا في المال، متقشفا في حياته اليومية، نظيف اليدين، سخر كل مكاسبه المتواضعة لخدمة الحركة الوطنية، فعاش فقيرا ومات فقيرا في المقابل كان سريع الانفعال، ذا اعتداد مفرط بالنفس وبطاقته وامكانياته، صعب المراس، متسرّعا أحيانا في أخذ القرار دون التأكّد من صحّته وتداعياته، مما يجعل بعض قراراته بجانب الصواب، لكن عندما يتبيّن أنه أخطأ يتراجع في قراره دون حرج وأثبت ذلك في أكثر من مرّة، قاسى مع خصومه السياسيين والممارقين عن القانون والمتسبّبين في أحداث الشعب والمتطاولين على هيبة الدولة وأمنها.

• قرب الزعيم من الشعب

كان الزعيم يحب شعبه كما لم يحبّه أحد، وكان قريبا منه يشاطره أحاسيسه وحاجياته وطموحاته، يتعاطف كثيرا مع الطبقة الضعيفة والمعوزة، ويتأثر لأوضاعها المتردّية، كان ينتقل كثيرا للجهات في نطاق سياسة الاتصال المباشر بالمواطنين للاطلاع على أحوالهم من قريب، ويساعد على حل المشاكل المستعصية. ذات يوم أخذته إلى حي متداع متكوّن من أكواخ وفاقد لكلّ المرافق الأساسيّة للحياة الكريمة، تأثّر لمشاهدته، وعند رجوعه إلى بيته هاتف كاتب الدولة للماليّة والتخطيط أحمد بن صالح ليقول له: « ما شاهدته اليوم لم أتوقّعه ولن أقبل بوجوده في دولة الاستقلال، فعلى الدولة أن تضع كل إمكانياتها للقضاء على بؤر الفقر والتهميش، وتمكين المواطن من أسباب ومرافق العيش الكريم، إنّي لم أضحّ من أجل دولة وطنيّة لتبقى الأوضاع المتردّية التي ورثناها على الاستعمار على ما هي عليه، فالرجاء توجيه الاعتمادات اللازمة للوالي حتّى يقوم بما يلزم.»



كان الزعيم الحبيب بورقيبة يعتمد في إدارة شؤون الجهات وتسييرها على الولاة، يختار من يستنجبهم ويستثيقهم، ويعطيهم كل الصلاحيات، ويدعمهم في كل ما يقومون به من أجل التنمية الشاملة والسريعة، ويريد منهم كممثلين شخصيين له في الجهات تجسيم الدولة في أبهى مظاهرها والسهر على هيتها. وكان شديد الحرص على أن تتوفّر فيهم اللياقة البدنيّة والاستقامة الأخلاقيّة والكفاءة والجرأة لمواجهة المشاكل، والقدرة على الخطابة والاقناع وتأطير المواطنين وتشريكهم في تنفيذ برامج التنمية، كان يطلب منهم الجمع في شخصهم بين هيئة الدولة وشعبيّة النظام، لكن عند الإخلال بالواجب كان شديد المحاسبة، ولا يتردّد في أخذ القرارات الموجهة.

• تغيير العقلية وتطويرها

كان الزعيم بورقيبة في عجلة من أمره يريد تطوير المواطن في عقليته، وسلوكه، ومظهره وهندامه، وهذا لا يتحقق إلا بواسطة دولة قوية، وحوكمة رشيدة، وإطارات كفؤة، وتوعية دائمة، وبرامج تنمية واضحة، ومخططات تحدد الأهداف على المدى الطويل وتضبط الوسائل التي تكفل تنمية الاقتصاد وتوفّر للمواطن الشغل القار ومقومات العيش الكريم، وهذا ما إمتازت به تونس في الخمسينات و الستينات.

كانت تنظم باستمرار من أجل ذلك حملات توعية في الجهات والقرى والأرياف لمقاومة عقلية الكسل والتواكل وكذلك مختلف الأمراض ورفع الأمية وتهذيب النسل وتحسين الهدام وفتح مراكز الفتاة الريفية وإيصال البرامج الثقافية إلى كل المناطق في السهول والجبال وإصدار قانون يسمح لبعض العائلات تهذيب وتعويض اسمها العائلي كعائلة بلعبور أصبحت بالأنور وعائلة الجرو أصبحت عائلة الجريء وعائلة فقوسة أصبحت عائلة الشريف.

أذكر يوما صادف يوم أحد، خرج الرئيس يتجوّل على الأقدام في وسط مدينة « الكاف » يتوقّف من حين لآخر مع المواطنين ليسألهم عن حالهم وظروفهم، وكان هذا الاتصال أحبّ لنفسه ويجعله يشعر بالنشوة والارتياح، وعند بلوغنا وسط المدينة اقترب منه أحد المواطنين وسلّم عليه بحرارة مقدّما نفسه « أنا فلان الفلاني » عضو مجلس الأمة، فرح به الرئيس وحدّق فيه طويلا ماسكا بيده ليقول « كيف تستقبل الرئيس وتسلم عليه وأنت لم تحلق لحيتك؟ » فارتبك السيّد وأجابه « سيّدي الرئيس اليوم يوم أحد وفضّلت الإبقاء عليها لترتاح » فأجابه الرئيس بسؤال « هل تقوم بركن الصلاة دون أن تتوضّأ؟ » أجابه السيّد « ما عاذ الله سيّدي الرئيس هذا لا يجوز » أجابه الرئيس: « هذا ما يجب القيام به كلّ يوم صباحا قبل الخروج إلى الشّارع والاتصال بالمواطنين احتراما لهم. »

• الزعيم رجل فكر وثقافة

الزعيم الحبيب بورقيبة له ثقافة موسوعيّة، يحاورك في كل الميادين، عن دراية ومعرفة دقيقة بالتاريخ، ثقافته مزدوجة، يرتجل عن ظهر قلب نصوصا أدبيّة ومقاطع شعريّة من الشرق والغرب، كثيرا ما يردّد في المناسبات أبياتا شعريّة للسموأل، وامرؤ القيس، والمنتبّي، وأبي القاسم الشابي، وغيرهم وكذلك من أدب وشعر فيكتور هيقو Victor Hugo ودي فينيي Devigny ولا مارتين Lamartine وغيرهم، ولا غرو في ذلك وهو خرّيج المدرسة الصادقيّة وجامعة السوربون بباريس، يحسن اللغتين العربيّة والفرنسيّة.



وكان يحب الموسيقى، ويردّد في خلوته الأغاني التونسيّة القديمة وخاصة أغاني صليحة، كما كان يتعاطى في بعض الأحيان لعب الورق، وخاصة لعبة «الشكبة» فنخصص بعض الوقت من السهرة لذلك، وكان ممحونا بالمرح ومن أكبر المشجعين لفرقة الكاف المسرحيّة ولرئيسها المنصف السويسي، وكان يرأس بنفسه الندوات العلميّة والأدبيّة، التي كنّا ننظمها في نطاق مهرجان يوغرطة، الذي كان يعقد مرّة في السنة في بداية شهر سبتمبر، كان يشجّع على إحياء التراث، فيستمع إلى الشعر الملحون، والسلاميّة والفنون الشعبيّة، ويتابع باهتمام وشغف الحفريات لإبراز المعالم الأثرية.

كان مغرما بالمطالعة، سواء كانت صحفا أو كتبا وكان دائم البحث عن الإصدارات

الجديدة المتصلة بالحياة السياسيّة بالخصوص، وكان يولي اهتماما كبيرا بكتب التاريخ القديم، وجدت في مقر ولاية الكاف مكتبة فيها العديد من المؤلفات حول تاريخ تونس القديم، وكنت أمده بنسخ لقراءتها، وذات يوم قدّم لي كتابا بعد أن قرأه وطلب منّي قراءته، وبعد ثلاثة أيّام ونحن على مائدة الغذاء بحضور مجموعة من الضيوف توجّه إليّ بالسؤال: « ما هي انطباعاتك حول الكتاب؟» فأجبتّه بأني لم أجد الوقت لقراءته، فنظر إليّ باستغراب، متوجّها لجميع الحاضرين وقائلا: « على المسؤول أن يقرأ صفحة من كتاب كل يوم حتّى لو كانت الحرب على الأبواب.» بالنسبة إلى الرئيس العلم والمعرفة هما أساس كل عمل ناجح ويضعهما على رأس سلّم القيم في العلاقات الاجتماعيّة، فكان يحرص على إيلاء رجال الفكر ما يستحقون من احترام وتبجيل.

كان الزعيم يؤمن بالعلم والتكنولوجيا فمن اكتسبها اكتسب القوّة والمناعة، كان يقول مشيرا إلى إسرائيل أن الحرب ضدّها هي حرب حضارات، لا يمكن للعرب أن يهزموها إذا لم يتطوّروا ويبلغوا مستواها الحضاري، وعلّق يوما على الحرب التي دارت بين العرب وإسرائيل وأدت إلى هزيمة نكراء سنة 1967 بقوله «إني كنت أدعو الله ألا يعلن العرب الحرب على إسرائيل لأنها في استطاعتها أن تهزم كل الجيوش العربيّة بسهولة، وتدخل في أراضيهم كدخول السكّين في الزبدة» وكان يردّد دائما: «لا يمكن للعرب أن ينهضوا إلا إذا أصبحوا قادرين على التصنيع من الإبرة إلى الصاروخ.»

يوم من أيام بورقيبة



كان بورقيبة يحبّ مدينة الكاف ويُكنّ لمواطنيها حبًا خاصًا وهم يبادلونه بالمثل، أقام فيها مدّة طويلة في صباه للتداوي بهوائها الصّحيّ النقيّ. وكانت ولاية الكاف في السّتينات تضم ولاية سليانة الحاليّة وهي من الجهات التي ساهمت في مقاومة المستعمر وله فيها العديد من قدماء المناضلين والمقاومين، كنت أسهر دائماً أن يكونوا أول المدعووين على مائدة الرّئيس عند زيارته للجهة، كان بورقيبة يزور الكاف مرّتين في السنة في بداية الخريف وبداية الربيع ويقضي فيها كلّ مرّة نصف شهر، للراحة والاستجمام ومتابعة المشاريع التّنمويّة، والاتّصال بالمواطنين للاطلاع على أحوالهم والتعرّف على مشاغلهم.

يبدأ الرّئيس يومه عند إقامته بالكاف على الساعة السادسة صباحاً، بقراءة الجرائد الوطنيّة والأجنبيّة وخاصّة جريدة Le Monde والاستماع للإذاعة الوطنيّة، والانصات لنوبات من السلاميّة، وبرنامج أعرف بلادك ليكون مطلعاً على أوضاع الجهات ثمّ يتناول فطور الصباح بين الساعة السابعة والثامنة، ويلتحق بمكتبه على الساعة الثامنة والنصف، يبدأ عمله بالاطلاع على بعض التقارير وبعض المملّقات، ويقوم بالاتصالات الهاتفيّة مع كتّاب الدولة للاستفسار أو إعطاء التعليمات، ثمّ يتفرّغ لقبول المسؤولين من كتّاب دولة وإطارات قوميّة وجهويّة ومن لهم موعد لمقابلته من أصدقائه

والزائرين الأجانب رؤساء دول ووزراء. وعلى الساعة الحادية عشر والنصف يقوم بجولته مشياً على الأقدام ويصطحب في هذه الجولة ضيوفه وعند انتهاء الجولة، يدعو الجميع لتناول الفطور على مائدته. كان المشي على الأقدام رياضته المفضلة، يقوم بها كل يوم في الصباح وبعد الظهر، مرة في المسالك الجبلية، ومرة داخل المدينة، فتكون فرصة للاتصال بالمواطنين يحييهم بكل حرارة ويقف ليتحدث إليهم ويسألهم عن أحوالهم، وكان المواطنون والمواطنات يغمرونه بحبهم وعطفهم من خلال نداءهم: «يحيا بورقيبة».

وبعد الغداء يأخذ نصيباً من الراحة إلى الساعة الرابعة يتولى إثرها استئناف نشاطه بمكتبه إلى الساعة الخامسة، وبعدها إما يقوم بجولة على الأقدام، أو يشارك في نشاط ثقافي، فيحضر في جلسات أدبية وشعرية تنظمها اللجنة الثقافية أو حفلات موسيقية (عصرية وصوفية) تقدمها فرق الكاف أو الفرق القادمة من جهة أخرى، أو حضور مسرحية من إنتاج فرقة الكاف، وفي المساء، على الساعة السابعة، يأخذ نصيباً من الراحة إلى حين وقت العشاء الذي لا يتجاوز الساعة الثامنة، ويكون في أغلب الأحيان عشاءً عائلياً صحبة زوجته عندما ترافقه إلى الكاف والوالي و زوجته، وبعد العشاء نسهر معاً إلى الساعة العاشرة، وقد استمتعت بهذه السهرات التي مكنتني من معرفة بورقيبة الانسان، نتجاذب أطراف الحديث في كل شيء عن حياته الخاصة، وتاريخ الحركة الوطنية والظروف الصعبة التي مرّ بها، وموقف البعض من رفاقه خلال مسيرته، وحالة البلاد وتاريخ تونس القديم والحديث، وعن تاريخ الشرق الأوسط وحرب المغول، ودور السلطان الطاهر بيبرس في صدّهم بالشام عن مواصلة غزوهم، ودور شجرة الدرّ في حكم مصر، كانت سهرات ممتعة لا تُنسى مع الحبيب بورقيبة الإنسان إنها ذكريات تحدّثت عنها في كتابي «الحلم والمنعرج الخاطئ» لمن يريد التعرف أكثر على شخصية بورقيبة.

الزّعيم بورقيبة والنزعة الجهويّة

النزعة الجهويّة تطلق على الإنسان الذي يحب جهته ويفضّلها على بقيّة الجهات، ولا يعاشر ولا يتعاون غالبا إلا مع المنتمين إليها، فهل من حقّ رئيس الدولة أن تكون له هذه النزعة؟ هل كان حقًا للحبيب بورقيبة النزعة الجهويّة كما يعتقد الكثيرون؟ أي أنّه يفضل جهته على بقيّة الجهات، ويميّزها بمشاريع الدولة على حساب جهات أخرى، ويتعاون حصرا في ممارسة الحكم مع أبناء جهته بدل أصيلي الجهات الأخرى حتى ولو كانوا في نفس المستوى من حيث الكفاءة والوطنية.

• من رعية إلى مواطن

الزعيم الحبيب بورقيبة يعتبر نفسه ابن الشعب ينحدر من الطبقة الضعيفة التي عانت كثيرا من ظلم البايات وكان يذكر بألم وتأثّر ما علق بذاكرته وهو صغير من ممارسات الظلم والقهر التي كانت تسلّط على أهالي الساحل من طرف عسكر الباي بقيادة الجنرال المملوك أحمد زروق من أجل استخلاص «المجبي»، فقد احتفظ مثله مثل أهل الساحل والجهات الداخليّة عموما بالمخلفات النفسية لحملات هذا المملوك على أهل الساحل خصوصا. كان بورقيبة يرفض الظلم والحيثف المسلّط على الأهالي داخل الإيالة.

ويشعر كذلك بالضميم أمام معاملات سكان العاصمة الذين عرفوا بالبلديّة إزاء الرعايا سكان باقي الجهات الداخليّة، كان سكّان الحاضرة يتمتعون بامتيازات تستبطن الحقرة والنظرة الدونية لأبناء الجهات الداخليّة (سكّان الأفاق)، الذين كانوا يلقبونهم بالأفريقيين، ويرفض الزعيم احتكار السلطة وممارسة الحكم من طرف العائلات البلديّة أعيان الحاضرة المقربين من الباي، دون اعتبار معايير الكفاءة والوطنية، لا سيّما وقد تواصلت هاته الممارسات مع نظام الحماية. الزعيم الذي عاش في صغره هذه الأحداث يأبى أن يأتي بمثل هذه السلوكيات عند بلوغه السلطة، ومن الطبيعي بعد الاستقلال وفي نشوة الانتصار أن يرجع للشعب سيادته ويسند لأبناء الشعب في مختلف الجهات المسؤوليات الإداريّة والسياسيّة لتسيير دواليب الدولة الناشئة.

• البحث عن الكفاءات

كان الزعيم الحبيب بورقيبة في علاقاته مع الآخر على قدر كبير من التواضع والودِّ، ولا يفضّل تونسياً على آخر إلا بقدر ما قدّمه ويقدمه من تضحيات من أجل الصالح العام والوطن، وكان يخص المناضلين، الذين عرفوا السجون والمنافي والإيقافات والاعتداءات من المستعمر، بكثير من العطف والتقدير. اعتمد الزعيم بورقيبة في معركة التحرير على كل فئات الشعب التونسي مهما كانت انتماءاتهم الجهويّة وكان زمن المقاومة باتصال دائم بالمناضلين والمقاومين في أيّ جهة كانت، كان يردّ على مراسلاتهم من سجنه ومنفاه ويشجعهم على الصمود ومواصلة النضال من أجل تحقيق الاستقلال، ولم يغيّر كرئيس الدولة من سلوكه، ففي تنقلاته للجهات، قداماء المقاومين والمناضلين يكونون دائماً في الصفّ الأمامي عند استقباله.

حكم الرئيس بورقيبة، بعد الاستقلال، بمعيّة مناضلين من مختلف الجهات اختبرهم واستناقهم وحملهم المسؤوليّة في كل المستويات ولم يستغن عن الإداريين التونسيين ذوي الكفاءة الذين شغلوا مناصب إداريّة في عهد النظام الاستعماري، كان يستعين بخبرتهم في بناء الدولة، وممّا لا يعرفه الكثيرون، أنّ الرئيس بورقيبة كان يبحث، في اتصالاته واجتماعاته بإطارات الحزب والمنظمات والمجتمع المدني في تونس العاصمة أو في الجهات الداخليّة، عن العناصر الشابّة والكفأة لتحميلهم المسؤوليّة وأنا كنت منهم، ويمكن القول إنه كان أمهر صياد للكفاءات مثل ما يقول المثل الفرنسي، كان يحرص على تشييب القائمين على هياكل الدولة ومؤسساتها.

أذكر، لمّا كنت واليا على الكاف كنت أدعو الإطارات الشابّة سواء من جهة الكاف أو من جهات أخرى على مائدته في بيته المتواضع بمدينة الكاف وكان يحاورهم ويستنجبهم، لم ينسأهم وعيّن العديد منهم في مختلف المناصب العليا للدولة، وزراء، سفراء، ولاة، رؤساء مؤسسات، وكنت أشعر بالاعتزاز لما أسمع وأرى أنّ من دعوتهم إلى مائدته أصبحوا يحتلون المناصب العليا في الدولة والحزب. الانفتاح على كل التونسيين مهما كانت مشاربهم وانتماءاتهم الجهويّة، في مرحلتي الخمسينات والستينيات كانت هي القاعدة وإن كانت هناك أفضليّة لشخص دون آخر فعادة ما تكون على أساس الكفاءة، وإذا ما وجدت استثناءات وهذا من طبيعة البشر فهي لا تقلل من أهميّة ما قدّمه بورقيبة لتونس وما حقّقه في جميع المجالات، لبناء الدولة، وتنمية الاقتصاد.

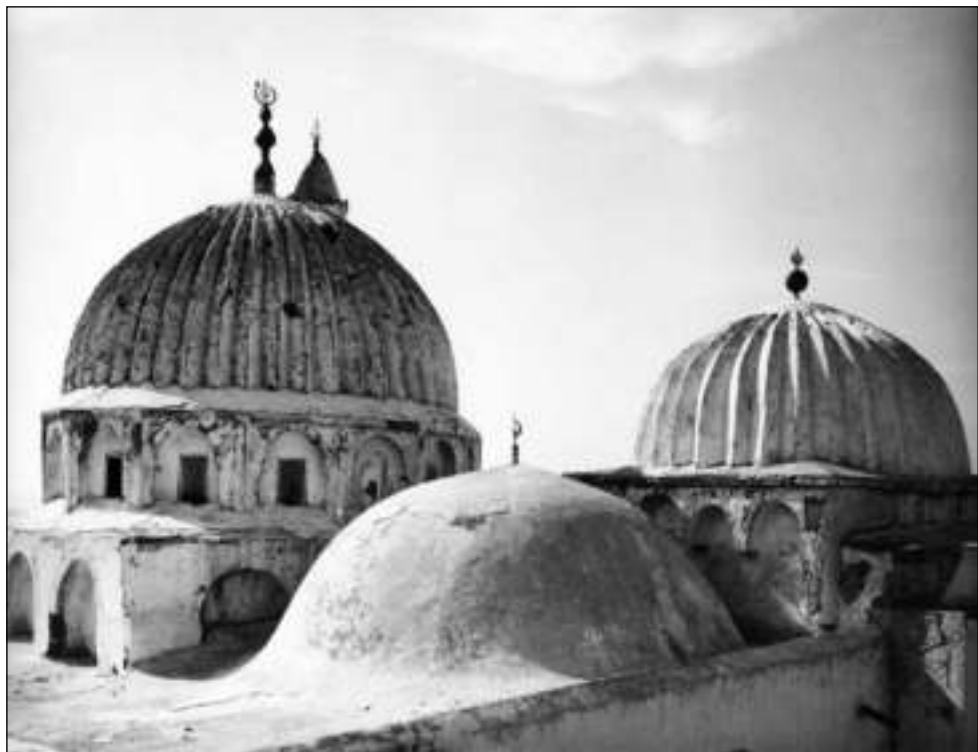
• بورقية يحب كل الجهات

كان بورقية يحب مسقط رأسه المنستير وجهة الساحل عموماً، وهذا طبيعي ومعقول في نظري ومن لا يحب جهته لا يحب وطنه، وما عرفته على الزعيم أنه كان رغم انتماءه إلى جهة الساحل يحب كل الجهات ومواطنيها، ويعتبر نفسه منهم وإلّهم، وأباً للجميع، ويخطئ من يعتقد عكس هذا، كل من يقرأ خطبه، ويتابع مواقفه وزياراته إلى مختلف الجهات يتبين ويتأكد من هذه الحقيقة التي لا جدال فيها، أليس هو من قاوم العروشيّة كقاعدة لتنظيم المجتمع وإحلال محلها مفهوم المواطنة وشعور الانتماء والانتساب إلى وطن.

أذكر في لقائنا به في قصر قرطاج مناسبة تنصيبنا على رأس ولايات الشمال. كنّا ثلاث مناضلين من مستوى جامعي، خريجي الصربون بباريس، الهادي البكوش واليا على بنزرت، المنجي الكعلي واليا على جندوبة، وعبد السلام القلال واليا على الكاف، وكان ذلك في نطاق تطوير الإدارة الجهويّة وتشبيهاً، قال لنا: «إني وليتكم على جهات الشمال الغربي لأنها بقيت مهمّشة، ولم يهتم بها النظام الاستعماري كبقية الجهات الساحليّة، فأطلب منكم أن تسهروا على تنميتها حتّى تُلحقوها بمستوى الجهات الساحليّة، وإنكم ستمثّلون رئيس الدولة في جهاتكم ومسؤولياتكم لا يحدها إلا الله والضمير في نطاق القانون طبعاً وسأدعمكم، وعليكم أن تحاسبوني بالنتيجة.»

فعلاً ما أعرفه عنه أنّه كان واعياً بالتفاوت بين الجهات من حيث التنمية البشرية، ومستوى التطوّر الاقتصادي والاجتماعي وكان منشغلاً بتنمية كل الجهات، وبالخصوص جهات الشمال الغربي والوسط الغربي، كان يبتهج بإحداث المشاريع الجديدة في هذه الجهات وفي أي جهة كانت، وكان يدفع الدولة للاستثمار في الموارد الطبيعيّة لكلّ جهة، بعد وضعها في إطار سياسة تنموية شاملة، كان يدعم الولاة عندما يطلبون منه التّدخل لمساعدة الجهة بتمويلات إضافيّة أو إنجاز مشروع ما، لا يبخل أبداً.

كان باستطاعة الدولة أن تبيع الأراضي التي استرجعتها من لدن المعمرين إلى الخواص أصحاب رؤوس الأموال، لكن لم تفعل لأن ذلك كان خيار بورقية، أن تبقى هذه الضيعات التي اغتصبها الاستعمار في تصرّف الجهة بإرجاعها لأبناء مالكيها الأوائل وأحفادهم. وحتى يكون استرداد الحقوق هذا أكثر فاعليّة وإنتاجية أدمجهم



سیدی بو مخلوف بالکاف قبل 1965



سیدی بو مخلوف بالکاف بعد ترمیمه 1966



سیدی بو مخلوف بالکاف
قبل 1965



سیدی بو مخلوف بالکاف
بعد ترمیمه 1966

كمتعاضدين في وحدات إنتاج ضمن قانون التعاضد لسنة 1963، على أن تحال إليهم هذه الأراضي بالملكيّة بعد خمس سنوات عندما تكون التعاضديّة قادرة على تسييرها الذاتي، كان ذلك حلا طريفا تونسيا يجسّم منوال التنمية الذي أطلقنا عليه مصطلح « الاشتراكيّة الدستوريّة»، ويهدف إلى تنمية الإنتاج والإنسان معا وهو حل ينعم فيه المواطن المهتمّش بثمرة الاستقلال وضمان الشغل الدائم والعيش الكريم في نطاق مؤسسة اقتصاديّة حظيت بعناية وتأيير من الدولة وتمويل البنك الدولي.

كان منوال التنمية في الستينات يهدف إلى وضع الموارد الطبيعيّة أو مصادر الثروة بين أيدي أبناء الجهة ومساعدتهم على استغلالها بفتح مراكز التكوين وإقامة هياكل إداريّة للتأطير والمتابعة، وفتح المجال لتأسيس صناعة غذائيّة تساهم في تنمية الجهة، لو كتب لهذا المنوال النجاح لكان حلاً لتعصير الفلاحة والقضاء على تشبّت الملكيّة وتثبيت السكّان بجهاتهم.

• من شروط التنمية

لكن هل كان في الإمكان بعث المشاريع في غياب مستثمرين من أصيلي الجهة، شعرت بهذا الفراغ في ولاية الكاف وتساءلت عمّا يجب فعله. العنصر البشري شرط أساسي في بعث مشاريع التنمية، لكن أبناء جهات الشمال والوسط والجنوب وكفاءاتها المتحصّلين على الشهادت العليا استقرّوا في تونس العاصمة والجهات الساحليّة سواء في الإدارة أو في مختلف القطاعات الأخرى.

لا سبيل لتنمية ممكنة وحقيقيّة في غياب أبناء الجهة لأن المثل يقول «ما حك جلدك مثل ظفرك» إذن لا مناص من إرجاع هذه الكفاءات إلى جهتها وهذا ما بادرتُ إلى تحقيقه عند مباشرة مسؤولياتي بولاية الكاف، ونجحت في استقطاب عدد لا بأس به من شباب الجهة تم نقلهم من العاصمة إلى داخل الجهة، حمّلتهم مسؤوليات في البلديات والمصالح الجهويّة والهياكل التعاضديّة والصناعة والفلاحة والمعمار، وكانت أعمارهم في عمر الوالي لا تتجاوز الثلاثين سنة.

تحملنا مسؤوليّة التنمية كفريق منسجم يعمل بالليل والنهار مدّة خمس سنوات، وحقّقنا نقلة نوعيّة في جهة الكاف بعثنا فيها عدّة مشاريع وبقي بعضها في حاجة

إلى مزيد من الوقت لتترسّخ وتتواصل. لقد آمنت أن تنمية الجهة إمّا تكون بعقول أبناءها وجهدهم أو لا تكون، فهي القاعدة التي جرّبت فصحت بولاية الكاف في فترة الستّينات، بورقيبة كان وراء هذا التوجّه ومشجّعاً كلّ من يعمل بجهته، والدولة تساعد بما أتيح لها من إمكانيات لكن لا يمكنها أن تحلّ محلّ أبناء الجهة.

حرصت الدولة في عهد بورقيبة على الاستثمار في كل الموارد الطبيعيّة أين ما وجدت في مختلف الجهات كاستغلال المياه المعدنيّة، عين صافية بالكاف، حمام بورقيبة في جندوبة، جبل الوسط وحمام الزربية في زغوان، وحمام عين البرج في الحامّة، كما اهتم ببناء السدود على الأودية لحماية المدن وتوفير المياه للشرب والزراعة وكذلك استغلال المياه العميقة والمياه السطحيّة بحفر الآبار ومدّ قنوات الريّ لتنمية الزراعة وتنويعها وما يتولد عنها من الصناعات الغذائيّة.

كانت ولاية الكاف على سبيل المثال تستورد كل أنواع الخضر والغلّال من تونس العاصمة والوطن القبلي في بداية الستّينات وحقّقت بعد مدّة وجيزة بفضل التوعية والتعبئة والتوجيه اكتفائها الذاتي وأصبحت منتجة لكل أنواع الخضر ومصدرة إلى تونس العاصمة وجهات الجنوب وأصبحت تنتج لأول مرّة حب الملوّك بالمناطق الجبلية، لكن الموضوعيّة تدعونا الى الاعتراف بأن الجهات الداخليّة كانت حظّها من مجهود التنمية دون حظ الجهات الساحليّة.

• الأهمّ والمهمّ

ما أعرفه هو أن الرئيس الحبيب بورقيبة كان يسعى لجعل المنستير -مسقط رأسه- مدينة سياحيّة جامعيّة، وهو ما نجح في تحقيقه، رغم منافسة مدينة سوسة مسقط رأس السيّد الهادي نويرة، التي هي بدورها سعت بأن تكون كذلك، ولقائل أن يقول أنّه من غير المعقول أن تكون هناك جامعتان في جهة واحدة لا تبعد الواحدة عن الأخرى إلا بضع كيلومترات، وقد فسّره البعض بأن الأرضيّة والبنية التحتيّة كانت جاهزة لوجود الاثنتين معا وإحداث كليّة الطبّ بسوسة كانت برغبة من الوزير الأوّل السيّد الهادي نويرة².

2 - عن كاتب الدولة للتربية القوميّة ادريس قيقة

أذكر حادثة سمعتها من صديقين وهما منصور معلّى والطاهر بالخوجة، يتعيّن حسب رأيي التعرّض لها حتّى ننسب الأمور وما رسخ في بعض العقول. كان في سنة 1983 مطلوب من السيّد منصور معلّى وزير التخطيط والماليّة إذاك أن يدرج في ميزانيّة الدولة تمويل وإنجاز مشروع قطار كهربائيّ يربط بين سوسة والمنستير، وكانت إمكانيات الدولة محدودة والأزمة الاقتصاديّة بدأت تلوح في الأفق.

رفض السيّد منصور معلّى الاستجابة لهذا الطلب، لأن ميزانيّة الدولة لا تسمح، فأثير الموضوع في مجلس الوزراء برئاسة محمّد مزالي الذي أصرّ على إنجاز المشروع بدعوى أن الرئيس لا يردّ له طلب، فأجابه منصور معلّى بأنّه مستعدّ لمقابلة الرئيس وإقناعه بضرورة التخلّي عن هذا المشروع لأنّه لا يمثّل أولويّة خاصّة وأنّه توجد طريق سيّارة تربط بين سوسة والمنستير، وهي كافية وزيادة لتسديد حاجيات المواطنين للتنقل، وسانده في هذا الموقف الطاهر بالخوجة وزير الإعلام داخل مجلس الوزراء فكان الأمر كذلك.

قابل منصور معلّى الرئيس وأشعره بأنّه لا مجال لإنجاز هذا المشروع وهو لا يمثّل أولويّة، وإمكانيات الدولة لا تسمح بذلك، خاصّة وأنّ الأزمة الاقتصاديّة قادمة، تفهّم الرئيس، وأجابه بقوله أنت المسؤول على الماليّة وأنت أدري من غيرك بإمكانيات الدولة، فإن كانت لا تسمح يجب التخلّي عن المشروع، فاتفقا على ذلك.

ولما التحق منصور معلّى بمكتبه، اتّصل به محمّد مزالي الوزير الأوّل بعد ان علم طبعاً بمآل المقابلة، قائلاً له عبر الهاتف في حالة غضب كيف تجرّأ على عدم إنجاز مشروع رئاسي، إنّه مشروع بورقيية لا بدّ أن يُنجز، وأنا سأتكفل بإنجازه وتم إنجاز المشروع رغم الضائقة الماليّة التي كانت تتخبّط فيها الميزانيّة. ذكرت هذه الحادثة حتّى أوّكّد أن أغلبيّة المشاريع بالساحل لم يكن ورائها دائماً بورقيية، كلّ بلدة في الساحل لها زعيمها، وله مسؤوليّة في المستوى الوطني وعادة ما يكون نافذاً لتوجيه الاستثمار إلى منطقتة ويمكن في هذا المجال تفسير ما يشعر به المواطن إزاء هذه المنطقة الحيّة من تراب الجمهوريّة.

• من مشاغل بورقيبة في التنمية

في السهرات المسائية التي كانت تجمعي بالبريس في ولاية الكاف، كُنّا نتعرّض لبعض القضايا التي تشغله، وهي عديدة، تتعلّق جلّها بالتنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات، كانت بحيرة تونس من أهم مشاغله لإقامة مدينة جديدة حولها، كان يحدثني دائما عن ضرورة تطهير بحيرة تونس، التي كانت مصبًا للفضلات ومياه الصرف الصحي لتونس العاصمة، وكانت مصدر أذى وقلق للسكان نتيجة الروائح الكريهة التي كانت تنبعث منها خاصة في فصلي الربيع والصيف، وكان يعتبر أن هذا المشروع الضخم ليس في إمكانية الدولة التونسية وحدها، ولا بدّ من إيجاد شراكة في نطاق التعاون الدولي مع حكومات صديقة للتمويل، ومؤسسات تطهير عملاقة تتكفل بالإنجاز، وهذا ما تمّ على عدّة سنوات من طرف شركتين، الأولى هولندية والثانية يوغسلافية، وكان يحلم بإنشاء مدينة عصريّة حول هذه البحيرة وهي التي ننعّم بها اليوم.

ومن مشاغله أيضا تنمية جهة القصرين الجهة البكر التي كانت تشمل جهة سيدي بوزيد، كان يدور الحديث عن مواردها الطبيعية، والأراضي الاشتراكية، وبرنامج تفجير المياه الباطنية لتنويع الزراعة وضرورة التوسّع في غراسة الأشجار المثمرة، وخاصة مشروع السببية لغراسة شجر التفاح، وكان يعتقد أنّه على الدولة أن تضع ثقلها بتمويلات ضخمة لاستغلال مصادر الثروة فيها. وكذلك الشأن بالنسبة لجهات الجنوب الغربي والشرقي، كان يطمح لتنمية ثرواتها الطبيعية من فسفاط وبترول للنهوض بها والاقتصاد الوطني. أما فيما يتعلّق بولاية الكاف فكان يتابع من قريب كلّ المشاريع ويعبّر عن ابتهاجه بما يتحقّق ويطلب المزيد، ويقول «إن المعركة ضد التخلف هي معركة ضد الوقت الضائع» وهو دائما في عجلة من أمره ليرى تونس تتطوّر، وينعم فيها المواطن «بفرحة الحياة».

وكُنّا نتجاذب أطراف الحديث حول صفاقس ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، كان يعتبرها الجهة الأمّوزج، كان معجبا بها وبأهلها، لمهاراتهم وحبّهم للعمل، وجدّيتهم في التعامل، وكان يرى أنها متطوّرة مقارنة بالجهات الأخرى، وأنها ليست في حاجة إلى مشاريع الدولة وتمويلاتها، فعلا صفاقس كانت في الستينات في وضع أحسن ممّا أصبحت عليه من بداية ثمانينات القرن الماضي، لم تكن في حاجة لمشاريع الدولة، بقدر ما كانت ومازالت في حاجة إلى تحرير طاقاتها الكامنة في أبنائها وإزالة الموانع،

والعقبات، والعراقيل التي عاشتها بالخصوص في حكم زين العابدين بن علي، وتعيشها اليوم أكثر ممّا مضى والتي مازالت إلى اليوم تكبّلها، ومن هذا المنطلق أصبح أهالي صفاقس يشعرون بالضيم والاحتقان، فكانت استثماراتهم في صفاقس وفي بقية الجهات أقل ممّا كانوا قادرين عليه،

هذه عيّنات من المواضيع التي كانت محور الحديث حول مشاغل الزعيم الحبيب بورقيبة من أجل تنمية تونس من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب دون تفضيل جهة على أخرى، جلّ الجهات في الخمسينات والستينات كانت ممثلة سواء في ديوانه الخاص أو في الحكومة، أو في اللجان المركزيّة للحزب وكلّ الجهات تحظى بعنايته وحبّه، هذا ما عرفته عنه في الخمسينات والستينات، وليس هناك في اعتقادي ما يدعوه لتغيير نظرتة في شيخوخته، وربما المؤرّخون يكتشفون عكس ذلك لأنني انسحبت من السياسة في آخر الستينات، ما يمكن أن نستخلصه هو أن المشاريع في عشرينات الستينات فترة حكمه المباشر طالت كل جهات الجمهوريّة بشيء من التفاوت أحيانا بين جهة وأخرى، في الإمكان تدارك هذا التفاوت إذا خلصت النيّة وانكبّ الجميع على العمل والإنتاج، برعاية الدولة ومساندتها.

هل سكت بورقيبة عن التعذيب؟

التعذيب وقع في عهد بورقيبة ولا يمكن نكرانه، خصوم الزعيم بورقيبة لا يتدكرون من عهده إلا المحاكمات والتعذيب، كأن التعذيب جاءت به دولة الاستقلال وعرفته تونس مع نظام بورقيبة، بينما هو من الممارسات التي ورثتها الأجهزة الأمنية عن النظام الاستعماري، والتعذيب الجسدي والمعنوي هو طريقة قديمة قدم الإنسانيّة، وهي وسيلة، مرفوضة ومدانة، من وسائل استنطاق المعارضين السياسيين والمجرمين الذين يمثلون خطرا على الدولة والمجتمع، لنيل اعترافات تساعد رجال الأمن على الكشف عن الجريمة ومخططات المعارضة، واستُعملت هذه الأساليب من قبل كل الدول عبر التاريخ، ومازالت تمارس إلى يومنا هذا في مختلف دول العالم وفي أكبر الديمقراطيات. عرّفت تونس هذه الممارسات في كل الحقبات التاريخية بل إن العثمانيين ابتدعوا أشكالاً بقيت في ذاكرة التونسيين ومورست خلال حكم البايات مثل الخازوق إلى جانب الجلد المتواصل حتى الاعتراف والذي غالبا ما ينتهي بالاعتقالات وقطع الرؤوس. وكذلك في النظام الاستعماري الذي كان يستعمل التعذيب³ ضد المناضلين السياسيين لاقتلاع اعترافات تساعد على إيقاف المناضلين والمقاومين، للقضاء على الحركة الوطنية، وإخماد معركة التحرير وقد صدرت كتابات تندد بتلك الممارسات وتفضحها على الساحة الدولية بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة. وتشهد الوثائق الأرشيفية على أشكال الممارسات اللاإنسانية التي كان يمارسها بوليس الاستعمار وجنوده.

من المؤسف أن هذه الممارسات توارثتها أجهزة الأمن التي وقع تونستها، واستعملتها ضدّ المعارضين والمناوئين للنظام السياسي الجديد، وتواصلت هذه الممارسات التي لا تليق بدولة الاستقلال طيلة عقود، وطالت الكثير من المعارضين سواء من اليسار أو من الاتجاه الاسلامي الذين كانوا يمثلون خطرا على النظام السياسي الجديد الساهر على الاستقرار الأمني والحريص على فرض هيبة الدولة والاستمرار في خطة التنمية.

3 - أنظر الكتاب الأبيض للجنة الدولية ضد التعذيب بتاريخ بداية سنة 1952 ماذا فعل الاستعمار بالمقاومين والأهالي في تونس.

هل كان هناك مسؤول سياسي بعينه وراء هذه الممارسات؟ أو هل لرجال الأمن استعمال أجهزة خاصة عند الحاجة لما يشعرون أن المظنون فيه يخفي معلومات خطيرة ويرفض الكشف عنها؟ إن رجال الأمن ملزمون بنتائج المأمورية المكلفون بها، وهم الذين يقدرّون ظروف عملهم، ومدى تعاون المظنون فيه معهم، لا أظنّ أنهم ينتظرون تعليمات من السياسي في كيفية تصرفهم والاضطلاع بمهامهم، فإن كان الأمر كذلك وهذا ما لا أتصوّره فوزراء الداخلية يؤاخذون إن قبلوا بالأمر الواقع ولم يحركوا ساكنا لوضع حدّ لهذه الممارسات التي تعتبر مرفوضة وغير مقبولة.

• دور وزراء الرئيس

كان ربما على وزراء الداخلية أن يتبهبوا ويضعوا حدًا لما يجري ولا يتركوا مطلق الحرية في التصرف لمنظورهم من الأمنيين، خاصة وأن بعض المبادرات وقع اتخاذها في هذا الشأن، وكانت تقييم الدليل على أنه في استطاعتهم إصلاح كلّ ما هو لا إنساني وصادم للشعور وضمير الإنسان، الحبيب بورقيبة كان يحمّل المسؤولية مع كل الصلاحيات، ويعطي للمسؤول كامل الثقة في التصرف وأخذ المواقف أو القرارات التي يراها صالحة لإعطاء صورة مشرفة للنظام السياسي.

في عشية السبعينات بلغ إلى علم المدير العام للأمن الوطني الطاهر بالخوجة أن بعض المساجين السياسيين في سجن برج الرومي موقوفون في دهاليز السجن في ظروف قاسية وغير إنسانية، فتحوّل صحبة الوكيل العام للجمهورية إلى السجن المذكور في زيارة فجائية لتفقد حالة المساجين وأوضاعهم، ولما وصل إلى الدهاليز المظلمة ورأى الوضع المزري واللإنساني لهؤلاء، وضعوا لا يحتمل، طلب فوراً من مدير السجن أن ينقلهم إلى مكان آخر فيه الهواء والنور، يفتح على ساحة تمكّنهم من المشي والاستراحة، هو إجراء إنساني وكان في متناوله وقد قام بما يمليه عليه ضميره، ولما بلغ إلى علم الرئيس بهذه الحادثة تقبّلها وكان ردّه فعله على خلاف ما كانوا ينتظرونه، سجل الحدث بكامل الأريحية.

التعذيب مرفوض، وكان نتيجة تصرفات وممارسات موروثية لإدارة أمنية ملزمة بالنتائج فكانت كل الوسائل والممارسات متاحة للاستنطاق ولا زالت وكلنا يعلم أنه مرّت عشر

سنوات على الانتفاضة، وإقامة النظام الديمقراطي، ورغم العين الساهرة للمنظمات الإنسانية وجمعيات حقوق الإنسان فالتعذيب مع الأسف لا يزال يمارس من حين إلى آخر، فالمشكل يتعلّق بالعقليات السائدة، وعدم نضج المجتمع، وغياب الشعور الإنساني عند بعض التونسيين.

وكان لا يتساهل في تطبيق القانون على كل من يجرؤ على تعطيل مسيرة التنمية، ولا يقبل من يعمد إلى إحداث الشغب والمسّ من هيبة الدولة وأمن المجتمع، لكن كلّ هذا لا يبرّر ممارسة التعذيب، إن كان الرئيس على علم وسكت عنه فهو طبعاً مُدان، التعذيب مرفوض ولا يمكن قبوله مهما كانت الظروف، وبطبيعة الحال مسؤولية رئيس الدولة قائمة لأنه كرئيس دولة مسؤول عمّا يعلم وعمّا لا يعلم، ومهما يكن من أمر لا يمكن تبرير التعذيب، لا بدّ من مقاومة هذه الظاهرة، بتوعية رجال الأمن والقائمين على السجون ومراقبتهم، وأخذ القرارات الرادعة إزاءهم.

هل كان الحبيب بورقيبة ديكتاتورا؟

الديكتاتور حسب المتعارف عليه، هو شخص على رأس الدولة يجمع كل السلطات بين يديه ويمارسها بدون رقابة وبصورة مطلقة ومستبدة، اعتمادا على هذا المفهوم، هل كان بورقيبة حقًا ديكتاتورا؟ وهل كان هناك في تلك الفترة وتلك الظروف خيارا آخر؟ هل يمكن الحكم على فترة بورقيبة بعد حوالي نصف قرن بمقاييس ومعايير العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين؟ الجواب الموضوعي يكون حتما لا، لكن ليس هناك ما يمنعنا من قراءة نقدية لهذه الفترة.

وصل بورقيبة الى السلطة بطرق شرعية بعد أن اكتسب شرعية النضال، فقد تم انتخابه من قبل مجلس تأسيسي منتخب، كما أنه لم يحكم تونس لا بالحديد والنار، ولا بالجيش والأمن، بورقيبة ناضل من أجل التحرير والسيادة والكرامة طيلة حياته، وعرف المنافي والسجون من أجل مشروع سياسي مجتمعي ثقافي واقتصادي آل على نفسه تحقيقه، ويتمثل في تحرير بلاده من الاستعمار وإقامة دولة وطنية مدنية تكون في خدمة الشعب، من أجل النهوض به، ورفع مستواه في جميع المجالات، بورقيبة حكم تونس بالخطاب والقانون، وتفاعل مع الشعب، استمد شرعيته من نضالاته ومحبة الشعب له، اختبره شعبه واستثاقه واختاره لقيادته، فحقق ما وعد به، في التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ظل دولة وطنية، مدنية، حديثة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية.

للزعيم بورقيبة، كرئيس دولة مسؤول على استقرار وأمن الدولة، خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها والتعامل معها، وتتمثل في الحركة الشيوعية الشمولية التي تدعو لاستبدال الطبقة الشغيلة، وتملك الدولة لكل وسائل الإنتاج، والإسلام السياسي الذي يطمح إلى إقامة دولة دينية تعتمد الشريعة الإسلامية محل دولة مدنية تعتمد القوانين الوضعية، وكذلك الحركات المتطرفة الانقلابية التي تهدف إلى اسقاط الدولة والانقلاب على الشرعية، فهو يعتبر هذه الحركات معادية للدولة والقانون والمؤسسات، ولا تؤدي إلا إلى الاستبداد والفساد. كانت مواقفه تجاه هذه التيارات قاطعة فقاومها بدون هوادة، وبشدة، إيمانا منه أن مصلحة الوطن والشعب فوق كل اعتبار، ولا يمكن أن نترك الملايين من التونسيين رهينة أقلية هدامة لا هم لها سوى تعطيل المسيرة نحو التقدم والرفق.

وقد كانت نظرتة استشراقية، الأحداث أكّدت سدادها، قيادة الشعوب تفرض على زعمائها النظر إلى بعيد واستشراف المستقبل، ليأخذوا شعوبهم في الطريق الصحيح حتى ولو كان ذلك مناقضا ومعارضاً لما يرونه ويتشبثون به، لأن الشعوب المتخلفة عادة ما تكون قصيرة النظر، وليس لها من الزاد المعرفي والمستوى الثقافي ما يجعلها قادرة على انتهاج سبيل التقدّم والرقى، فهي في حاجة إلى قيادة تأخذ بيدها، وتبني لها السبيل وقادرة على توعيتها بضرورة التغيير والإصلاح، وتأطيرها وتعبئتها لتقبل سياسة التغيير حتّى ولو كان ذلك على مضيض البداية.

بمرور الزمن وتطور الظروف والأحداث، ورغم المعاناة التي تحملوها من جراء المحاكمات وإقامتهم في السجون، تبين للبعض من حركة اليسار بما فيها حركة آفاق والعمال التونسي، إن معارضة النظام السياسي في الستينيات وبداية السبعينات كان ناجماً عن سوء فهم للفكر البورقوبي والتوجه الاشتراكي الدستوري كمنوال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن ما كان ينادون به من شعارات وأهمّوج في الحكم قد سقطت وتهاوت وأصبحت من مهملات التاريخ، هذا ما أصبح يقرّون به المعارضون بالأمس مثل نور الدين بن خذر زعيم اليسار الذي قضى سنوات عديدة بالسجن في عهد بورقيبة، حيث أقر في شهادته على منبر مؤسسة التميمي للبحث العلمي والحفاظ على الذاكرة الوطنية سنة 2009 أن بورقيبة كان على حق في توجهاته وأنه يعتبر شباب اليسار أبناءه الغير شرعيين.

وتقديري أن نفس التطور والتحول للاتجاه الإسلامي (حركة النهضة) سيتحقق بمرور الوقت، والدليل على ذلك مقدّم هذا الكتاب، وذلك بمعايشتهم الواقع المتطور للمجتمع التونسي والتواصل مع العالم الخارجي سوف يتحرر شبابها شيئاً فشيئاً من الإسلام السياسي والفكر السلفي المتشدد التي مازالت القيادة التاريخية لحركة النهضة متمسكة به من أجل أجندة خارجيّة، ويتحولون بحزبهم إلى حزب مدني حداثي منسجم مع متطلبات العصر على غرار الديمقراطية المسيحية التي تتواجد وتتعايش مع مختلف الأحزاب العلمانية في أوروبا وخارجها في نطاق أنظمة مدنية حديثة، وعندها سيكتشفون أنهم من أبناء بورقيبة غير الشرعيين.

• التدخّل في القضاء



كان الرئيس بورقيبة مربيًا ومصلحًا، وكان مؤمنا بأن الموروث الثقافي للمجتمع التونسي يحتاج إلى تصويب وتطوير من أجل ترسيخ الحداثة والعقلانيّة والسلوك الأخلاقي، لذلك كان بالمرصاد للعادات والتقاليد البالية والسلوكيات المشينة التي تعود المواطن على ممارستها والتي تحتاج إلى إصلاح عميق، فالقضاء يعد آلية من آليات إقامة العدل والإصلاح، كان بورقيبة يتدخّل في القضاء بوصفه رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بعد دراسة معمّقة للملفات، من أجل المصلحة العامّة وحسن تأويل القانون وتطبيقه، لا من أجل التستر على الفساد والجريمة، بل لتشديد العقاب على من يراهم خطرا على المجتمع وأذنبوا في حق الوطن والشعب، و من كانت الأحكام الصادرة في شأنهم غير رادعة بما فيه الكفاية والذين صدرت ضدّهم أحكام غير منصفة وبالخصوص المتعلّقة بالمرأة.

كان يدعو لحسن تأويل القانون وتطبيقه والحرص على عدالة الأحكام وفاعليّتها في إصلاح المجتمع، يدعو لضمان حقوق المواطن دون المساس بمصلحة المجموعة، يتعيّن في هذا المجال التذكير ببعض الأمثلة التي صدمت الرأي العام في الستينيات، وكان القصد منها إعطاء المثل لحماية المجتمع وخطة التنمية، من أهمّها حكم الإعدام الذي صدر على مواطن اغتصب سائحة أجنبيّة، ولم يتمتّع بالعفو الرئاسي رغم مناشدة المتضرّرة، ونفّذ فيه الحكم حتى يكون عبرة لغيره.

وقضية «تفاحة» بائعة البيض التي تعمدت الترفيع في سعر البيضة، تم إيقافها ومحاكمتها بالسجن رغم تعاطف الرأي العام معها، فكانت فرصة للرئيس ليؤكد في خطابه بأن الشعوب لا تحكم بالعاطفة وأن التعاطف في غير محله، وعلى الشعب أن يعي بخطورة ما أقدمت عليه هذه المرأة، و على المسؤول أن يقود شعبه في الاتجاه الصحيح ويضرب بقوة لردع كل من تسوّل له نفسه الاخلال بالنظام العام ويلعب بقوت المواطنين مهما كان حجمه ومكانته الاجتماعية والصرامة في تطبيق القانون كانت من باب الردع لا من باب التشقي وقد تم العفو على «تفاحة» بعد مدة وجيزة، ولنا أن نتساءل اليوم هل أصبح القضاء في ظل الديموقراطية أكثر استقلالية وحياد في تطبيق القانون أمام ما عاشته وتعيشه تونس في هذا الميدان منذ عشر سنوات؟

• الرأي الآخر

بورقيبة كرجل إصلاح، كان يعتدّ برأيه، لكن كان في آن واحد منفتح على الرأي الآخر، كان يسمع معارضيه، أو من يخالفه في موقفه أو توجهاته شريطة أن يكون الرأي المخالف مقنعا بالحجة والمنطق فيقبل به ويغيّر من رأيه، ولنا في ذلك عدة أمثلة، أسوق منها ما تعرّضت له عندما كنت واليا على الكاف، لما قرّرت بمعية المجلس البلدي القيام بأشغال لتطهير المدينة والكشف عن المعالم الأثرية التي تزرخ بها، واستقر الرأي على إزالة الأنقاض التي كانت تحيط بالجامع الكبير للمدينة، لإبراز البازيليك البيزنطية، التي يعود تاريخها إلى القرن الثاني بعد الميلاد والتي كان مقاما عليها الجامع الكبير، وترميمها، وكذلك ترميم زاوية سيدي بو مخلوف التي تقع بجوارها، وذلك من أجل تهيئة قطب سياحي وثقافي، ومكان ترفيهي لأهل المدينة و للزائرين والسوّاح.

كان من الضروري استشارة الرئيس لأهمية المشروع المتمثل في إرجاع معلم البازيليك لما كان عليه قبل أن يتحوّل إلى الجامع الكبير لمدينة الكاف. قام بزيارة المكان، ووافق على إبراز البازيليك ومدّنا بالاعتمادات اللازمة لبناء جامع جديد يليق بالمدينة وسكّانها، وطلب منّي هدم وإزالة جامع سيدي بو مخلوف، الذي يرجع تاريخه إلى القرن السابع عشر، نظرا لكونه متداعيا وآيل للسقوط، سجّلت تعليماته ولم أجبه، وبعد مغادرته قمت بترميم المعلم الأوّل والثاني وحوّلت المدرسة المتداعية التي كانت بجوار الزاوية إلى نزل ومطعم ومقهى وهيأت المحيط الذي يربط بين المعلمين بصورة أنه أصبح لمدينة الكاف قطب سياحي ثقافي وقبلة لأهلها وكلّ الزائرين.

ولما رجع الرئيس إلى الكاف بعد ستّة أشهر، دعوته إلى تدشين المعلمين، فلما وصل للساحة، وقبل أن يقطع الشريط وقف عدة ثوان ينظر ويتمعّن في الزاوية أي»

المعلم» الذي أمر بهدمه، لازم الصمت وأثناء التجوال داخله، أخذ يردّد عدّة مرّات Ce n'est pas possible «هذا غير ممكن» وكان برفقته الوزيرين الشاذلي القليبي وعبد الله فرحات وعدد من إطارات الكاف.

لم يتمالك عبد الله فرحات من طلب الرئيس ما يعني بهذا الكلام، أجابه بالفرنسيّة ما كنت انتظر هذا، رغم أنّي أعطيت التعليمات بهدم هذا المعلم، لكنني اليوم انشروحت لما وجدته، والتفت إليّ قائلاً «بارك الله فيك ويرحم الوالد»، ولي العديد من الأمثلة التي جعلتني أتيقن أنّ الرئيس بورقيبة لا يستبدّ برأيه إذا واجهته بالحجّة والمنطق والدليل، كان كثيرا ما يطلبني للإدلاء برأيي في عدّة قضايا ومواضيع، فلما أجيبه يحاول أن يستفسر، ويتمعّن ويتحاور ولما يستحسن الإجابة ويقتنع بها يقول «رأيك أصلح» وهذه الكلمة كثيرا ما يردّها كلما اقتنع بعكس ما كان يفكّر فيه.

وفي تقديري لو وجد الزعيم بورقيبة أعضادا حوله، لهم من الشجاعة لمصارحته حول العديد من المواقف، لما كان يرتكب جل أو البعض من أخطائه، لو عاضدوا مثلا أحمد المستيري في موقفه من تعميم التعاضد لكننا تجنّبنا أزمة التعاضد في آخر السّنين، والحديث في هذا يطول ومن يريد التعرّف على تجربة تونس في الحكم وبناء الدولة وتنمية الاقتصاد وبالخصوص فيما يتعلّق بتجربة التعاضد ومنوال التنمية أي الاشتراكية الدستوريّة في عشريّتي الخمسينات السّنين، فليرجع إلى ما كتبت حول هذه المرحلة في مؤلّفي «الحلم والمنعرج الخطأ».⁴

• عزيمة التطور والإصلاح

نسمع الكثير من السياسيين ومن النخب الحزبية، يبدون الإعجاب بتجربة سنغافورة Singapore وكوريا الجنوبيّة Corée du Sud والصين La Chine، دون أن يتساءلوا كيف وصلوا للمستوى الذي أصبحوا عليه وما هي النظم السياسيّة والآليات التي اعتمدها ليحقّقوا في ثلاث عقود ما حقّقه بلدان متقدّمة في مئات السنين، لو درسوا التاريخ المعاصر لهذه الدول وغيرها من الدول النامية في جنوب آسيا، لتبيّنوا وأنّ ما انتهجته هذه البلدان هو نفس المسار الذي انتهجته تونس قبلها في السّنين لما كانت هي القدوة للبلدان النامية.

نعم تونس في السّنين كانت أكثر نموًا وتطورًا من هذه البلدان التي انطلقت في معركتها ضدّ التخلف بعدها في تواريخ متفاوتة وفي ظلّ نظم سياسيّة متشابهة مقامة على

4 - الرجوع إلى كتابي الحلم والمنعرج الخطأ.

ثقافة العمل والتقشّف والحرمان وبذل الجهد، لقد حكمت بلدانها معتمدة على جهد مواطنيها وإمكانيات الدولة وأجهزتها، وعلى القطاع الخاص بتشجيع المبادرة الخاصّة وتكوين مجموعات عملاقة من مؤسسات خاصّة أطلق عليها في كوريا اسم «الشكبول» المعروفة اليوم تحت اسم سامسونج Samsung وهونداي Hyundai وغيرها، وحرصوا على بناء قطاع صناعي مندمج، ومتعدد الاختصاصات بتأطير من الدولة، بفضل استيعاب التكنولوجيات الحديثة وحذفها وتطويرها.

فأصبحوا اليوم منافسين جديين لصناعات الدول المتقدّمة. أعطوا الأولويّة المطلقة للاستثمار والعمل والإنتاج للسوق الخارجي بالخصوص ودفَعوا كلّ فئات الشعب إلى العمل بين 10 و12 ساعة/اليوم، منعوا كلّ أشكال الاعتصامات والاحتجاج والتظاهر والإضرابات ومنعوا وجود النقابات أصلا، فهؤلاء الرؤساء نهضوا بشعوبهم وبنوا بلدانهم وأصبحوا اليوم فاعلين على المستوى الدولي.

فبمثل هذه النظم، التي يطلق عليها بالمستبدّة، والتي قامت من أجل التغيير والإصلاح، ومكنت عدة دول من تنمية بلدانها والنهوض بشعوبها، واعتمدت بالخصوص على فكر أبنائها وسواعدهم وعلى تضحياتهم وتحمل أعباء التنمية من أجل بناء أوطانهم، ولم تعرف البعض منها الديموقراطيّة التي لم تكن حينها أولويّة إلا بعد عقود. سأل صحفياً يوما، عاملا كورياً متقاعدًا في سنّ الثمانين، عن شعوره إزاء الوضع الذي أصبحت عليه كوريا، أجاب « إيّ جدّ سعيد، لأنّ التضحيات التي قدّمها جيلنا أنتت بأكلها ولم تذهب سدى، وإني أشعر اليوم بالاعتزاز، لما أصبحت عليه بلادي من رفاهة واستقرار، وذلك بفضل العمل الدؤوب لمدة سنوات 10 ساعات في اليوم»، فعلا إن التقدّم رهين التضحية لمُدّة من الزمن، فعلى الشعوب النامية أن تتقشّف وتتحمّل الحرمان وبذل الجهد من أجل بناء اقتصادها ومؤسساتها للالتحاق بالشعوب المتقدّمة.

• خصوصيّة التجربة التونسيّة.

عاشت بلادنا على منوال البلدان الآسيوية طيلة السنين من القرن الماضي، لكن بطريقة مغايرة ولم تفرض على المواطن الشغل أكثر من ثمان ساعات يوميًا، ولم تمنعه من الانخراط في نقابات تدافع عن حقوقه الاجتماعيّة، بل أخذ النظام بيد هذه النقابات وأطرها ورعاها ورافقها حتى تبقى في حدودها المهنيّة، وتعمل على توعية العامل بحقوقه وواجباته، وضرورة تشريكه في الجهاد الأكبر ضدّ التخلف، المنظمة الشغيلة وبقية المنظمات المهنيّة كانوا شركاء في الحكم، واحتلّت مواقعها في هياكل الدولة وفي أعلى مستوى.

إن التحالفات التي تمت بين الحزب والمنظمة الشغيلة متجذر في تاريخ الحركة الوطنية وذلك في نطاق الجبهة الوطنية، وهي تحالف ضم الحزب الحر الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد الوطني للمرأة وبقية المجتمع المدني بل ساهمت هذه المنظمات بشكل كبير إلى جانب الحزب في معركة التحرير وفي إنجاح خيارات التنمية ودعم برامج الدولة والانخراط فيها.

فنظامنا السياسي كان في فترة الستينات يختلف عن بقية الأنظمة التي ذكرتها، لأن القيادة السياسية الوطنية وعلى رأسها الزعيم بورقيبة اختارت التوعية والاقناع للقبول بالتغيير والإصلاح، في نطاق وحدة قومية صماء، وعندما يشعر الرئيس بورقيبة بأن إحدى المنظمات تسعى للخروج عن الخط السياسي للحزب كان يحافظ على المنظمة ويفرض تحويرا في قيادتها وإبعاد المتمردين منها، هكذا فعل بورقيبة مع الاتحاد التونسي للمزارعين سنة 1956 واتحاد الصناعة والتجارة سنة 1963، والاتحاد العام التونسي للشغل في سنة 1956 وسنة 1965، وفي كل مرة يتوجه لقواعد هاته المنظمات ليفسر لهم قراره، وعادة ما يكون هذا الإبعاد لمدة زمنية معينة حتى يستوعبوا الدرس وعندها يرجعهم لمسؤولياتهم.

وقد توجه الرئيس إلى مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد خلال شهر أوت 1965 قائلا: «إن الدولة تشارككم في مسؤولية قيادة الأمة، فأنتم جنود منها ولستم طرفا مقابلا لا همّ له إلا تقديم المطالب...، إن على كل فرد أن يساهم في مجهود الإنقاذ، لكن المساهمة تتطلب التفاني والاقبال على العمل بشغف وحماس كحماس من ناضلوا في سبيل التحرير وتحملوا المصائب وتعرضوا للرصاصة... فالعمل الذي ينتظركم هو رفع مستوى العامل حتى لا يكون كالأجنبي الذي يعتبر الدولة طرفا مقابلا ويقصر همّه على أن ينتزع منها أكثر ما يمكن من المنافع الشخصية.»

يعتبر الرئيس أنه إن كان للمواطن حقوقا على الدولة فهو أيضا بدوره له واجبات إزاءها والواجبات لها الأولوية على الحقوق وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي كينيدي في خطبة متوجها إلى الشعب الأمريكي قائلا لا تقول ماذا ستقدم لي بلدي بل قل ماذا قدمت وسوّقّم لها.

• بورقيبة والمعارضة.

كان الرئيس يستعمل الأسلوب نفسه في مواقفه مع المعارضة السياسيّة، وأخص منهم جماعة اليسار عندما يصبحون عناصر شغب ويهدّدون النظام العام، فيوقفهم ويحاكمهم وبعد مدّة يعفوا عنهم، وفي بعض الأحيان عند خروجهم من السجن يستقبلهم في قصره بقرطاج ليتحاور معهم، كان الرئيس يقبل بوجود الرأى المخالف من معارضيه إذا بقي في مستوى الفكر والحوار، لكن لما ينزل إلى الشارع قصد إحداث الشغب، وضرب الوحدة القوميّة عندها يتصدّى له، كان يدعو إلى الحوار وإبداء الرأى داخل الحزب وخارجه ويعبّر دائماً على استعداده لتقبّل الرأى الآخر وهذا ما جاء في خطابه بتاريخ 24 جوان 1961: «إذا تبيّن يوماً، أن هناك خطأً، فإني هنا ... إني لست بمعصوم ومن واجبي إدخال التعديلات الحتميّة، فإني لا أتعتّب إذا جانبت الصواب ... وأكون ممنوناً عند إنارتي واسترعاء انتباهي.» فإن كان لابدّ من نعت بورقيبة بالمستبدّ، فهو من طينة خاصّة، مستبد منير ومصلح، لا يدخل في خانة المفهوم التقليدي للمستبدّ، ولا في زمرة المستبدّين الدمويين الذين ذاع صيتهم عبر التاريخ.

قام النظام بمحاولات عدّة لاستقطاب اليسار والمعارضة وكنا نشعر شباب الحزب بأننا قريبين من توجهاتهم وكنا ندعوهم للندوات المذهبيّة التي يعقدها الحزب سواء في المستوى القومي برئاسة الأمين العام المساعد أحمد بن صالح أو في المستوى الجهوي برئاسة الوالي، شخصياً حرصت على تشريك البعض منهم في الندوات التي كُنّا ننظمها في مستوى الجهة مع المواطنين حتى يتبينوا من أنّنا نسعى من خلال هاته اللقاءات للتعرف على مشاكلهم وتفاعل معهم ونشركهم في إيجاد الحلول.

وقد عرضت على عدّة أصدقاء من اليسار لحضور هذه الندوات، أخص بالذكر منهم عبد القادر الزغل المختص في علم الاجتماع الذي كان ممن استجاب وحضر معنا عدّة جلسات واستمع للحوارات التي كانت تدور بين المواطنين ورؤساء المصالح لإيجاد الحلول للمشاكل وعرض اقتراحات لما يجب القيام به لتنمية الجهة، فكانت هذه الجلسات بولاية الكاف بمثابة إطار لاشتراكيّة ديمقراطيّة مباشرة، كما كنت في حوار مفتوح ودائم مع اليساريين بالجهة من تلاميذ وطلبة وكثير منهم أصبحوا اطارات في الحزب والدولة.

من أخطاء اليسار انه لا يبحث عن الجدوى والفاعليّة في نضاله والدعوة إلى توجهاته، بقي في مستوى النظريات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، والغريب أنهم استماتوا ومازالوا يدافعون على نظريات تجاوزها الزمن وبعيدة على الواقع وهذا ما يفسّر مصير الأحزاب اليساريّة التي لم تفهم وأن المجتمعات في تطور مستمر وما هو صالح اليوم يكون غير صالح غدا، النظام اليساري المتطرّف (أي الشيوعي) انتهى وذهب مع الاتحاد السوفياتي ولن يعود.

الرئيس بورقيبة أول من تنبأ في الخمسينات بسقوط النظم الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي، ولقد فهمنا نحن الدستوريين بعد الاستقلال أن علينا البحث على طريق ثالثة للتنمية يتمثل في الأخذ بما هو إيجابي من النظامين الاشتراكي المتطرّف والليبرالي المتوحش لإقامة نظام يعتمد في التنمية الاقتصادية على الثلاث قطاعات، القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاضدي وأطلقنا على هذا المنوال اسم الاشتراكيّة الدستوريّة، وهو صالح اليوم للنهوض بالاقتصاد أكثر ممّا مضى.

تجنّد الشعب في الستينات بكلّ قياداته لبناء الاقتصاد والدولة معتمدا بالخصوص على موارده الذاتية، وكم كانت محدودة، وكانت الدعوة إلى شدّ الأحزمة الثمن الذي يتعيّن على الشعب دفعه من أجل التنمية والتطور، والغد الأفضل، تظافت هذه الجهود، بين الدولة بتخصيص استثماراتها للبنية التحتيّة وبناء المصانع الكبرى، والقطاع الخاص للاستثمار في مختلف المجالات، ومنظومة التعاضد، حتى نحوي الطبقة الضعيفة ولا نتركها على الرصيف مهمّشة ونساعدها على الاندماج في الدورة الاقتصادية بالتأطير والإرشاد، حقق اقتصادنا في عشريّة الستينات عشرية التقشف والحرمان والسنين العجاف نسبة نموّ بمعدّل 5 % وهي نسبة لم يتجاوزها بكثير نظام بن علي مدّة 23 سنة، وكانت النسبة التي سجلها تتراوح بين 5 و6 % فقط.⁵

تجربة الستينات التي تم إيقافها والانقلاب عليها في سبتمبر 1969⁶ لأسباب شرحناها في غير هذا المكان، لو تواصلت بالحماس نفسه وبروح البناء وإصرارهم على النجاح لأصبحت تونس اليوم في مقدّمة الدول الصاعدة، ولكن «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» فرصة تاريخيّة لا تعوّض أضعناها نتيجة غياب الشجاعة في ابداء الرأي المخالف

5 - أنظر التقرير التقييمي للسيد منصور معلى وزير التخطيط والمالية سنة 1971 وكذلك تقرير الشاذلي العياري في نفس الفترة.

6 - كتابي الحلم والمنعرج الخطأ دار الجنوب للنشر ماي 2018.

وجرعة من الديمقراطية والارتجال وسوء التقدير، ودخولنا منذ بداية السبعينات في نظام ليبرالي غير مدروس وبدون ضوابط، أقرب إلى الليبرالية المتوحّشة منه إلى الليبرالية الاجتماعية، أدى بنا في نهاية المطاف إلى انتفاضة الشباب والجهات المهتمّة في 17 ديسمبر 2010.

• الاستبداد من أجل الإصلاح

اليوم لنا أن نتساءل عن طبيعة النماذج الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لبلدان كوريا والصين وسنغفورة وماليزيا بالخصوص والتي طوت مراحل التطور، وحققت في ثلاث عقود ما حققته البلدان الأوروبية في ثلاث قرون، وأصبحوا من دول العالم التي يحسب لها حساب، فهي نظم إصلاحية سعت في مرحلة أولى للنهوض بشعوبها، وقدمت الأجيال الأولى تضحيات جسام مادية ومعنوية من أجل بناء مستقبل الأجيال القادمة فعملوا بدون هوادة وتنازلوا عن حقوق اعتبروها ثانوية مقارنة بمشروعهم الوطني، فلا إضرابات ولا احتجاجات، بل شدّ الأحزمة، حيث انخرط العامل في تنمية شاملة وثورة صنعها في صمت وبعمل جاد، وفي مرحلة ثانية هيأت هذه الأنظمة وآتاحت لشعوبها ممارسة الديمقراطية، وقد بلغت هذه الشعوب في نهاية الملحمة درجة من الوعي والتطور ما يجعلها قادرة على الاختيار والتمييز لانتخاب من هو أجدر للاضطلاع بمسؤوليات الحكم.

إذا صنفنا الزعيم بورقيبة من زمرة هؤلاء المصلحين فهو يختلف عنهم لكونه تصرف مع شعبه كأب حاكم بأمره ومرئي مستنير، حرّر تونس وحكمها من أجل الإصلاح والتغيير للنهوض بالشعب إلى مستوى الشعوب المتقدمة في ظلّ دولة قوية ومنيعة تسخر كل إمكانياتها لخدمة الشعب الذي أحبه بورقيبة حباً صادقاً. فقد حاول أن يرسخ قيم المواطنة والمسؤولية وحب الوطن في أذهان التونسيين ووجدانهم ويحثهم على التضحية من أجل البناء وهنا يكمن الفارق مع التجارب الأخرى فرغم تضحيات مختلف طبقات الشعب في المدن والأرياف من أجل البناء والتنمية إلا أن النتائج لم تكن في مستوى المأمول لاختلاف الظروف والحوكمة وطبيعة البشر.

وفي تقديري أنه لا ينطبق على بورقيبة المفهوم التقليدي Classique للكلمة، إذ كانت له شرعية ومشروعية اكتسبها من نضاله ضد الاستعمار وقيادة الحركة الوطنية، وانتخاب الشعب له بعد الاستقلال لتسيير الدولة، يستمدّ إذن نفوذه من ثقة الشعب

وتعلّقه به، وكان شبه إجماع حول شخصه، فكان حكمه إن صح التعبير أقرب إلى ما يسمى بالديموقراطية أو المركزية الديمقراطية الحكم السلطوي أي سلطة الأب المرئي والمصلح على أبناءه، منه إلى الدكتاتورية. وكان في آن واحد في تواصل وحوار دائم مع الشعب، مستمعا لمشاغله ومتابعا لأوضاعه ومنتفح على الرأي الآخر، ولما يتبين له أنّه كان على خطأ يعدل عن مواقفه.

فكان يراوح بين حكمه الفردي وقبول الرأي المخالف إذا اعتمد الحجّة والمنطق، ولم يسخر السلطة لصالح نفسه والمقرّبين منه، ولا للتشجيع على الظلم والفساد بل لخدمة المواطن والرفع من مستواه، في مجتمع حدائي متحرّر، ودولة قويّة وعادلة، وهذه الصورة الإيجابية يتخلّلها من حين لآخر هينات وهي لا تخلو من طبيعة البشر، الذي يخطئ ويصيب، وفي الأخير كل النظم السياسيّة لها إيجابياتها وسلبياتها والعبرة بالنتائج، المهمّ أن تكون في خدمة الشعب وقريبة منه،

وأحسن ما أختم به، هذه الفقرة من حديث صحفي أجراه جان دانيال، صديق تونس ورئيس تحرير جريدة أكسبراس الفرنسيّة في 1960/09/01، مع الرئيس بورقيبة عند سؤاله ماهي طبيعة النظام الذي أقمته بتونس، أجاب بكلّ عفويّة وبدون تردّد: « على أي نظام تسأل؟ النظام السياسي في تونس هو أنا.»

الباب الثالث:

نجاحات الرئيس الحبيب بورقيبة (1927-1967)



« إذا قبلتُ المال ثمن نضالي أتحوّل من مناضل إلى مرتزق »

نلسن منديلا

النجاحات: 1927 – 1967

هي مرحلة النجاحات التي غيرت المجتمع التونسي في العمق وبنّت دولة عصريّة، وتنطلق هذه المرحلة من سنة 1927 إثر عودة الزعيم إلى أرض الوطن بعد إنهاء دراسته في باريس وانخراطه في العمل السياسي في صلب الحزب الحر الدستوري التونسي القديم إلى ماي 1967 تاريخ إصابته بجلطة قلبية التي كادت تؤدّي بحياته، وهي الفترة التي كان فيها في عنفوان قوّته البدنيّة والذهنيّة، يتخذ فيها القرارات على أساس معطيات كونها بنفسه بعد دراسة استشرافية معمّقة لما تكون عليه نتائجها، كان يستشرف المستقبل ويستبقي الأحداث التي كانت تؤكّد عند حدوثها صحّة نظريّته ومواقفه.

• الوحدة القوميّة من ثوابت الحكم البورقيبي.

كان الرئيس يؤمن بضرورة الوحدة القوميّة ويسهر على تجسيّمها في كلّ مراحل كفاحه من أجل التحرير ومن أجل بناء دولة الاستقلال، وتتمثل في وحدة الشعب بجميع مكّوناته، منظمات قوميّة ومجتمع مدني، والتي تعتبر بالنسبة إليه من الثوابت الأساسيّة لممارسة الحكم وشرط من شروط النجاح، يسعى دائماً للتذكير بها في كلّ خطبه داعياً التمسك بها في كلّ المواقف السياسيّة التي لها انعكاس على أمن البلاد واستقرارها وعلى خطة التنمية والاختيارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

برزت إرادة التوحيد في علاقة الزعيم مع الحركة العماليّة (جامعة عموم العملة) التي نشأت مع محمد علي الحامي سنة 1924 وسرعان ما اختفت وبعثت من جديد سنة 1936 بقيادة بلقاسم القنّاوي الذي حاول هو بعد مدّة الخروج عن دائرة الحزب، فعوّض بالسيد الهادي نويرة الذي كان عضواً في الديوان السياسي للحزب، حتى تبقى المنظمة النقابيّة في نطاق الوحدة الوطنيّة.

كذلك الشأن مع فرحات حشّاد مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل 20 جانفي 1946، حافظ الزعيم على الوحدة مع الطبقة الشغيلة التي كان العديد من عناصرها ينتمون إلى الحزب، تمسك حشّاد هو أيضاً بالوحدة القومية وتولى مواصلة المقاومة

ضد الاستعمار بعد إيقاف قيادات الحزب واللقاء بهم في المنافي والسجون، كان يتعذر على السلطة الاستعمارية إيقافه وإبعاده لعلاقته ككاتب عام للاتحاد مع المنظمة العالمية للنقابات ولجأت لوضع حد لتحركاته إلى اغتياله في 05 ديسمبر 1952 وذهب حشاد ضحية الغدر كزعيم وطني قاد المعركة المسلحة من أجل التحرير.

ويبقى التعاون قائماً بعده مع المنظمة إلى تاريخ انعقاد مؤتمرها السادس سنة 1956 برئاسة أمينه العام أحمد بن صالح، الذي انبثق عنه خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات توجه اشتراكي يتعارض مع سياسة الحكومة آنذاك وبدأ الحديث عن حزب عمالي قاعدته منخراطي النقابات، رأى الرئيس في ذلك تهديدا للوحدة القومية، فأبعده عن الأمانة العامة وعوّضه بأحمد التليلي الذي كان عضوا بالديوان السياسي للحزب.

وهكذا حرص الحزب على جمع المنظمات القومية حوله، الاتحاد العام التونسي للشغل، اتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين وربطهم بصورة عضوية بالحزب، وذلك بتعيين رؤساء هذه المنظمات في الديوان السياسي وتشريكهم في القرارات الهامة ويتقدمون في الانتخابات التشريعية والبلدية في قوائم مشتركة، ونفس السياسة تواصلت في الستينات والسبعينات مع الحبيب عاشور الذي حاول في عدة مناسبات فرض استقلالية الاتحاد وإخراجه من دائرة نفوذ الحزب لكن بدون جدوى.

كانت المناسبة الأولى سنة 1965 عند رفض الاتحاد قرار مؤتمر الحزب ببعث شعب مهنية داخل المؤسسات الاقتصادية وطالب بالزيادة في الأجور اثر انخفاض سعر الدينار ب 25% من قيمته، نتيجة تأمين الأراضي التي كانت على ملك المعمرين وإلغاء المساعدات المالية التي كانت تخصصها الحكومة الفرنسية لتونس، حيث بدأ الاتحاد يتحرك للضغط على الحكومة ويهدد بالإضراب، فتلقّف الرئيس أول فرصة لإزاحته عن قيادة الاتحاد ومحاكمته وذلك إثر وقوع حادث الباخرة الناقلة للمسافرين بين صفاقس وقرقنة التي ذهب ضحيتها عددا من السياح الأجانب. وكانت هذه الباخرة ملكا لتعاضدية تابعة للاتحاد الجهوي، وكان هو مديرها والمسؤول القانوني.

والمناسبة الثانية كانت على إثر أحداث 26 جانفي 1978 التي تحدّى فيها الحبيب عاشور الحكومة وقرر بعد فشل المفاوضات للزيادة في الأجور الدعوة لإضراب عام

في كامل الجمهورية وشرع في التنفيذ، فكان الصدام بين الجيش والمضربين وسقطت عدّة ضحايا نتيجة عدم الحكمة والتعقّل فكان مع الأسف الردّ قاسياً وأحيلت قيادة الاتحاد للمحاكمة وعلى رأسهم الحبيب عاشور، وحل محلّه أحدا ممّن كانوا يدعونهم بالشرفاء الموالين للحزب ومتبنين للوحدة القوميّة وتواصل الصراع في الثمانينات بين الحكومة والاتحاد و كانت الغلبة دائماً لرئيس الدولة، الذي كان لا يقبل الخروج عن الصف والمسّ من الوحدة القوميّة بكل الوسائل ومهما كان الثمن لأنها الضامنة للاستقرار السياسي والسلم الاجتماعية.

• الخلاف البورقيبي اليوسفي

من المعارك الهامة التي قادها الزعيم من أجل حماية الوحدة الوطنية معركته ضدّ صالح بن يوسف الذي كاد أن يقود البلاد إلى حرب أهليّة، نشأ الخلاف بين الحبيب بورقيبة رئيس الحزب وصالح بن يوسف الأمين العام للحزب سنة 1955، عندما رفض هذا الأخير اتفاقيات الاستقلال الداخلي التي أبرمتها حكومة الطاهر بن عمّار مع الحكومة الفرنسيّة بتاريخ 03 جوان 1955 ووصفها « بالخطوة إلى الوراء» وخروجه بذلك عن اجماع قيادة الحزب التي تفاوضت مع فرنسا حول هذه الاتفاقية والالتزام ببندوها، وبعد عدّة أشهر توصلت حكومة التفاوض إلى إبرام اتفاقية الاستقلال التام في 20 مارس 1956، كان من المفروض إنهاء الخلاف بانتهاء أسبابه أي تحقيق الاستقلال والشروع في بناء الدولة الوطنيّة.

لكن مع الأسف تعنّت صالح بن يوسف تحت تأثير من كانوا لا يريدون الخير لتونس ورفض كل محاولات الصلح وامتنع عن الحضور في مؤتمر الحزب بصفاقس الذي انعقد في نوفمبر 1955 للدفاع عن وجهة نظره، وأصرّ على موقفه وأقحم الشارع التونسي في الخلاف، وبدأ التقاتل بين أخوة الأمس، وكادت تونس تدخل في حرب اهليّة بعد الاستقلال لولا جرأة القيادة وعلى رأسها الحبيب بورقيبة، التي تصدّت بسرعة وحكمة لمثيري الشغب الخارجين عن الاجماع الوطني والداعين للانقراض على الدولة الناشئة «دولة الاستقلال» - هذا الإصرار على الانشقاق والخروج عن الاجماع الوطني أدّى إلى نهاية أليمة نأسف لوقوعها واغتيالها يعدّ خطأ سياسي كانت تونس في غنى عنه.

يمكن تفسير قضية صالح بن يوسف، في جانب منها، بخروجه عن إجماع قيادة الحزب التي تفاوضت من أجل الاستقلال الداخلي والاستقلال التام، ورغم أن الهدف من الصراع مع الاستعمار تحقّق في 20 مارس 1956، وكل الطبقة السياسيّة ابتهجت بهذا الحدث التاريخي، وتجنّدت كلها لإقناعه بالرجوع إلى حضيرة الحزب ورحاب الوحدة الوطنيّة، أو تزعم معارضة سلميّة ومسؤوليّة تساهم في بناء الديموقراطيّة وتسمح بالتداول على السلطة، والعمل على بناء الدولة مع المجموعة التي ناضل معها، بدلا من المزايدات والمهاترات التي تؤدي حتما إلى انقسام الشعب التونسي، والدخول في حرب أهليّة، تقضي على كل المكتسبات وترجع بالوبال على الشعب التونسي،

كان بورقيبة لا يتسامح مع من يسعى إلى المس من وحدة الشعب، وإحلال التفرقة والتناحر محل التسامح والانسجام والتآزر: «الانقسام والتناحر يضعف الأمم ويرجعهم إلى الهمجية والتوحش»¹، لأنّه كان يعي ما كان عليه الشعب التونسي من تشرذم وعدم الانضباط وفقدان الشعور بالمواطنة، وتشبّته بعقليّة العروشيّة التي ما زالت متفشية إلى اليوم، وهذا ما يفسّر تمسّك الزعيم بورقيبة بالوحدة وجعلها من الثوابت التي اعتمدها في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال ومرحلة بناء الدولة الوطنيّة وتنمية اقتصادها وتطوير مجتمعتها، وكل من حاول الخروج عن هذه الوحدة قاومه الرئيس للحفاظ على تماسك كلّ فئات الشعب، وكان يؤكّد في كلّ المناسبات وفي كل المواقف على الوحدة الوطنيّة مثلما أكد ذلك في خطابه الذي ألقاه بصفاقس يوم 05 أوت 1957: «لا يمكن تحقيق الرقي والتقدّم دون التضامن والتآزر بين المواطنين والوحدة الصمّاء للأمة...» كما لا يمكن بناء أي شيء على الحقد والضغينة والانتقام.»

الخلافاً للبورقيبي اليوسفي، ودون الدخول في تفاصيله وأسبابه، وما نتج عنه، والأطراف الداعمة لهذا وذاك، هذا موكول للمؤرخين، أحدث شرحا عميقا في المجتمع التونسي، وخلناه اندمل وتعافى بعد مرور السنين وأصبح في ذمّة التاريخ، لكن مع الأسف طفق من جديد على السطح بعد انتفاضة 17 ديسمبر 2010 وذلك بإحيائه وتأجيجه من طرف الإسلام السياسي الذي ركب على الانتفاضة وساهم في تعفين المشهد السياسي، وفرّق بين من كانوا من المفروض أن يتحدوا حول مديّة الدولة ويؤكدوا ما اصطلح بتسميته الوسط المدني الحدائي التقدّمي المعارض للإسلام السياسي، افتقدت تونس في هذه المرحلة للزعامة القادرة على تطير الشعب وإرساء الديموقراطيّة المسؤولة.

• تحرير المرأة بإصدار مجلة الأحوال الشخصية في
1956/08/13.



كان تحرير المرأة بإصدار مجلة الأحوال الشخصية أول إنجاز قام به الزعيم بعد أربعة أشهر من إمضاء وثيقة الاستقلال وتولية رئاسة الحكومة إيماناً منه أنّ نهضة تونس المستقلة لا تكون دون تحرير المرأة التي تمثل نصف المجتمع من الوضع

المزري والدوني الذي كانت عليه. وهذا الإصلاح يتمثل بالخصوص في منع الزواج العرفي وتعدّد الزوجات، ومنع الطلاق على غير الطرق القانونيّة، وتحديد سنّ الزواج، ومنع زواج البنت دون رضاها ومنحها حقوقها المدنيّة والسياسيّة كمواطنة لها نفس الحقوق ونفس الواجبات التي يتمتّع بها الرّجل في التعليم والعمل والحياة السياسيّة، وهكذا أنجز بورقيبة ما دعا إليه المصلحون في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وحقّق بذلك حلم المصلح الوطني والزيتوني المستنير الطاهر الحدّاد، وهذا ما لم يحصل سابقا ولم يقدر عليه جل المصلحين عبر التاريخ.

يعتبر المعارضون لهذه المجلّة أنّها مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي، وخروجا عن العادات والتقاليد، ويؤاخذون الزعيم عن موقفه المتناقض إزاء الحجاب، دعا إلى التمسك به والإبقاء عليه في الثلاثينات وشجع على نزعه بعد الاستقلال، في الواقع هم لم يفهموا أن الموقف في الثلاثينات لم يكن نابعا من تشدّد ديني ومن قناعاته وإمّا إيماننا منه بأن المرحلة التاريخيّة تفرض الدفاع على الثقافة الشعبيّة للمجتمع التونسي في باطنها وظاهرها في مرحلة كان يخوض فيها الشعب معركة الهوية وإثبات الذات.

لكن عندما تغيرت الظروف بعد الاستقلال وأصبح لا خوف على الهوية العربيّة الاسلاميّة عاد الزعيم إلى قناعاته وثوابت فكره الحدّاثي ومشروعه المجتمعي ودعا المرأة إلى نزع الحجاب والتحرر منه لأنه لا يتلائم مع الحياة العصرية، مظهر من مظاهر التخلف، لذلك كان إصدار مجلة الأحوال الشخصية من أول قراراته بعد الاستقلال إيماننا منه بأن المرأة جزء لا يتجزأ من مشروع الإصلاح وبناء الدولة الوطنيّة وتحرير المجتمع.

وأصبح بعد ستّين سنة من تاريخ صدور مجلة الأحوال الشخصية عدد الفتيات في المدارس والمعاهد والجامعات يساوي إن لم يفق عدد الفتيان، كما اقتحمت المرأة كلّ مجالات العمل التي كانت حكرا على الرّجل، فأصبحت المساواة في الحقوق والواجبات بين الرّجل والمرأة واقعا وممارسة، وهكذا بإصدار قانون الأحوال الشخصية أصلح بورقيبة المجتمع التونسي في العمق وحوّله من مجتمع تقليدي متخلف إلى مجتمع متطوّر وحدّاثي وهذا ما انفردت به تونس في العالم العربي ويعتبر هذا الإصلاح من أهم ما أنجزه الزعيم الحبيب بورقيبة في مسيرته النضاليّة وكان يذكّر به في العديد من خطبه. «لا يمكن للمجتمع أن يكون سليما ومتوازنا ما دام نصف الجسم الاجتماعي أي العنصر النسائي، يبقى مستبعدا ومستغلا ومهاناً...»²

«... وسأفرض حرية المرأة وحقوقها بقوة القانون، لا أنتظر ديمقراطية شعب من المنخدعين بالثقافة الذكورية باسم الدين.»

« نعم أيها السيدات ما قمت به لفائدة المرأة، ما زال الكثير ما يمكن القيام به، يبقى أهم مفخرة في حياتي.»³.

فكان تحرير المرأة من أهم مكتسبات الشعب التونسي وبالنسبة للزعيم الحبيب بورقيبة مفخرة من مفاخر حياته النضالية وأصبح هذا المكسب مهدداً اليوم من الإسلام السياسي فعلى الشعب التونسي أن ينتبه ليتصدى لكل المحاولات مستقبلاً.

• إعلان الجمهورية: 25 جويلية 1957.



أكبر كسب تركه الرئيس الحبيب بورقيبة لمختلف الأجيال هو إقدامه على إبدال نظام البايات بالنظام الجمهوري، رغم أنّ العديد من النخب كانت وقتها غير متحمسة لتغيير نظام الحكم وكانت تدعو إلى إقامة ملكية دستورية، نسي الكثيرون مواقف الأمين باي

3 - خطاب 29 جوان 1972

طيلة معركة الاستقلال التي أقل ما يقال فيها أنها غير وطنيّة، وكنا نحن الطلبة داخل تونس وخارجها في هياكل الحزب والاتحاد العام لطلبة تونس من دعاة إقامة نظام جمهوري منبثق عن إرادة الشعب. فالتقت إرادة الشباب بإرادة الزعيم الذي كان يؤمن بضرورة إعادة السيادة إلى الشعب عن طريق نوابه المنتخبين، فكان الإعلان عن الجمهورية يوم 25 جويلية 1957 الذي أصبح عيداً وطنياً نحتفل به على مدى السنين وتلاه إعداد الدستور والمصادقة عليه من طرف المجلس التأسيسي والإعلان عنه في شهر جوان 1959، هذا التحوّل يعدّ من أهم نجاحات الرئيس الحبيب بورقيبة.

• معارك الجلاء العسكري: عن الجنوب التونسي 1958 وعن بنزرت 1961.

رفض صالح بن يوسف مفاوضات الاستقلال الداخلي والاتفاقية المنجزة عنها ونعتها « بالخطوة إلى الوراء » واتهم الزعيم بورقيبة بالتخلي عن المقاومة الجزائرية وتركها وحدها في مواجهة جيش الاستعمار في حين كان عليه رفض التفاوض منفرداً والمحافظة على تماسك حركات التحرر المغاربية حتى نضمن معاً استقلال دول المغرب العربي في نفس الوقت. إلا أن خيار بورقيبة كان يهدف إلى تحقيق استقلال تونس بأقل التكاليف وبأقل التضحيات وجعل تونس كقاعدة خلفيّة لجيش التحرير الجزائري لتزويده بالموثونة والسلاح، لم يكن يعني له ابداً نية التخلي عن المقاومة الجزائرية.

وقد أثبتت الأحداث وقوف تونس حكومة و شعباً كانت داعمة للقضية الجزائرية والتي من أهم مظاهرها اختلاط الدم التونسي بالجزائري خلال الاعتداء على ساقية سيدي يوسف في 1958/02/08 فكانت فرصة بالنسبة إلى الرئيس بورقيبة لوضع حدّ لحضور جيش المستعمر فوق أرض الوطن بتعبئة شباب الحزب من كل جهات الجمهورية ومحاصرة الجنود الفرنسيين في ثكناتهم بالجنوب والوسط التونسي، ممّا أجبر الجنرال دي قول (Le Général de Gaulle) رئيس الجمهورية الفرنسيّة على سحب جنوده، وبذلك تم تحرير الوسط والجنوب التونسي من الحضور الفرنسي في المرحلة الأولى.

وقد أتبع بورقيبة هذا التمشّي نفسه لتحقيق الجلاء عن القاعدة الحربية ببنزرت، فاتخذ من إقدام المستعمر على تمديد مهبط الطائرات المقاتلة في مطار القاعدة

العسكرية بسيدي أحمد بنزرت ليأذن بالتصدّي لهذا التحرك ومحاصرة القاعدة بجموع من الشباب العزل الممثلين لكلّ جهات الجمهورية. وممّا دفع بورقيبة إلى أخذ هذا القرار في شهر جويلية 1961 إنّما هو امتناع الجنرال دي قول عن تحديد موعد لجلاء القوّات الفرنسيّة عن القاعدة الحربيّة بنزرت. وقد أدرك بورقيبة أنّ استرجاع القاعدة لا يتحقّق دون تضحية، وأنّ فرنسا لن تخرج منها إلّا بالقوّة، وبذلك كانت حرب بنزرت قرارا سياسيا جريئا لا بدّ منه لاستكمال السيادة الوطنيّة وتحقيق الجلاء التامّ عن الأراضي التونسيّة.

وهكذا تبيّن صواب المراهنة الدائمة على التعبئة الشعبيّة وهو سلاحه الأهم في مقاومة الاستعمار، وغريب أمر بعض المؤرّخين والسياسيين الذين أصبحوا يصرّحون اليوم بأن معركة بنزرت هي معركة مجانيّة ما كان لها أن تحدث، وكأنّه كان من المنتظر أن يُرجع لنا «دي قول» القاعدة على طبق من ذهب، فهم واهمون ولم يستوعبوا دروس التاريخ التي تؤكّد أنّ الحقوق المغتصبة تُسترجع غالبا، وأنّ بورقيبة في هذه المعركة لم يحد عن إستراتيجيّته التي انتهجها منذ بداية حياته النضاليّة، وهو الاعتماد على المقاومة الشعبيّة في كلّ مراحل نضاله سواء ضد المستعمر أو في بناء الدولة والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

يجدر التذكير بأنّ معركة بنزرت التي اسفرت عن تضحيات بشرية جسيمة حرّرت تونس من الحضور العسكري الفرنسي نهائيا وحققت مكاسب دبلوماسية هامة. فأغلبية الدول وقفت إلى جانب تونس في هذه المحنة وصوّتت في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة لفائدتها كما أدخلت تونس في نادي دول عدم الانحياز من بابه الكبير ومكّنت الرئيس بورقيبة من حضور لقاء رؤساء هذه الدول ببلغراد (يوغسلافيا سابقا) وكانت نتيجة هذه المعركة تحسّن العلاقات مع القادة العرب وسمح ذلك بلقاء البعض منهم على أرض تونس بنزرت في 15 أكتوبر 1964 لإحياء ذكرى معركة الجلاء، نذكر منهم حسن الرضا وليّ العهد الليبي وأحمد بن بلّة عن الجزائر وجمال عبد الناصر عن مصر فكان لقاء المصالحة بين بورقيبة وعبد الناصر وإرجاع العلاقات بين البلدين كما كانت، يسودها التعاون والاحترام المتبادل.

• الجلاء الزراعي: السيادة على الأرض: قانون 12 ماي

1964.



كان هاجس الرّعيّيم بورقيبية في تلك الفترة أي بداية السّينينات تنمية الاقتصاد واستكمال السيادة الوطنيّة بجلاء الجيش الفرنسي عن قاعدة بنزرت والجلاء الزراعي بتأميم أراضي المعمرين وبسط سيادة الشعب والدولة عليها، وهكذا يكون قد حرّر تونس بالكامل من الوجود الأجنبي، وقد قرّر بورقيبية تأميم الأراضي الفلاحيّة التي كانت على ملك الأجنبي بتاريخ 1964/05/12 وهي تمسح حوالي 670 ألف هكتار وتعتبر من أثرى الأراضي الزراعيّة، وأرجعها إلى الحضيرة الوطنيّة ووضعتها تحت تصرف أبناء المالكين الأوائل وأحفادهم.

هذه الأرض التي اغتصبت من أسلافهم في الفترة الاستعماريّة. أحدثت الدولة فوقها تعاضديات إنتاج وخدمات تشمل ضعاف المزارعين من عملة وأصحاب الضيعات الصغيرة المجاورة وتأطيرهم ودفعتهم إلى خدمة الأرض لرفع مستواهم والحفاظ على كرامتهم وجعلهم يشعرون بثمرة التحرّر والاستقلال، فهو إصلاح يجمع بين ضرورة تعصير الفلاحة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، بإرجاع الحقوق إلى أصحابها.

وشجّعت الدولة بكل الوسائل الإداريّة والفنيّة والماليّة في إطار الاتحادات المحليّة والجهويّة للتعاقد، لتحقيق الإصلاح الزراعي الذي كان يهدف إلى القضاء على تشبّث الملكيّة وصغر حجم الضيعات الفلاحيّة وتنويع الزراعات وتعصير طرق الإنتاج ووسائله للنهوض بالقطاع الذي ظلّ إلى اليوم بعد خمسين سنة يراوح مكانه ولم تهتد الدولة والحكومات المتتالية إلى الطريقة المثلى لتعصيره.

• التربية والتعليم: ضرورة الجمع بين الكمّ والكيف.



من مفاخر نظام بورقيبة ما تحقّق في ميدان التربية والتعليم الذي أصبح في عهده موحد البرامج والمنهجية، تعليم إجباري ومجانيّ ومعّمّ في كل أنحاء الجمهورية، والملاحظ أنّه رغم تخصيص الدولة لحوالي 30 % من الميزانية لقطاع التعليم، لم تكن هذه الإمكانيّات كافية لبناء المدارس والمعاهد فشركت الشعب في إنجازها بفضل الحملات التي كان ينظمها الحزب الدستوري التونسي، في القرى والأرياف، من أجل بناء المدارس والمستوصفات في نطاق ما كان يعرف بمشروع الشعبة وقد عشتُ شخصياً في السّنينات هذه الملحمة حيث كنت مسؤولاً وفاعلاً وشاهداً على حماس الشعب لمساعدة الدولة على نشر التعليم ببناء المدارس بتمويل ذاتي وقد بلغ الحماس إلى درجة كان فيها تهيئة المدارس يسبق استعدادات الحكومة لاستغلالها، فما أحوجنا اليوم لمثل هذا السخاء والحماس لترميمها.

لقد أعطى بورقيبة في بداية تحمّله لمسؤوليات الحكم الأولوية للتربية والتعليم وعين على رأس كتابة الدولة للتربية والتعليم أحد كبار الأدباء والمربين الأستاذ محمود المسعدي للإشراف على ضبط وتنفيذ اختيارات دولة الاستقلال في ميدان التربية والتعليم، لأنه كان يؤمن بضرورة تهيئة الناشئة لتكون إطارات كفأة ومنتفحة وقادرة على تحمل مختلف المسؤوليات في الدولة والمجتمع وأن يكون الشعب التونسي شعباً مستنيراً ومنتفحاً على الحداثة قادراً على التنمية الذاتية، وبناء اقتصاد عصري متطورّ يخلّص البلاد من التبعية التي فرضها عليها المستعمر، وكان حريصاً على تعميم التعليم وجعله يشمل كل أطفال تونس وفي كل الجهات، والحرص كذلك على أن يكون في مستوى عال حتى يكون للمتخرّج من المؤهلات ما يجعله قادراً على التفوق والنجاح في كل مكان ومسؤولية، وكان بورقيبة يقول « أخيراً أن أكون رئيساً لشعب متعلّم على أن يكون على رأس شعب جاهل حتى ولو أدّى تعلّمه وتمدرسه وتطوّره إلى الجحود والانحراف السياسي».

ومن قناعات بورقيبة أيضا أنه لا مجال للنهوض بالمجتمع التونسي إذا لم يرفع عنه الجهل، ويفتح له آفاق المعرفة، حتى ينير له السبيل نحو التقدم والازدهار، ومن أجل نشر المعرفة كل شيء يهون، وليس هناك أهم من ذلك وعلى الدولة أو توفر كل إمكانياتها لكسب الرهان من أقواله: « إن الأمة التي تفتح المدرسة أمام مواطنيها، ومُدرّس أكثر من 80% من أبنائها الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة، وتُخصّص 10% من ناتجها القومي و30% من ميزانيتها إلى التربية والتعليم هي أمة ليست كسائر الأمم هذه هي تونس.»⁴ كل هذا تمّ في مدّة خمسة عشر سنة بعد الاستقلال، هذه هي الثورة الاجتماعية لتونس المستقلّة ... هذا هو رهان بورقيبة، رهان على الإنسان ومن أجل الإنسان الذي اعتمده تونس رغم ضعف إمكانياتها ومحدوديّتها مؤكّدة إيمانها بأن لا شيء أهم من الإنسان.

• إصلاح التعليم الزيتوني

فعلا إثر الاستقلال طوّر الحبيب بورقيبة التعليم الزيتوني في برامج ومنهجيته، وعصرّ تجهيزاته، أخرجته من الجلوس على الحصائر ومن تحت السواري في حلقات حول الأساتذة الشيوخ، إلى مبان وتجهيزات عصريّة، وأحدث كليّة الشريعة وأصول الدين تدرّس فيها العلوم الدينيّة والعلوم العصريّة واللغات، وعيّن على رأسها الشيخ الفاضل ابن عاشور، وكان هذا من أهم مطالب طلبة الزيتونة وشيوخها قبل الاستقلال، لقد احتجّوا وانتفضوا وأضربوا أيام الاستعمار من أجل تحقيق هذه المطالب وبقيت دون جدوى، إلى أن جاءت حكومة الاستقلال وبادرت بالاستجابة لمطالبهم، وكان تطوير التعليم الزيتوني من أهم إنجازات بورقيبة.

كانت نظريّة بورقيبة في إصلاح التعليم لها أبعاد أخرى تتعلّق بوحدة الشعب التونسي وهويّته ومناعته، فالحاق التعليم الزيتوني وإدماجه بالجامعة لم يكن اعتباطيا بل كان من أجل إعطاء الشباب منهجيّة موحّدة في التكوين، وطريقة موحّدة في التفكير ونظرة موحّدة للأشياء على أساس مفهوم جديد للتربية والتعليم، والهدف هو تكوين أجيال موحّدة في التفكير قادرة على إدارة الخلاف بينها دون السقوط في الانقسام والتطاحن وتعايش في انسجام ووعي عميق بالوحدة الوطنيّة وبشعور المواطنة والانتماء وهذا ما امتاز به مجتمعنا على بقية المجتمعات العربيّة الأخرى.

4 - قرطاج في 29 جويلية 1970 - 30 جوان 1971.

لقد بيّنت الأحداث أن هذه المجتمعات في بلدان أخرى كانت ومازالت تعيش على شرح مجتمعي عميق سببه الازدواجية في برامج التعليم والتكوين الذي نشأ عنه حتما تباين خلاف في الرؤيا وطريقة التفكير، بين من هو سلفي ورجعي، وبين من هو حداثي الفكر والممارسة، وكذلك بين المنحدر من تعليم تقليدي يعتمد الحفظ والنقل، والمنحدر من تعليم عصري وعقلاني، فهذه الازدواجية تؤدي حتما إلى انقسام هذه المجتمعات وزرع بذور الخلاف والفتنة فيها. ورغم مرور أكثر من نصف قرن عن إصلاح التعليم في بلادنا ما زلنا نعاني اليوم في هذه العشرية من فئة قليلة لم تستوعب الإصلاح وانفتحت على قنوات التكفير والفكر الظلامي وسعت بمحاولات يائسة وبأئسة للإطاحة بمشروعنا المجتمعي الحداثي وهو ما تصدى له المجتمع وأفضل مخططاتها.

كان لبورقوية مشروع ورؤيا للتعليم في تونس قبل الاستقلال وبادر عند وصوله إلى الحكم بإنجاز ما وعد به وعبر عن هذه الرؤيا عند زيارته إلى صفاقس في 24 أكتوبر 1949 في خطابه بمقر جمعية الثقافة والتعاون المدرسي بحضور تلامذة من الفرع الزيتوني ومن المعهد الثانوي قبل الاستقلال بعدة سنوات: «لما ترجع السيادة بأيدينا نوحّد برامج التعليم من الابتدائي والثانوي والعالي حتى يكون الشباب عماد الأمة مثقفا تثقيفا واحدا.» وهكذا يتبين أن الزعيم بورقوية كان له مشروع ورؤيا للتعليم في تونس حتى من قبل الاستقلال.

• وحدة الفكر والمنهج

أصبح الفكر التونسي إنتاجا لمنهج وبرامج تعليم حديث وموحد وجب الحفاظ عليه والدفاع عنه، فدعاة فتح رياض الأطفال الدينية وبعث تعليم زيتوني مستقل بذاته على أساس البرامج والمناهج التقليدية، يُقدمون على خطيئة في حق الشعب التونسي، لأنهم بذلك يزرعون من جديد بذور التفرقة والتناحر بين أبناء الشعب الواحد، الذي أصر بورقوية على توحيده بإدماج التعليم الزيتوني في التعليم العمومي، والذي كان من أهدافه تنمية شعور المواطنة والانتماء لوطن واحد وشعب واحد وإحلال مفهوم المواطنة محلّ مفهوم الرعيّة والانتماء القبلي.

وكانت نظرة بورقوية إلى التعليم تعتمد على الكم والكيف في الآن نفسه، وعلى ضرورة تطوير البرامج لجعلها ملائمة لتطور الاقتصاد، ومعنى هذا ضرورة تفتّح الجامعة على محيطها حتى تلبي حاجيات المشاريع الصناعية والفلاحية والخدمات، وتساعد على

النهوض بالاقتصاد: « الفكر هو رأس مال وجب تنميته وتوجيهه نحو العمل»⁵، فكانت نظريته في هذا المجال استشرافية، ولو أخذنا بعين الاعتبار ما دعا إليه في بداية السبعينات حول ضرورة الحرص على إيجاد التوازن بين خريجي الجامعة وحاجيات الاقتصاد لما انتهينا بعد ستين سنة إلى الوضع المزري المتمثل في عدم توفر الشغل للآلاف من حاملي الشهادات العليا.

السبب في ذلك يعود إلى تردّي برامج تعليمنا إلى أدنى المستويات نتيجة عدم التأهيل المستمر للمريين والتساهل في الامتحانات وعدم احترام معايير الجودة، وهو ما يؤخذ عليه الرئيس زين العابدين بن علي والمسؤولين الجامعيين الذين شاركوه في الحكم مدّة 23 سنة، وتركوا الحبل على الغارب وفضلوا الكمّ على الكيف لأهداف سياسيّة، فتفاقت بطالة أصحاب الشهادات العليا وأصبحت تمثّل خطرا على الأمن والاستقرار الاجتماعي، وربما كانت الأمور تسير بطريقة مغايرة لو أخذنا بما ورد في خطاب الرئيس بورقيبة الذي ألقاه في 01 جويلية 1972 حول ربط الجامعة ومراكز التكوين بالتطور والنمو الاقتصادي، يقول الزعيم في هذا المضمار: « إن الأمة التي لا تُعدّ شبابها لتعاطي النشاطات المتاحة والتي لا تحقّق التوازن بين الحاجيات الناتجة عن تطورها وموهّها وبين تطوّر الإطار الذي تكوّنه هي أمة مفروض عليها التبعيّة والتخلّف. » هذه نظرة استشرافية لو طبقت لما كُنّا بعد ستين سنة من الاستقلال في هذا الوضع المتردّي.

• الصّحة للجميع:

عاش الشعب التونسي في النصف الأوّل من القرن العشرين زمن الاستعمار وكذلك زمن الحكم العثماني المجاعة في عدة جهات خاصة في الوسط والجنوب، كان المواطنون يعانون من الخصاصة ويموتون جوعا نتيجة عدم اهتمام المسؤولين وتقصيرهم وكذلك الوضع الصحيّ كان متدهورا والعناية مفقودة، كل الأمراض المعدية والمزمنة كانت متفشية في المدن والأرياف.

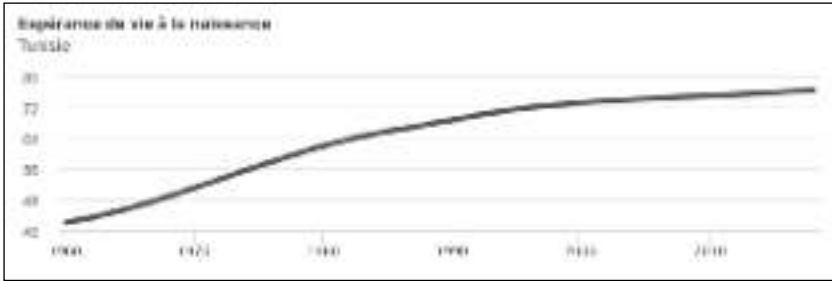
وكان من الضروري بعد الاستقلال في 20 مارس 1956 التدخل السريع لوضع حدّ لهاته الأوضاع المزرية، فأوكل الرئيس بورقيبة إلى السيّد احمد بن صالح مناضل دستوري وأمينا سابقا للاتحاد العام التونسي للشغل والرجل القوي في فترة الستينات مهمة وزارة الصّحة وذلك سنة 1957 فأبلى البلاء الحسن في تطبيق سياسة الحكومة في ميدان الصّحة بتعبئة الأطباء، والممرضين، والشعب الحزبيّة لمقاومة سوء التغذية وكل

5 - خطاب أكتوبر 1958

الأمراض المزمنة والمتفشية: رمد العيون، شلل الأطفال، مرض السل، وكل الأمراض المعدية، وتعميم مختلف التلقيح وجعلها مجانية وإجبارية.

وقّرت حكومة بورقيبة في الستينيات آليات وهياكل لتطبيق هذه السياسة الجريئة، فشجّعت على بناء المستوصفات والمستشفيات، وكليات الطب والصيدلة، ومعاهد للعلاج مختصة في أمراض بعينها كمعهد العيون، ومعهد السرطان، ومعهد جبر وتقويم الاعضاء، ومعهد الجهاز التنفسي أي مرض السل، ومعهد الأعصاب، ومعهد التغذية، وفتح أقسام مختصة جديدة في مختلف المستشفيات، كان الحبيب بورقيبة حريصا على صحة المواطن ومداواته أينما كان، وكان يؤمن بأن دور الدولة أساسي في توفير العلاج للجميع، وكان يردّد دائما أن دولة الاستقلال يجب أن تكون في خدمة المواطن وراحته أو لا تكون، وقد جاء في تقارير البنك العالمي في تلك الفترة أن 80% من المواطنين يتمتعون بالمعالجة المجانية ووفيات الأطفال تعد من أضعف النسب في افريقيا والبعض من بلدان المتوسط، ومن أهم إنجازات هذه السياسة الحاضنة للمواطن والعائلة هو تنظيم النسل الذي لولاه لكان عدد سكاّن تونس ضعف ما هو عليه اليوم.

تطور امل الحياة المواطن التونسي بعد الاستقلال



• تنظيم الأسرة وتحديد النسل: «تزايد السكّان مأساة الدهر».



إن النسبة المرتفعة لزيادة السكّان في العالم أصبحت من أهم العقبات التي تعطلّ نسبة النمو الاقتصادي والمجهودات الدولية لانتشال سكّان العالم من الفقر والخصاصة، وكان الرئيس بورقيبة من أوّل قادة العالم الذي شعر بخطورة هذه المعضلة ودعا إلى مواجهتها، وقد جاء في الخطاب الذي ألقاه خلال مؤتمر المصير يوم 15/10/1964 قوله: «إنه سيل جارف لا بدّ من التصدي له، إلى أين تسير البشرية؟ وماذا أعدّته من الحلول لمواجهة هذا الخطر الداهم، وإعاقه هذا السيل الجارف من الأفواه التي ستخرج عملاً قريب من العدم؟ إنها مأساة العصر!» وكانت له الجرأة في مجتمع تونسي محافظ، لوضع خطة طويلة المدى لتهديب النسل والتنظيم العائلي، خطة مع الأسف وقع التخلي عنها جزئياً في نظام بن علي ونهائياً في الحكومات التي جاءت بعد الانتفاضة فأصبحنا نعيش تدفقاً ديموغرافياً خطيراً أخلّ بالتوازن بين نمو الاقتصاد وتزايد السكّان.

والحالة على ما هي عليه من فقر وخصاصة وضعف إمكانيات الدولة وتدهور الإنتاج الداخلي الخام، يتعيّن الرجوع إلى سياسة التنظيم العائلي في أقرب وقت والتصدي لسيل الولادات الجارف الذي بدأ تدفّقه منذ بداية هذه العشريّة ولقد سمعنا صيحة فزع من وزير التربية والتعليم السيّد حاتم بن سالم يسترعي فيها انتباه الحكومة لتزايد حاجيات قطاع التعليم بداية من سنة 2020 ويتمثّل في ضرورة فتح أقسام لخمسة وأربعين ألف (45000) تلميذ سنوياً، فهل في استطاعة الحكومات القادمة مواجهة ذلك، تفجّر في هذه العشريّة النمو الديموغرافي في بلدنا وفي غياب سياسة ممنهجة لتحديد النسل، ستعرف تونس نسبة زيادة مهولة في عدد السكّان يفوق

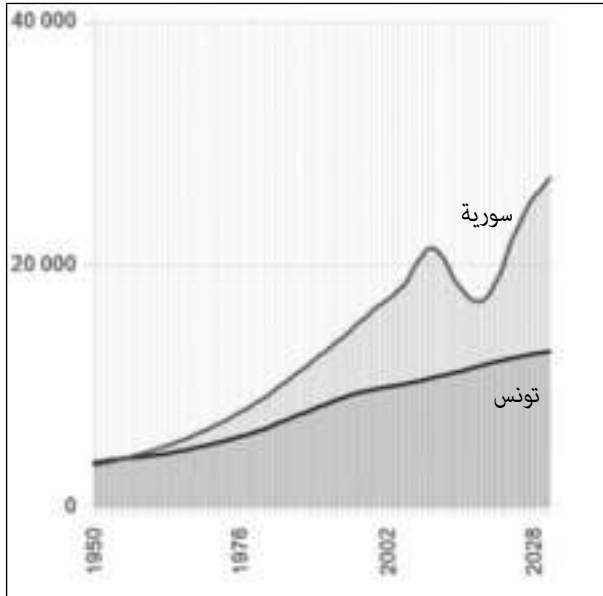
نسبة الزيادة في الإنتاج الداخلي الخام ما يتسبب في مشاكل وصعوبات لا طاقة لنا بها تكون نتيجتها تراجع مستوى عيش المواطن وتعطيل مجهود التنمية.

كانت إذن للرئيس بورقيبة في هذا المجال نظرة استشرافية أخرى، وكان له من الشجاعة ما جعله في السنوات الأولى بعد الاستقلال أمام تزايد الولادات في العائلة التونسية يشرع لوضع سياسة جريئة لتحديد النسل في تونس، وكوّن لذلك ديوانا يشرف عليه أطباء ومساعدون اجتماعيون من أهل الاختصاص تنقلوا إلى الجهات، وأدوا عملهم في أحسن الظروف وعلى أحسن وجه، فكانت تجربة ناجحة ورائدة مما دعا المنظمة العالمية للصحة إلى الاستعانة بتونس لنقل هذه التجربة إلى بعض البلدان الأفريقية والآسيوية. وبفضل هذه السياسة أصبحت نسبة الزيادات في النسل أقل من نسبة الزيادات في النموّ ممّا جعل عدد السكان بتونس يتطور بصورة معقولة ومستوى عيش المواطن في تحسّن وارتفاع متواصل. نرجو ألا تتصدى أصوات المتزمتين والرجعيين إلى المبادرات التي ينبغي على السلط اتخاذها لتهديب النسل.

بيانات حول تطور عدد السكان تبرز الفارق بين سورية و تونس

1950 عدد السكان في سورية 3500000 نسمة و في تونس 3600000

2010 عدد السكان في سورية 21363000 نسمة و في تونس 10635000



• ثقافة العمل والجهد : أولوية مطلقة.



إن أهم ما جاء به بورقيبة، هو دعوته إلى العمل الجاد والمثمر، فالعمل بالنسبة إليه عبادة وقيمة حضارية وأداة للتنمية والتطور والتحرر من الكسل وعقلية التواكل، العمل هو الذي يدفع المجتمع التونسي للاعتماد على الذات لتنمية الثروة. أليس الفكر والساعد هما المكوّنان الأساسيان للثروة التونسية؟ وهو ما دعا الرئيس إلى الاجتهاد وطلب من التونسيين الذين لا يمكنهم التوفيق بين العمل والصيام أن يقدموا العمل على الصوم، وبتركوا القيام بهذه الفريضة في الوقت المناسب الذي يمكنهم القيام بها دون إرهاق ودون إخلال بواجب العمل، الدين يسر ولا عسر.

واعتمد بورقيبة في النضال من أجل الاستقلال على الشعب وهيأه للمقاومة بتوعيته وتأطيره وتعبئته ضد المستعمر، وبعد الاستقلال اعتمد كذلك على الشعب في معركته ضد التخلف بدعوته إلى العمل الجاد والمتواصل قصد تشريكه في بناء الدولة وتنمية الاقتصاد حتى تكون المعركة ضد التخلف معركة الجميع، فكان هذا الاختيار بالنسبة إليه بمثابة الجهاد الأكبر من أجل رفع مستوى الإنسان وتغيير ما بحاله على أساس الآية الكريمة « إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. » صدق الله العظيم.⁶ ومن أقواله: «الدولة

6 - سورة الرعد الآية 11

التونسية جعلت من العمل ليس حقًا فقط موكولا لكل مواطن بل واجب في مجتمعنا، ليس هناك مكان للعاطلين الذين يقضون جل أوقاتهم في المقاهي يفضلون الاسترخاء ومضيعة الوقت ويعيشون بما يوجد به عليهم والديهم أو زوجاتهم»⁷

كان العمل وبذل الجهد بالنسبة لبورقوية ثقافة وجب غرسها في العقول والنفوس كما جاء في خطابه بتاريخ 01 ماي 1966: «من أهم مشاغلنا هو أن نرى كل المواطنين يشتغلون سواء بسواعدهم أو بفكرهم في جو من الانسجام والحماس ... بالنسبة للعاطلين عن العمل على الدولة أن تبذل قصارى الجهد في تكوينهم بمختلف المهن حتى يكونوا قادرين على العمل وحتى يكون هذا العمل لفائدتهم ولفائدة البلاد ... فخرنا هو أننا استطعنا رد الاعتبار إلى العمل»⁸

كان بورقوية يدعو إلى جعل تونس تتسع لجميع أبنائها بتنمية ثرواتها من جهة، وتهذيب النسل من جهة أخرى، فتحسين مستوى العيش لا يكون إلا بتوفير الشغل الذي لا يتوفر بدون استثمار، فعلى الدولة خلق فرص الاستثمار بفرض الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي. كان النظام السياسي يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع المجالات الصناعية والفلاحية والخدماتية حتى لا يتك المواطن في حاجة للنزوح إلى الخارج، وتحرم تونس من قوة عمل مواطنيها ومن اختصاصاتهم التي هي في حاجة إليها للتنمية، فالشعور الوطني يفرض على النخبة خدمة بلادهم كأولوية مطلقة. «مهمياتنا الحارة هو ألا نترك مواطنينا في حاجة للنزوح إلى الخارج»⁹ كان الرئيس بورقوية أيضا يعتقد ويؤكد أن ثقافة العمل والجهد مرتبطة بالمستوى الفكري والثقافي للمواطن وأن الثقافة هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على عقلية الكسل والتواكل.

ويتعرض الرئيس بورقوية لدور الثقافة في تنمية البشر، في خطابه يوم 1967/07/29: «الثقافة تستطيع المساهمة بقسط كبير في نشر التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية» ويواصل في خطاب آخر: «مما لا ريب فيه أن التعاسة التي انتشرت في شمال إفريقيا بصفة عامة، منشؤها أمران، هما الجهل والكسل اللذان أثرا سيء الأثر في الجهاز الفكري حيث أصبح الناس شيئا فشيئا كالسوائم، ولا ندري هل هذا الكسل ناشئ عن الخصاصة أم الخصاصة منشأها الكسل. فهذا الدور والتسلسل ينبئنا بأن الأمرين متداخلان، ولأحدهما تأثير على الآخر، بيد أن النتيجة هي انتشار التعاسة، التي لا تزول إلا حين تتقد في الإنسان جذوة الثقافة، بما فيها من جوانب جمالية،

7 - خطاب ماي 1966

8 - نفس الخطاب

9 - خطاب 18 اوت 1973

تستطيع إيقاظ الملكات وصل المواهب التي يرتفع بها الإنسان عن منزلة السوائم، فيتحسن وضعه ويذهب عنه جانب كبير من الكسل الذي كان ينتابه، ويقبل على العمل ويغدو شغوفاً بالحياة وبما تتطلبه من حزم وعزم وجد.¹⁰

إن شمول الثقافة لكل المجالات، وكل نواحي شخصية الإنسان، يُؤسس لتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وبنسق سريع، لأنها تعتمد الإنسان كوسيلة وغاية. فالإنسان بعمله وتفكيره وشعوره يكون قادراً على التغيير والتطور والخروج من حلقة الجهل والفقر والمرض

• القضية الفلسطينية: ترجيح العقل على العاطفة.



لقد أكد بورقيبة مرة أخرى قدرته على استقرار الواقع الدولي وتغيير موازين القوى الدولية من خلال ما صرح به في خطاب أريحا بخصوص القضية الفلسطينية في 04 مارس 1965، ذلك الخطاب الذي نادى فيه بضرورة القبول بقرار التقسيم ومواصلة المقاومة فثارت نائرة الحكومات العربية والقيادات الفلسطينية، مما جعله يتعرض إلى المظاهرات والاحتجاجات ومحاولة الاغتيال في لبنان، وتعرضت السفارة التونسية بالقاهرة للحرق فأجبر على إلغاء زيارته إلى بغداد.

وكان موقفه مفاجأة مدوية لم تصورها القادة العرب. لكن من أين أتى بورقيبة بكل هذه الشجاعة لتقديم مقترح يطرح على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل والقبول بالتقسيم الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة وذلك في ظرفية كانت فيها الزعامات العربية تكتسب شرعيتها من خطابها الثوري والدعوة إلى المواجهة والإلقاء بإسرائيل عرض

10 - خطاب بورقيبة بالدعوة القومية للثقافة المنعقدة بولاية الكاف بتاريخ 1968/09/15.

البحر؟ هذا الموقف المتهوّر حسب رأي بورقيبة لا يراعي موازين القوى وسيأخذهم حتماً إلى طريق مسدود انتهى فعلاً بهزيمة نكراء في أكتوبر 1967 فكانت شجاعتهم من باب الشجاعة التي تخلف الإحباط والتقهقر. فكان الزعيم يدعو إلى التخلي عن هذا الخطاب غير الواقعي ودون جدوى.

كان على قادة الدول العربية مواجهة شعوبها بالحقيقة المؤلمة وضرورة مواجهة الجماهير من أجل الوصول إلى الحلول الممكنة، ألم يتوجه بورقيبة في خطابه بالقاهرة سنة 1965 إلى القادة العرب بقوله: «إن الكفاح يقتضي أحياناً من المسؤولين أن يغامروا بسمعتهم وماضيهم فيجابها غضب الجماهير في سبيل حلول جريئة لا تظهر نجاعتها للعيان إلا بعد مدّة.»

الشجاعة هي من أكبر خصال بورقيبة، هي شجاعة محسوبة ورسينة مبنية على الحس السياسي وقوة الاستشراف، لذلك صدح بما كان يعتقد الحل الأمثل والقابل للتحقيق في تلك الظروف ولم يخش ردود الفعل المعادية فكان وفيّاً لشعاره «الصدق في القول والإخلاص في العمل» كلّفه ذلك ما كلّفه، هكذا كانت للزعيم نظرة أخرى للقضية الفلسطينية أكثر عمقا وأكثر واقعية، أثبت التاريخ سدادها ورجاحتها.

كان بورقيبة يدعو النظم العربية إلى التخلي على الخطاب المتشجج والصادم للرأي العام العالمي من نوع رمي إسرائيل في البحر، كما يدعوهم إلى المرونة في المواقف لجلب تعاطف المجتمع الدولي مع القضية العادلة وإقناعه بأن الفلسطينيين هم الضحية من وجود إسرائيل على أرضهم وليس العكس: «بتعتننا نساهم في إعطاء صورة على إسرائيل الدولة التي تقاوم من أجل وجودها وفي حالة دفاع شرعي لا ينتهي، وبهذه الصورة رغم أننا ضحايا الاعتداء والظلم نظهر بمظهر المتسببين في الحرب ضدها، وهكذا رغم كوننا ضحية الاعتداء والظلم نقدم أنفسنا كمثيرين للحروب.»¹¹

فهذا الموقف أزعج الكيان الصهيوني فعلق عليه دافيد بن غريون وهو أحد الزعماء المؤسسين لإسرائيل «لا خوف على إسرائيل فليس كلّ الزعماء العرب بذكاء بورقيبة» وكذلك رئيسة الوزراء قولدا ماير آنذاك «بورقيبة أخطر رجل عربي وخطته هي تصفية إسرائيل على مراحل.»

تأكدت النظرة السديدة والاستشراافية للزعيم بعد سنوات رغم مرضه وتقدمه في السنّ، عندما كان سجيناً في بداية التسعينات وزاره صديقه الصحفي الفرنسي جون دانيال حين طلب منه رأيه في اتفاقيات أوسلو التي أمضتها القيادة الفلسطينية مع الحكومة

11 - تصريح الرئيس للتلغراف الأردنية في 05 أوت 1968

الاسرائيلية في نفس الفترة أجابه بالفرنسية وبحدسه المعهود « Trop peu et trop tard » ما معناه « قليل جدًا ومتأخر كثيرا » ومرة أخرى أثبتت الأحداث سداد رأيه.

• الثقافة: من النخبة إلى عامة الشعب.¹²

الثقافة عامل أساسي لتطوير الأذهان والعقليات والتحرر من رواسب عصور الانحطاط والأخذ بأسباب التطور والتفتح على العالم المتقدم، والثقافة في نظر بورقيبة لم تعد من الكماليات تنحصر في نخبة من المجتمع، فانتهج النظام السياسي في الستينات مفهوما جديدا يخرج الحركة الثقافية من دائرة النخبة إلى رحاب العامة وإلى فضاءات أرحب في الجهات والقرى والأرياف، وهو ما يعبر عنه بدمقرطة الثقافة وجعلها في متناول الجميع مواطن العمل والإنتاج ومواطن الدراسة، في المدارس الابتدائية، والمعاهد الثانوية، وكليات التعليم العالي، التي أقحمت صلب برامجها برامج تتعلق بالثقافة بجميع أنواعها، تأسست الفرق الموسيقية والفرق المسرحية ونوادي الفنون والمهارات اليدوية.

وكان بورقيبة شديد الاهتمام بالنشاط الثقافي. وعند تحوُّله إلى الجهات وجهة الكاف بالخصوص، كان يحضر المهرجانات الشعبية والندوات الفكرية ويساهم فيها مباشرة بتدخلاته وكذلك يحضر العروض المسرحية وكثيرا ما كان يحضر حصص التمارين والتدريبات لفرقة الكاف المسرحية، ومن أجل توعية الشعب والرفع من مستواه الفكري والمادي كوّنت الحكومة منظومة شملت كل ولايات الجمهورية تمثلت في بناء دور الثقافة في كل الجهات وبعثت لجان جهوية تسهر على نشاطها، وتتكوّن هذه اللجان من رجال العلم والفكر والأدب، يديرها كتاب عامون بالتعاون مع وزارة الشؤون الثقافية واللجنة القومية للثقافة، التي هي بدورها تجمع كبار رجال الفكر على المستوى الوطني ويديرها شخصية من الشخصيات المرموقة، مثل الأمين الشابي أول وزير للتربية بعد الاستقلال، ومحمد الطالبي أول عميد لكلية الآداب.

كانت هذه المنظومة في خدمة الثقافة ونشرها في كل أنحاء الجمهورية، تشمل كل فئات المجتمع التونسي فتوّرت مفهوم الثقافة وجعلتها في خدمة الشعب وأساسا في تنميته الشاملة، ويتعرض الرئيس إلى المفهوم الجديد للثقافة في العديد من خطبه حيث يقول بورقيبة في هذا الصدد: «الثقافة غذاء دائم للفكر، وتكون عديمة القيمة

12 - كتابي الحلم والمنعرج الخطأ حول الثورة الثقافية بعد الاستقلال

إذا لم تكن قوّة فعل وتضحية في خدمة كرامة الشعب، وحقّه وعظمته»¹³ ويواصل في خطاب آخر¹⁴: «إني كثيرا ما أعمد في اجتماعات مجلس الجمهورية إلى ترجيح كفة الثقافة، مؤكّدا أنّ لها فائدها وجدواها حتّى في شؤون الزراعة والتجارة وغيرها، ذلك لأنّ تحسين حال المواطن يبدو من خلال التثقيف أمرا ظاهرا لا مرء فيه.» وهكذا عاشت تونس في مرحلة الستينات ثورة ثقافية لا مثيل لها، بإشراف وهندسة كاتب الدولة للشؤون الثقافية الأستاذ الشاذلي القليبي انطلقت من الجهات وشملت كل فئات الشعب التونسي وتميّزت بمفهومها الجديد « الثقافة أساس التنمية الشاملة».

• بورقيبة والإسلام: لا للإسلام السياسي.



يشكّكون في إسلام بورقيبة ويتهمونه بتجفيف المنابع، في حين أنّه أدّى خدمة للدين في تونس المستقلّة لا مثيل لها في بقية الدول الإسلاميّة، بداية بترميم الجوامع القديمة، وبناء جوامع جديدة، تكوّنت في عهده جمعيات القرآن الكريم، وكانت تنظّم سنويًا مباريات في تجويد القرآن بين الأطفال والشبان وكان يدعو في خطبه الأسبوعيّة المواطنين بالتحليّ بالأخلاق الحميدة ويسوق لهم الأمثلة من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلّم ويدعوهم إلى حسن السلوك ونبذ العنف والاستقامة في المعاملات

13 - من خطاب ألقاه بورقيبة في 10 ماي 1958.

14 - من خطاب شهر سبتمبر 1967.

والتمسك بقيم الدين الحنيف، كما يشجّع بحضوره ورعايته على إحياء المناسبات الدينية والاحتفال بها في المدن والقرى كالإشراف على حفل المولد النبوي الشريف بالقيروان والعاصمة، كما أطر سلك أمة الجوامع وحسّن من وضعهم المادّي، ودعّم كذلك دار الإفتاء وبعث المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة وجعل الدولة راعية للدين الإسلامي ولمختلف الأديان الأخرى.

لم يكن الزعيم بورقيبة ضد الإسلام كما يدّعي خصومه بل كان يدعو إلى التعمّق في مقاصده واعتماد الاجتهاد في فهمه وتفسيره دون المس بالثوابت، يريد به اسلام اليسر لا العسر وعامل تطور وانفتاح لا عامل تقهقر وانغلاق يقول في خطابه بتاريخ 13 أوت 1960 « إن السرّ في تقهقر المسلمين في عصور انحطاطهم هو تنكّرهم للعقل ونبذهم للفكر وتقيدهم بالنقل والتقليد وانصياعهم للدجالين من القادة ومن اهل التدين الزائف من فقهاء جامدين حجّروا الفكر وعطّوه وحجّروا معه الدين وجمّدوه.»

كان يسعى لإصلاح كميّة تعامل التّونسيّين مع دينهم من حيث فهمه وتطبيقه في حياتهم اليوميّة، معتمدا على الاجتهاد الذي لا يتعارض مع الثوابت ويجعل تطبيق تعاليم الدين يسرا لا عسرا، ومساييرا لمقتضيات العصر بتنوير العقول وانفتاحها على العلوم العصريّة والعالم المتقدّم وتحرير المجتمع من العقليات البالية. لكنّ في نطاق نظريته الاستشراقيّة بعيدة النظر كان يحذّر من الإسلام السياسي خوفا من تبعاته على مدنيّة الدولة ومشروعها المجتمعي، وما عشناه خلال العشريّة المنقضية يؤكّد صحّة نظريته، وكان من أجل ذلك يدعو إلى ضرورة فصل الدين عن السياسة والحفاظ على المشروع المجتمعي الحدائي، ومدنية الدولة التي تبقى راعية للدين ولا تدعو إلى تسييسه.

وقد قاوم بورقيبة الاتجاه الإسلامي الذي يستبطن العنف وقد مارسه خلال بعض الفترات، ويهدف إلى إحلال نظام سياسي يعتمد مرجعيّة دينيّة تتناقض مع مشروعنا المجتمعي التونسي الحدائي. فالتجارب التي عاشتها بعض الدول في ظل نظام سياسي إسلامي كالسودان والعراق أدّت إلى الانقسام والتدهور على كل المستويات، وما جرى في تونس في السنوات الأولى من حكم حركة النهضة بداية من سنة 2011 كاد يطيح بمشروعنا المجتمعي المدني والحدائي وأدى إلى تدهور الاقتصاد وانخراط الأمن وتقسيم المجتمع، كل هاته الأحداث تؤكّد صحة موقف الزعيم ونظريته الاستشراقيّة.

وما يؤكّد صحة هذه النظرة، الرسالة التي بعث بها زعيم الاخوان بالسودان حسن الترابي إلى رئيس حركة النهضة بتونس في شهر أكتوبر 2011 « أنصحكم أن لا تبدأوا في وضع برنامج الأسلمة والتمكين قيد التطبيق قبل أن تفككوا مؤسسات الدولة

القديمة فهي خطر عليكم، نحن جربنا هذا قبلكم وعانينا منه ... يجب عليكم تفكيك مؤسسات وإدارة الدولة البورقبيية العلمانية لأنها ستقاومكم ... فقط بعد إزالتها تستطيعوا أن تبنيوا الدولة الاسلاميّة المنشودة»، أليس هذا ما عاشته تونس وتعيشه في هذه العشريّة بداية من سنة 2011؟

كان بورقبيّة على حق إذ كان في كل المناسبات يؤكّد ويؤمن بأن الدين الإسلامي هو دين التطوّر والتقدّم، وليس أدل على ذلك ما أدلى به، في الندوة الصحفية التي انعقدت في إسطنبول بمناسبة زيارته الرّسميّة إلى تركيا في شهر مارس 1965، حيث التحقت به وبالوفد الرسمي المصاحب له وواصلت معه الزيارة إلى اليونان ويوغسلافيا ولمسنا محبة وتقدير هذه الشعوب لتونس ولرئيسها، توجّه بورقبيّة في هذه الندوة إلى الشعب التركي ليشرح له نظرتة للإسلام ويوضح طريقته في تطوير المجتمع الإسلامي التي كانت تختلف عن الطريقة التي انتهجها أتاتورك في النصف الأول من القرن العشرين.

يقول: «إني أفهم موقف بعض المصلحين (هنا يقصد مصطفى كمال أتاتورك)، الذين رأوا من الضروري قطع هاتيك الروابط (أي العلاقة بين الدين ونظام الحكم) بسيف من حديد للتخلص من أسباب الضعف والتأخر، وهي نظريّة يمكن قبولها، على أننا، في تونس، قمنا بعمل مغاير، فقد أعلنّا أنّ الدين ليس له علاقة بأسباب انحطاط المسلمين، وأنّ الإسلام لا يمكن أن يكون ذريعة للتأخر ولا مبرراً للتدهور والتداعي.

إنّ المسؤولية في كلّ ذلك عائدة إلى العلماء، لا إلى الاسلام، لأنهم جمّدوا المعتقدات الدينيّة. لكن قيمة الإسلام لا تبرز إلا بقيمة رجاله، لذلك رأيناه، عندما غشيت أبصار العلماء وحُجب النور عن أعينهم وضاعت آفاقهم الفكرية، رأيناه يتحوّل في مظهره إلى دين متأخر. وقد انكبنا على القرآن وعلى السنّة النبويّة نستلهم منهما المبادئ المتّجهة نحو التقدّم فأدخلناها حيّز التنفيذ، ولم نتنكّر بذلك للإسلام وإمّا أقمنا الدليل فقط على أنّ الإسلام خانته علماؤه. وقد أبعدنا نحن هذه العناصر وكانت مهمّتنا هيّنة لأن معظمهم تواطأ مع الاستعمار الفرنسي، وقد ساندنا الشعب فيما اتخذناه من قرارات وقبل أكثر المواطنين لدينا إقصاءهم، وبدأ منذ ذلك العهد تطبيق المبادئ العصريّة بتزكية الجميع، وبرز الإسلام عندنا في مظهر دين حيّ يشجّع الشعور بالمسؤوليّة ويدعو إلى التقدّم.

... إننا نعتقد أنّ الدين جزء من الإنسانيّة ومن حقنا أن نأخذ في اعتبارنا لتشبيد دولة عصريّة يغذيها الشعور الديني، ويشعر فيها أبناؤها بالارتياح فكّل ما يعتبره العقل مفيدا للإنسان في حياته يتطابق مع الإسلام الذي هو عامل تقدّم لا عامل

تأخّر، وعلى المسلمين أن يكونوا في المقدّمة من أجل تحقيق نهضتهم وهذا ما قمنا به في تونس»¹⁵ هل هناك بعد هذا الوضوح من يجرأ على مواصلة التكفير والمزايدة؟

• الزعيم والطريق الثالثة للتنمية:

لم يكن الزعيم رجل اقتصاد وكان يعرف حدوده في هذا المجال وقد يكون هذا النقص في تكوينه دافعا للبحث عن الشخصية أو المنظمة القادرة على صياغة مشروع اقتصادي واجتماعي يتلاءم مع فكر الزعيم ويكون قاعدة وخطة على المدى الطويل لعمل الحكومة من أجل القضاء على رواسب الاستعمار وبناء أسس الدولة الحديثة وتنمية الاقتصاد وخدمة المواطن للرفع من مستواه، لأن الزعيم كان يؤكّد بأن الاستقلال ليس غاية في حدّ ذاته بل وسيلة لجعل الدولة في خدمة الشعب.

وكان يؤمن بضرورة الاهتمام إلى نظام اقتصادي واجتماعي خاص بتونس يأخذ من إيجابيات النظامين الليبرالي والاشتراكي ويتجنّب ما فيهما من سلبيات، فيكون بمثابة الطريق الثالثة في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعبر عن هذا الطموح والتمشي في خطابه بتاريخ 03 أكتوبر 1968 حين قال: «في كفاحنا التحريري اتخذنا طرقا خاصة بنا ونجحت ومكنتنا من النجاح في معركتنا ضد الاستعمار إلى درجة أنها ارتقت إلى أسلوب يُحتذى به، فهل هو طموح مبالغ فيه إذا حاولنا البحث عن حلول لمشاكلنا تكون قادرة على تغيير وجه تونس؟» كان بورقيبة يعي بأنه اهتدى إلى طريق ثالثة في التنمية ويواصل بقوله «ربما يكون في إمكان المؤرخين في المستقبل أن يكتشفوا يوما أننا استنبطنا نموّالا للتنمية خاصا بنا؟»

انطلقت مرحلة الاشتراكيّة الدستوريّة بداية من سنة 1962. وفي مؤتمر المصير المنعقد في 15 أكتوبر 1964 صادق المؤتمرون بالإجماع على انتهاج المنوال الاشتراكي الدستوري وذلك بالاعتماد في التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة على ثلاث قطاعات: القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاضدي. وقد كُلف أحمد بن صالح، باعتباره كاتب دولة للتخطيط والماليّة بأن يتولّى مسؤوليّة تنفيذ هذه السياسة في نطاق مخطّط يمتد على عشر سنوات من سنة 1962 إلى سنة 1972 لرفع دخل الفرد التونسي إلى حدود خمسين دينارا في نهاية العشريّة وذلك بإحداث المشاريع التنمويّة في مختلف المجالات والجهات.

15 - مقتطفات من الندوة الصحفيّة التي انعقدت بإسطنبول بتاريخ 29 مارس 1965.

وتّم فعلا إحداث مصانع كبرى في نطاق التنمية الجهويّة مثل مجمع النسيج ببئر القصة بتونس، وتكرير النفط في بنزرت، وشركة الفولاذ بمنزل بورقيبة، ومعمل السكّر بباجة، ومعمل الورق بالقصرين، وتجديد تجهيزات الإنتاج بشركة صفاقس قفصة، وبعث الصناعات المغاربيّة بقابس، وصناعة تكرير الفسفاط بصفاقس، وصناعات النسيج بقصر هلال والمنستير، وصناعة السيارات بسوسة، وبادرت الدولة ببعث القطاع السياحي ببناء النزل بالحمامات والقيروان، وسوسة والمنستير وجربة وتوزر ونفطة والقصرين والكاف وطبرقة والقائمة تطول...

وقد نجح النظام السياسي بداية سنة 1962 في إرساء منظومة اشتراكيّة أحاطت وأطرت الطبقة الضعيفة لتمكينها من الاستقرار في الأرياف وخدمة الأرض من أجل توفير الإنتاج وتنويعه، فأقامت تعاضديات إنتاج فوق الأراضي التي استرجعت من أيدي المعمرين والضيعات الصغيرة المجاورة لها على أساس أن هذه الأرض تسند بالبيع إلى المتعاضدين، بعد خمس سنوات، عملا بقانون التعاضد الصادر سنة 1963، كما عملت الدولة على تشجيع متوسطي وكبار الفلاحين للاستثمار في أراضيهم وتطوير فلاحتهم.

وقد مؤل البنك العالمي هذه التعاضديات بالقروض باعتبار نجاعتها اقتصاديًّا، وكحلّ للإصلاح الزراعي وتشتت الملكيّة. وقد كان نجاح التجربة متفاوتا من جهة إلى أخرى، غير أنّه وقعت مع الأسف انحرافات وتعسف وسوء تصرّف في التطبيق من بعض المسؤولين الذين تحمسوا على غير فهم للتجربة أكثر من اللازم، ولكن يمكن القول أن هذه التجربة كانت في طريق النجاح خصوصا في ولايات الشمال الغربي، لو تواصلت وأعطيت الوقت الكافي لإثبات نجاعتها. لكن مع الأسف فإنّ التسرع في بعث هذه الوحدات وتعميمها وإرادة فرضها على متوسطي وكبار الفلاحين في كل جهات الجمهوريّة، أجهض هذه التجربة وأدى ذلك بالنظام إلى أزمة سياسيّة واقتصاديّة حادّة، وهكذا كان قرار التعميم الذي اتخذه الرئيس في 24 جانفي 1969 خطأ جسيما سرعان ما تراجع فيه بعد ستة أشهر أمام تصدّي الشعب له وذلك في بداية سبتمبر 1969 وهذا يحسب له.

ومن خصائص هذا المنوال أو الطريق الثالثة للتنمية أنّه شمل الطبقة الضعيفة من المواطنين فوقّر لها الأطر والإمكانيات للأخذ بيدها وتأطيرها في نطاق وحدات الإنتاج الفلاحي، دون ان يتخلّى على متوسطي وكبار الفلاحين فشجعهم على القيام بدورهم، كلّ ذلك من أجل ضمان الشغل القار ومورد العيش الكريم للمواطن، كما شجع على

بعث المشاريع القادرة على استغلال الثروات الطبيعية بالجهات، بحيث كانت الدولة في الستينات تعمل من أجل التنمية الشاملة في كل الجهات ومقاومة الفقر والتهميش وهذا ما كان يرمي إليه الرئيس ويدعو إليه.

• الدبلوماسية حكمة وجرأة

من أكبر نجاحات بورقيبة هي سياسته الخارجية والدبلوماسية النشيطة التي أعطت لتونس صيتا واسعا في العالم أكثر من حجمها، فافترن اسمها باسمه. كان له رأي ومواقف في كل القضايا المطروحة على المستوى الدولي، ومن أجل ذلك كان يحظى باحترام وتقدير من كل رؤساء العالم، كانت تونس تصدح بصوت الحق والعدل والحرية في المحافل الدولية، وتدافع على الدول التي كانت ترزح تحت الاستعمار.

كانت للدبلوماسية التونسية عدّة ثوابت لا محيد عنها، الحرص على إقامة علاقات احترام وتقدير مع كل الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والنأي بتونس عن سياسة المحاور، وملازمة الحياد من الأطراف المتنازعة وتجنّب الحرب في مختلف النزاعات، والجنوح إلى التفاوض، ومقاومة الاحتلال والاستعمار والميز العنصري، والوقوف إلى جانب الحق دون المساس بمصالح تونس الحيوية، ورفض انتصاب القواعد العسكرية على ارض تونس، التي تمثّل اختراقا للسيادة الوطنية، دون المسّ بحسن العلاقات التي تربطه بالعالم الغربي وفي هذا المجال يقول الزعيم الحبيب بورقيبة : «امتلكت صداقة أمريكا دون أن ارتبط بالحلف الأطلسي أو حلف بغداد ممّا جعلني أحقق مكاسب دون مقابل»¹⁶

ساهمت تونس رغم صغر حجمها في أشغال مجلس الأمن وهيأة الأمم، ولعبت دورا هاما في عدّة قضايا على طريق المرحوم الزعيم المنجي سليم سفير تونس لدى الولايات المتحدة الأمريكية وممثل تونس في هيئة الأمم، كالمساهمة في اللجنة الخصوصية التي انبثقت عن هيئة الأمم لمعالجة قضية المجر التي كانت تحت هيمنة الاتحاد السوفياتي.

كانت تونس أول بلد عربي وإفريقي يتّأس مجلس هيئة الأمم في شخص الزعيم المنجي سليم الذي رفع صوت تونس عاليا وقاد المعركة الدبلوماسية لدى هيئة الأمم لإدانة فرنسا كدولة معتدية على سيادة تونس وشعبها بقصفها مدينة بنزرت في

16 - خطاب 16 أكتوبر 1958.

جويلية 1961، فكان قرار الإدانة بالإجماع لفائدة تونس، نتيجة مهارة الوفد التونسي وعدالة قضيتنا، انتصرت تونس في النهاية ممّا أجبر فرنسا، بعد مفاوضات، على الجلاء على قاعدة بنزرت العسكرية بتاريخ 15 أكتوبر 1963.

كان بورقيبة من الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية مع سنقور رئيس السنغال، وهونفوان دي بونني رئيس ساحل العاج والنجاشي هيلي سلاسي ملك أثيوبيا وكومي نكروما رئيس غانا وغيرهم، وكان بورقيبة أول من بادر ببعث مؤسسة الفرنكوفونية التي تجمع كل الدول الناطقة باللغة الفرنسية بمناسبة جولته في إفريقيا سنة 1965 وتبناها حاماني ديوري رئيس النيجر وسنقور رئيس السنغال، وكان بورقيبة يعتبر من حكماء أفريقيا، العديد من رؤساء الدول وشخصيات إفريقية يتوجهون له طالبين النصح، وكنت شاهدا لما زار رئيس الكونغو موبوتو تونس في اجتماعه مع بورقيبة بمدينة الكاف توجه له بالعبارات التالية :

« سيدي الرئيس أنت أب افريقيا عرفت بالحكمة والرأي السديد جئت إلى تونس لاستشارتكم في بعض القضايا التي تهتم بلدي وإفريقيا.»

الزعيم منديلا قبل الدخول في المقاومة المسلحة سنة 1962 ضد نظام الميزر العنصري زار بورقيبة في قرطاج طالبا النصح والمساعدة المالية، فكان له ما أراد، وعندما انتصر وغادر السجن بعد 27 سنة، بادر بزيارة تونس من جديد ليعبر عن امتنانه وشكره لمن أزره دون تردد وقت الشدة، لكن مع الأسف مُنع من مقابلة الرئيس الحبيب بورقيبة السجين.

تعتبر أيضا من أهم نجاحات بورقيبة في المجال الدبلوماسي، لما تعدت إسرائيل على سيادتنا وقصفت حمام الشط مركز قيادة جبهة التحرير الفلسطينية قصد تصفيتها بتاريخ شهر أكتوبر سنة 1985، وجدت تونس المساندة من كل دول العالم التي نددت بالاعتداء، إلا الولايات المتحدة حين صرح الرئيس ريقن بأن إسرائيل كانت في حالة دفاع شرعي، عندها ثارت تائرة بورقيبة واستدعى السفير الأمريكي بتونس، وقال له بالحرف الواحد: «إذا تستعمل أمريكا حق الفيتو في مجلس الأمن عند النظر في قضية الاعتداء، تونس تقطع علاقاتها مع أمريكا وعند ذلك لا يبقى لكم إلا المغادرة»، فكان من أمريكا أن احتفظت بصوتها ومرر قرار إدانة إسرائيل بالإجماع، وكان هذا القرار هو القرار الوحيد الذي أدان إسرائيل منذ بعثها إلى الوجود.

ومن أهم الأدوار التي قامت بها تونس في المنتظم الأممي يتعلّق بمساهمتها في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها مجلس الأمن في عدّة دول وقد شارك جيشنا لمدة سنوات في عمليات حفظ الأمن والسلام في عدة بلدان إفريقيّة وآسيويّة وأخص بالذكر منها بلاد الكونغو 1960 والكمبودج.

في عهد بورقيبة احتضنت تونس الحكومة المؤقتة الجزائريّة وكذلك جيش التحرير وساعدتهم بداية من شهر نوفمبر 1954 إلى جويلية سنة 1962 تاريخ تحقيق الاستقلال، مدّتهم بالمؤونة والسلاح ووفّرت لهم الظروف الملائمة لمعسكرات التدريب إلى جانب المساندة والدعم للحكومة المؤقتة في المحافل الدوليّة وهيئة الأمم.

أذكر أنّه لما زار الرئيس الحبيب بورقيبة باريس لمقابلة رئيس الحكومة الفرنسيّة قي مولاي Guy Mollet لفتح المفاوضات من أجل الاستقلال في شهر فيفري سنة 1956 اجتمع بنا كطلبة مسؤولين في الجامعة الدستوريّة بفرنسا ليحدّثنا عن مستجدات الظروف السياسيّة وخطّته لتحقيق الاستقلال التام، وعندما فتح النقاش واستمع الرئيس لآراء الطلبة تدخّلت شخصيّا وقلت له « سيّدي الرئيس إخواننا الجزائريين يعتبرون أنّ قبولنا للاستقلال الداخلي يعني التخلّي عن ثورتهم وطعننا من خلف » أجبني بانفعال « هم لا يفقهون السياسة قل لهم أنّ من حسن حظ الثورة الجزائريّة أنّ تونس استقرّت لأنها ستكون القاعدة الخلفيّة للثورة لتدريب المقاومين وتزويدهم بالسلاح والمؤونة والعبرة في المقاومة ليس بالعدد ولكن بالصمود وطول النفس.»

كما احتضنت تونس، بعد تطبيع مصر لعلاقاتها مع إسرائيل، جامعة الدول العربيّة سنة 1979، وقيادة الشعب الفلسطيني عند احتلال لبنان من طرف إسرائيل ومحاصرة المخيمات الفلسطينيّة ببيروت خلال سنة 1982 التي أصبحت مهدّدة بالإبادة وغير مرغوب فيها من الدول العربيّة ودامت إقامة المنظمة الفلسطينيّة بتونس أكثر من عشر سنوات وهكذا كانت الدبلوماسية التونسيّة رائدة وفاعلة على المستوى الدولي، وقائمة النجاحات في هذا المجال تطول.



الرئيس بورقيبة مع جون كينيدي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية



الرئيس بورقيبة مع داق همر شولد الكاتب العام لهيئة الأمم.



الرئيس بورقيبة مع أيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية



الرئيس بورقيبة مع ريفن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية



الرئيس بورقيبة مع مهندس فرنس رئيس الحكومة الفرنسيّة



الرئيس بورقيبة مع شارل ديغول رئيس الدولة الفرنسيّة



الرئيس بورقيبة مع فاليري جيسكار دستان
رئيس الحكومة الفرنسيّة



الرئيس بورقيبة مع جورج بومبيدو رئيس الحكومة الفرنسيّة



الرئيس بورقيبة مع فرونسا ميتران رئيس الدولة الفرنسيّة



الرئيس بورقيبة مع جاك شيراك رئيس الدولة الفرنسيّة



الرئيس بورقيبة مع ملكة هولاندة



الرئيس بورقيبة مع ديشاس دلكنسيور



الرئيس بورقيبة مع البابا بي السادس



الرئيس بورقبيبة مع الملك جوليانا ملكة هولاندا



الرئيس بورقبيبة مع يوثنط الكاتب العام لهيأة الأمم



الرئيس بورقبيبة مع شونلاي رئيس الحكومة الصينية



الرئيس بورقيبة مع معمر القذافي رئيس الجماهيرية الشعبية العربية



الرئيس بورقيبة مع عبد الناصر رئيس مصر



الرئيس بورقيبة مع عبد الناصر رئيس مصر، بن بلة رئيس الجزائر و رشيد الرضا ولي عهد ملك ليبيا
بمناسبة أول ذكرى لعيد الجلاء ببنترت



الرئيس بورقيبة مع محمد الخامس و حسن الثاني



الرئيس بورقيبة مع الهواري بو مدين رئيس الخزائر



الرئيس بورقيبة مع علالة الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي



الرئيس بورقيبة مع الملك فيصل ملك السعودية



الرئيس بورقيبة مع السادات رئيس مصر



الرئيس بورقيبة مع مختار ولد دادة رئيس دولة موريطانيا



الرئيس بورقيبة يتسلم دكتوراه فخرية من جامعة إفريقية

الرئيس بورقيبة مع سنقار رئيس دولة السنغال



الرئيس بورقيبة مع هنفوان رئيس دولة ساحل العاج



الرئيس بورقيبة مع سكوتي رئيس دولة كينيا



الرئيس بورقيبة مع جوزيف موبوتو رئيس دولة الكونغو

الباب الرابع

الأخطاء زمن الحكم بالوكالة: 1969-1987



لا نبني شيئاً بالحقد والضغينة وعقلية الأخذ بالثأر

الحبيب بورقيبة

الأخطاء 1967-1987

يمكن اعتبار هذه الفترة، فترة الأحداث الأليمة وأخطاء مردّها عدّة عوامل منها على سبيل الذكر لا الحصر، تقدّم الزعيم في السنّ وتشبّثه بالحكم، واستفحال المرض الذي ألمّ به، وتصرف أصحاب السوء من بين المقربين منه، والصراع من أجل الاستئثار بالخلافة، ورهما، ضعف أداء وزرائه الأول وسوء تقديرهم للتبعات المنجّرة عن مواقفهم، لكن هذه الإخفاقات في أغلبها لا تعدو من أن تكون أحداثاً مؤلمة وظرفيّة نأسف لها، وتبقى في الذاكرة للتعاط بها.

• تعميم التعاضد: خطأ أفضل المنظومة الاشتراكية. (1969/01/24)

عشريّة الستينات كانت عشريّة بناء الدولة وتنمية الاقتصاد، كل مقدّرات الدولة وجّهت

نحو الاستثمار فتحمل الشعب كلفتها، وكلف كاتب الدولة للتخطيط والماليّة السيّد أحمد بن صالح بتنفيذها، فأصبحت التقارير حول المعطيات ومستجدات التنمية والأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة ترفع إلى رئيس الدولة للمتابعة عن طريق من وضع فيه ثقته ودعمه، ودافع عن مواقفه وعن كل الإجراءات التي اتخذها لتنفيذ السياسة التنمويّة المتفق عليها، لكن رغم اليقظة والمتابعة وقع التسرّع والتجاوز فيما وقع الاتفاق عليه في مؤتمر المصير ببنزرت المنعقد بتاريخ 15 أكتوبر 1964 والقاضي بالاعتماد في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة على تعايش القطاعات الثلاثة (العام والتعاضدي والخاص).

وكان من المفروض أن يبيّن اقتصادنا على هذا المنوال لكن، جاء قرار تعميم التعاضد على كل الأراضي الفلاحيّة، من قبل رئيس الدولة في 24 جانفي 1969 بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي للتعاضد، فكان القرار الخطأ الذي تجاوز اختيارات مؤتمر المصير الذي بنى على نتائج غير موثوقة للتعاضديات في الأراضي الدوليّة، وكانت نتيجة هذا القرار القضاء على القطاع الخاص وبسط نظام التعاضد على كل الأراضي الزراعيّة وإحلال

نظام سياسي شمولي تحت مظلة التعاضد، وهذا ما تصدّى إليه الشعب ورفضه وأجبر رئيس الدولة على التراجع فيه وإحلال نظام ليبرالي رأسمالي محل النظام الاشتراكي الدستوري. وهكذا فشل التعميم وأفضل المنظومة الاشتراكية برمتها.

وأخذ النظام بهذا التحوّل منعرجاً تاريخياً خطيراً مسّ بهيبة الدولة وزعزع ثقة الشعب في نظام الحكم، وأدّى إلى محاكمة كاتب الدولة للتخطيط والمالية السيّد أحمد بن صالح والرجوع في عدّة مكاسب اقتصادية وإرساء نظام ليبرالي بلا ضوابط، ويعتبر هذا المنعرج الذي أدى إلى محاكمة أحمد بن صالح وانقلاب على التوجه الاشتراكي خطأ فادحاً، كان في الإمكان تعديل السير بأسلوب حضاري دون أن نحدث قطيعة في منوال التنمية ودون المسّ بالمكتسبات الإيجابية وبالأخص حماس المناضلين البناة وقدرتهم على الإصلاح والتغيير.¹

لم يقبل الرئيس بارتكابه هذا الخطأ، وأثر في نفسه أيما تأثير، وكان سبباً لمرضه بالأرق، كان يعتقد أنّه قد عُزّر به ممن أوكل له مسؤولية تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية، وبقي رغم قرار التعميم، الذي اتخذه في آخر جانفي 1969 بعد وقفة التأمل متمسكاً بالمنظومة التي صادق عليها مؤتمر المصير وكان يرفض شمولية التعاضد لأنّه يعتبر في خطابه بتاريخ 1973/07/23: «إن الشمولية جرّبت في النظم الشيوعية ونتائجها كانت سلبية ... طريقتنا نحن، والتي هي خاصّة بنا وما كان لنا الابتعاد عنها، تبقى واقعية، تأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني ولا تتغاضى على الواقع المتطوّر.» ويقصد هنا اعتماد الاقتصاد على الثلاث قطاعات العام والقطاع الخاص والقطاع التعاضدي، وهو ما عبّرنا عنه «بالطريق الثالث للتنمية» لكن رغم ذلك اعترف الرئيس بخطئه ... وطلب من الشعب التونسي الصفح والمغفرة في خطابه بتاريخ 08 جوان 1970 والرجوع إلى الحق فضيلة وليس ذلك من شيم المستبدّين.

• إجهاض التحوّل الديمقراطي:

كانت الأقلية تدعو دائماً داخل هياكل الحزب إلى حرية التعبير وإلى النقد الذاتي، لكن بدأ الحديث بصورة جدية عن الديمقراطية بعد إيقاف تجربة التعاضد وإقرار وقفة

1 - أنظر مؤلّفي الحلم والمنعرج الخطأ

التأمل وتنظيم استشارة شعبية أشرف عليها أحمد المستيري كانت تقود إلى إدخال جرة من الديمقراطية داخل الحزب في مرحلة أولى، وإقامة نظام ديمقراطي في مرحلة ثانية محل الحزب الواحد والرأي الواحد، لكن مع الأسف جاءت هذه المحاولة بالفشل. وقد تحدّث بورقيبة في أكثر من خطاب عن الديمقراطية ويعتبرها من أرقى النظم السياسيّة، لكنّها تتطلّب توفير عدّة شروط، إذا ساء فهم مبادئها وممارستها يصعب تحقيقها في مجتمع غير ناضج وليس له الحد الأدنى من المعرفة ومن الشعور بالمسؤوليّة. «التاريخ غنيّ بالأمثلة التي تحوّلت فيها الديمقراطية إلى فوضى والقاعدة الديمقراطية أصبحت قانون الغاب»...

«مسؤوليات الحكم هي أمر خطير، لوضعه بين يدي أشخاص بدون كفاءة وبدون تجربة»...

«لإعداد المستقبل، يجب تهيئة شروط الديمقراطية الحقيقيّة برفع مستوى الشعب وإطاراته بتنمية القيم الأخلاقيّة والسياسيّة»

هذه المعاني تؤكّد نظرتة الاستشراقيّة لظروف ممارسة الديمقراطية وشروط نجاحها في الدول المتخلّفة أين تباع وتشتري أصوات الناخبين، الرئيس بورقيبة لم يكن ضد الديمقراطية من حيث المبدأ لكن بالنسبة له لا بدّ من إعداد الظروف والشروط الملائمة لممارستها حتّى لا تتوّل إلى فوضى: «الديموقراطيّة التي تكون أداة تقدّم ورقّي لدى الشعوب الناضجة تصبح نكبة لدى الشعوب عديمة المستوى والنضج.»²

الديموقراطية بالنسبة للزعيم الحبيب بورقيبة لا تتنافى مع الزعامة في نطاق مؤسسات الدولة التي تقوم بوظيفتها ودورها في تعديل السلطات وتوازنها بصورة تحد من الرغبة في الانفراد بالحكم، وكذلك الديمقراطية لا تتنافى مع الزعامة في الأحزاب، كل الأحزاب في حاجة لزعامة كفؤة قادرة على التواصل مع الشعب والتوعية والتأطير والتجميع وإنارة الطريق وطول النفس وهذه من الشروط الأساسية لتطورها وبقائها.

كان من المفروض في آخر الستينات، عند وقفة التأمل في آخر شهر سبتمبر 1969، أن يؤدّي التحوّل في التوجّه الاقتصادي والاجتماعي إلى ديمقراطية النظام السياسي وفتح المجال لحركات المعارضة للمشاركة في الحياة السياسيّة بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تمكّنها من

2 - خطاب 05 مارس 1967.

تقاسم الحكم مع الحزب الاشتراكي الدستوري، وهذا مع الأسف لم يحصل لا في الفرصة الأولى بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1971 الذي سيطر عليه الشق الليبرالي بزعامة أحمد المستيري، ولا في الفرصة الثانية في الانتخابات التشريعية لسنة 1981 التي زُورت بتواطؤ من بعض أعضاء الحكومة المشرفين عليها وعدم شجاعتهم، وقطعت الطريق على حركة الديموقراطيين الاشتراكيين نفسها وحرمتها من التمثيلية في مجلس النواب.

ولو تم قبول قواعد اللعبة وفسح المجال لبناء نظام ديموقراطي مسؤول لتجنبت البلاد الدخول في عدّة متاهات. ومن الأكيد أنه لو توفّرت في الستينات والسبعينات جرعة من الديموقراطية لتجنبنا الكثير من المشاكل التي تعرّض لها النظام وبالأخص منها محاكمات الرأي التي ما كان النظام في حاجة إليها، لقد كان له من قوّة الحجّة ما يلجم الخصوم واستقطابهم في العمل السياسي داخل الحزب الاشتراكي الدستوري. كان بورقيبة يعتقد أن مرحلة الديموقراطية لم تحن بعد والأولوية لبناء الدولة وتنمية المجتمع والرفع من مستواه.

وكان مؤتمر الحزب الذي انعقد في أكتوبر سنة 1971 فرصة لتمكين الأغلبية الليبرالية التي انبثقت عن المؤتمر والمتمثلة في أحمد المستيري وحسيب بن عمّار ومصطفى بن جعفر وعبد الستار العجمي وإسماعيل بولحية والحبيب بولعراس ومحمد صالح بالحاج ومحمد موعدة وغيرهم، من المشاركة في الحكم، وهذا ما كانت تنشده وتطمح إليه أغلبية القاعدة الحزبية، لكن هذا الدفع نحو الانفتاح أخاف شقّ المتشدّدين والمنتسبين بالرأي الواحد والحزب الواحد وعلى رأسهم الهادي نويرة وعبد الله فرحات ومحمد الصيّاغ الذين عمدوا دون تحرّج إلى الدعوة لتنظيم مؤتمر تصحيحي ثانٍ انعقد في سبتمبر 1974 ليرجع لهم الأغلبية داخل الحزب ويمسكوا من جديد بقواعده، وكان التمامه يعتبر خطأ فادحاً ونتائجه خطأ أشدّ.

• الديموقراطية داخل الحزب

وفي ليلة من الليالي بالكاف جرّنا الحديث مع الرئيس بورقيبة حول مسيرته النضالية وبعض الأحداث التاريخية، وعلاقاته مع رفاقه في الكفاح قبل الاستقلال وبعده، ومن بين الشخصيات التي توقّف عندها هو السيّد أحمد المستيري، كان يذكره باحترام

شديد ويتمنى لو يكون إلى جانبه ليساعده كما كان يقول على «هزّان وذن القفّة» لكن مع الأسف كان يراه متمشّبا كثيرا بأرائه ومعتدّا بنفسه أكثر من اللازم.

وقد دار هذا الحديث بعد استقالة أحمد المستيري من الديوان السياسي للحزب ومن وزارة الدفاع في آخر شهر جانفي 1968، فاغتنمت الفرصة لأقول له: «سيدي الرئيس، اليوم تقدّمنا أشواطاً في إصلاح الأوضاع وأصبح لنا قطاع تعاضدي ذو أهميّة من الناحية الاقتصادية والسياسيّة وأصبح يمثّل قاعدة اقتصاديّة واجتماعيّة للاتّجاه الاشتراكي، ألم يحن الوقت لتمكين القطاع التعاضدي والقطاع الخاص من المنافسة على المستوى الاقتصادي والسياسي؟ فيكون داخل الحزب جناحان، الجناح الاشتراكي ويعتمد القطاع التعاضدي، والجناح الليبرالي ويعتمد القطاع الخاص، وهكذا يكون لحزبنا اتجاهان، يتنافسان على السلطة، الجناح الأوّل بقيادة أحمد بن صالح، والجناح الثاني بقيادة أحمد المستيري ويكونان مسؤولين أمام مجلس الأمة، ومن يحظى برضاك وبالأغلبية، تعيّنونه لمباشرة مسؤوليات الحكم، وتبقون أنتم فوق الجميع كحكم، وضامن للتوازن والاستقرار». ولما انتهيت، حدّق فيّ طويلا ولم يجب، وغير موضوع الحوار، فهمت بأنه لم يكن مستعدّاً للخوض في مثل هذه المواضيع.

لكن هل كان في استطاعة المسؤولين أعضاد الرئيس بورقيبة في الدولة والحزب أن يحدّوا من حكمه الفردي لينفتح على معارضة بناءة حتّى في صلب الحزب؟ واعتقادي أنّه نظرا لما عرفته عن شخصه في الحوارات التي كانت تدور بيننا عند إقامته في ولاية الكاف، كان ممّن يتقبّل الراي الآخر إذا اعتمد الحجة والمنطق ولي امثلة عديدة تؤكّد ذلك³، ألم يكن الرئيس من خريجي السوربون؟ تشبّع بمبادئ الديمقراطية وتابع ممارساتها طيلة أقامته في باريس سنوات الدراسة وكان يقول أحيانا أن الديمقراطية لا تغيب على مشاغله: «من أهم اهتماماتنا هو إقامة الديمقراطية بتنمية لدى كل المواطنين الفضيلة والاستقامة والنزاهة وحب الغير»⁴

جاءت عدّة فرص لتحويل هذه الاهتمامات إلى واقع لكن مع الأسف تجري الرياح بما لا تشته السفن، لقد أهدرت كلّها، واعتقد أنه كان في استطاعة الزعيم بورقيبة نظرا لتعلّق الشعب به وحبّه له أن يرسي أسس الديمقراطية على مراحل ويتابع

3 - أنظر مؤلّفي الحلم والمنعرج الخطأ عن دار الجنوب للنشر والتوزيع

4 - خطاب قرطاج 26 أفريل 1966.

ممارستها من طرف الشعب، حتّى يقيه العثرات ممّا يطرأ من انحرافات ويوفّر لها شروط النجاح ويجنّب تونس ما عاشته من استبداد مدّة ثلاثة وعشرين سنة زمن بن علي وما تعيشه من ديموقراطية عرجاء في هذه العشريّة، ووضعتها على درب الحرّيّة والديموقراطيّة المسؤولة، لكن هذا مع الأسف لم يحصل وكانت نتيجته ما آلت إليه تونس من ثمانيّات القرن الماضي إلى اليوم.

• الرئاسة مدى الحياة

في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري المنعقد خلال شهر أكتوبر سنة 1974 الذي يعتبر نسخة طبق الأصل لمؤتمر 1971 وقد أريد منه، وبالخصوص ممن دعوا إلى عقده، تغيير تركيبة الحزب التي انبثقت عن مؤتمر سنة 1971. وكانت فرصة لحمل الرئيس بورقيبة على القبول بالرئاسة مدى الحياة التي رفضها في ثلاث مناسبات: الأولى بمناسبة انعقاد المجلس التأسيسي سنة 1959 والثانية في مؤتمر الحزب سنة 1964، والثالثة في مؤتمر الحزب سنة 1971 حيث جاء في خطابه «إن الدستور يجب أن يكون فوق الرجال، وفوق المناضلين، وفوق الرئيس، وعلى القائد أن يعطي المثل».

قد لا يكون الترشيح نابعا من رغبة شخصيّة لديه، بل هو مخطّط له من بعض المقربين الذين أرادوا ترسيخ وجودهم في السلطة والنفوذ. وفي كل الحالات غابت عن الزعيم فطنته وحدسه المعهود، ولم يعد بورقيبة ذلك الرّجل القوي المتبصّر بل نجد أنفسنا أمام بورقيبة الذي بدأ يضعف وأصبحت تسيرّه على الأرجح حاشية قاداته تدريجيّا إلى ارتكاب العديد من الأخطاء، منها الرئاسة مدى الحياة، فكانت موافقته عليها من الأخطاء التي ارتكبتها الرئيس بورقيبة وأساء بها لتاريخه النضالي وانتهاك به سيادة الشعب.

• الوحدة مع ليبيا: جانفي 1974 فرصة تاريخية مهدورة.



كذلك الشأن بالنسبة إلى قرار الوحدة مع ليبيا الذي تم بصورة ارتجالية وفجائية دون دراسة مسبقة، ودون استشارة الوزير الأول الذي كان غائبا في زيارة رسمية إلى إيران والمقربين من اعضاده، فباءت هذه الوحدة بالفشل رغم أنها كانت مطلبا شعبيا وخطوة مهمة لتحقيق وحدة المغرب العربي، وقد دعى إليها بورقيبة في 20 مارس 1958 من بلدة الذهبيات على الحدود التونسية الليبية «كلنا أمل من أن نصبح بلدا واحدا ودولة واحدة» وأكد قناعته من يوم غد في صفاقس «إن الشعب الليبي والشعب التونسي يكونان شعبا واحدا ونعتبر نفسنا جزءا من المغرب العربي الكبير وأملنا أن نركّز بين تونس وليبيا بلدا واحدا ودولة واحدة وعلمنا واحدا وأمنا واحدا» وكان في الإمكان معالجة تبعات هذا الاتفاق دون التراجع في شأنه وتحقيق الوحدة على مراحل.

كان لبورقيبة طموح لتحقيق الوحدة مع ليبيا التي مع الأسف ولدت ميّنة، وكان يعتقد محققا أن تونس فقدت من الناحية الجغرافية مساحات هامة من البحر المتوسط في الجنوب التونسي وبالصحراء على الحدود التونسية الجزائرية إلى العلامة الكيلومترية 233 طبقا لاتفاقية ترسيم الحدود بتاريخ 19 أكتوبر 1910 بين تونس وطرابلس والجزائر، وكذلك المساحات الفاصلة بين الحدود الغربية التونسية والخط

الرابط بين عُنابة وقسنطينة بالجزائر، ممّا جعلها الطرف الأضعف في الاتحاد المغاربي من حيث المساحة الجغرافيّة والثروات الطبيعيّة.

إن وحدة المغرب العربي يجب ان تقام على بلدان متقاربة من حيث المساحة وأهميّة الثروات الباطنيّة وهو شرط من شروط نجاح الوحدة ودوامها، كما كان يعتقد أيضاً أن تونس ليست في مستوى حجمه كزعيم سياسي، نظرا لما كان يطمح إليه من الاضطلاع بدور سياسي وازن في المستوى الدولي. وقُدّر ان وحدة تونس وليبيا تشكّل جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً، التوازن مع الجزائر والمغرب في نطاق الوحدة المغاربيّة، فلقاء جربة وإبرام اتفريقيّة الوحدة يتنزّل في هذا المسار وكان ينجح لو وقع إعداداه بصورة جيّدة أو لو فسح المجال لتنفيذ هذه الاتفريقيّة على مراحل مدروسة.

أبرمت هذه الاتفريقيّة بين القائدين بتاريخ 12 جانفي 1974 في مداولات لم تدم أكثر من ساعة ودون حضور الوفد المرافق، بين ابتهاج البعض من المرافقين وذهول البعض الآخر، وصدر عن هذا اللقاء بيان يعلن « أن البلدين جمهوريّة واحدة تسمّى الجمهوريّة العربيّة الاسلاميّة، ذات دستور واحد، وعلم واحد، ورئيس واحد، وجيش واحد، وسلطات تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائيّة واحدة وان يقع الاستفتاء إن شاء الله يوم 18 جانفي 1974.» كانت الوحدة مع ليبيا مطلبا شعبياً وعند الإعلان عليها اهتز الشعب التونسي من الشمال إلى الجنوب.

أثار هذا الاتفاق عدة مشاكل، أولاً الدستور التونسي لا ينص على الاستفتاء، ولذا من الضروري تحويل الدستور وإدخال مبدأ الاستفتاء، وهذا يتطلّب الوقت، وثانيا معارضة شرسة من أغلب الفريق الحكومي، وزوجة الرئيس وسيلة بن عمّار وكذلك من الجارة الجزائر، مما فرض على الرئيس مكرها الرجوع في هذه الاتفريقيّة، فعلا كان متمسكا بها في قرارة نفسه وفي مدرج الطائرة التي نقلته من جربة إلى تونس توجه لبعض المستقبلين قائلاً *pourtant c est l avenir* إنها المستقبل بالرغم من ذلك.

كان على المسؤولين البحث على حلول قبل ان يفرضوا على الرئيس الرجوع في إمضاءه والدخول في خلاف مع العقيد، لكن مع الأسف غابت الحكمة وحل محل التعقل والرصانة التشنج والرفض، بينما كان في الإمكان تطوير هذه الاتفريقيّة وتعديل شروطها وتطبيقها على مراحل، حسب مخطّطات طويلة المدى لتحقيق هدفين اثنين، أولاً

احترام امضاء رئيس الدولة وعدم الرجوع في التزاماته والاستفادة من إيجابيات هذه الاتفاقية ثانيا. وما كان ينتج عنها من مردودية وإمكانيات كانت تونس في حاجة إليها، وفي اعتقادي ما كان العقيد أن يرفض هذه الحلول لأنه يقدر مدى استفادة الشعب الليبي من هذه الوحدة وليس في مصلحة ليبيا الرجوع فيها، كان هذا رأي وزير التخطيط والمالية منصور معلّ، ونصح به الرئيس، لكن كان للأغلبية رأي آخر، الرجوع في الوحدة مهما كانت التكاليف.

كانت كلفة هذا الإخفاق باهظة وكارثية على تونس نتيجة سوء الحوكمة، وعدم المرونة من الجانب التونسي في طريقة التفصي من الاتفاقية، وكذلك ردود الفعل الانتقامية وغير العقلانية من الجانب الليبي، فأصبح العقيد معمر القذافي ناصبا العداء لبورقبة ونظامه ويبحث عن الطرق والأساليب لمناهضة النظام بتونس، ولما لا اسقاطه. فأول ما سعى إليه طرد عشرات الآلاف من عمالنا بطرابلس تعسفا، آملا خلق مشاكل اجتماعية يصعب مواجهتها، وكان أيضا وراء عملية الاعتداء المسلح على قفصة في الليلة الفاصلة بين 26 و27 من جانفي 1980، حيث تولّى مساعدة عدد من المسلحين ينتمون لفصائل المعارضة المقيمين بين طرابلس وتونس للاستيلاء على مدينة قفصة ودعوة الأهالي إلى الانضمام لهم والإطاحة بالنظام البورقيبي. وكان ذلك بمساعدة ودعم من المخابرات الجزائرية لكن باءت هذه المؤامرة بالفشل وتصدّى لها الجيش والشعب معا.

وآخر ما سعى إليه العقيد هو الانفراد بالجرف القاري الكائن على الحدود البحرية الفاصلة بين البلدين تونس وليبيا والذي أصبح موضوع خلاف لما تم اكتشاف حقول من البترول والغاز في أعماقه، كل واحد من الطرفين يدعي ملكيته، رغم أن هذه المنطقة البحرية كانت منذ القدم مستغلة من طرف البحارة التونسيين على أساس أنها امتداد جغرافي للأرض التونسية. والجدير بالذكر أن العقيد معمر القذافي كان قد اقترح استغلال هذا الحقل أنصافا من الطرفين، لكن هذا الحل لم يحظ بالقبول من الطرف التونسي الذي خيّر رفع النزاع أمام محكمة العدل الدولية، وتم الانفراد بها من طرف ليبيا بمقتضى حكم صادر لفائدتها عن محكمة العدل الدولية ب « لاهاي » بتاريخ 24 فيفري 1982، وعندما أزيح بورقبة عن الحكم في 07 نوفمبر 1987 تولى زين العابدين بن علي رئاسة الدولة أمضى معه العقيد معمر القذافي اتفاقية شراكة سنة 1988 لاستكشاف مخزون النفط والغاز بالجرف القاري واستغلاله المشترك احتفاءً

بنهاية نظام بورقيبة. وكان في الإمكان تجنّب هذا الإخفاق والمآسي التي تلتته لو تحلّى الجانب التونسي بشيء من الدبلوماسية والمرونة.

• أحداث 26 جانفي 1978: الإضراب العام للاتحاد العام التونسي للشغل.

كانت أحداث 26 جانفي 1978 تعتبر هي أيضا خطأ ارتكبه النظام نتيجة إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل عن تنفيذ إضراب عام ليوم الخميس 26 جانفي 1978 في الإدارة والمؤسسات العموميّة على إثر خلاف استمر حوالي ثلاثة أشهر للمطالبة بالزيادة في الأجور نتيجة ارتفاع الأسعار وتدهور المقدرة الشرائيّة وقد أدى هذا الخلاف إلى إضرابات جهويّة وقطاعيّة دوريّة.



امتنعت الحكومة عن الاستجابة لهذه الطلبات ورفضت الزيادة بعنوان أن الميزانيّة لا تسمح، وان الزيادة ستتسبب في التضخّم وتنعكس سلبا على مستوى عيش المواطن فتعكرت العلاقة بين الحكومة وقيادة الاتحاد ممّا دعا تدخل الرئيس الحبيب بورقيبة في 17 سبتمبر 1977 وعقد جلسة حضرها الحبيب عاشور والهادي نويرة الوزير الأول والظاهر بالخوجة وزير الداخليّة، وألح عليهم بوضع حدّ للخلاف والتوصل إلى حل مناسب يرضي الطرفين.

يقول عبد العزيز بوراوي في مذكراته صفحة 241 « استحلّفهم الرئيس بدم ضحايا الوطن ... ان يعملوا على توحيد جهودهم لفض المشاكل مهما تعقدت وتضاربت فيها المصالح بالحوار ... وليجدوا القواسم المشتركة بين الأطراف ... لضمان مسيرة تنمويّة سليمة ... وقد صرح الحبيب عاشور أن الرئيس كان متأثرا إلى درجة أنه أثر بدوره في الحاضرين»

كان مع الأسف هذا التدخل بدون جدوى، وبقي كل طرف على موقفه رغم العديد من التدخلات من شخصيات محلية وأجنبية، ولعبت الخلفيات السياسيّة دورا في هذا الخلاف اعتبرت الحكومة أن انضمام العناصر اليساريّة للاتحاد العام التونسي للشغل كان سببا في تصلب موقف الاتحاد وتسييسه، كما ان لقاء الحبيب عاشور مع العقيد معمر القذافي، والحديث معه حول الجرف القاري أثار حفيظة الحكومة التي اعتبرته تدخل في صلاحياتها وعوامل أخرى أظهرت أن الحبيب عاشور كانت له طموحات مسترابة.

كل هذه العوامل زعزعت الثقة بين الهادي نويرة والحبيب عاشور الذين كانت بينهما روابط صداقة متينة، ويعبر عبد العزيز بوراوي من ناحية أخرى على « أن تغطية اعتداءات إدارة الحزب وسكوت الحكومة بمباركة الوزير الأول وعدم إعلام الرئيس الحبيب بورقيبة بحقائق الأمور وقد حدّت حالته الصحيّة من النشاط الرئاسي». وكأنه يؤكّد أنّ معطيات المشكل لم تصل إلى الرئيس الحبيب بورقيبة على حقيقتها من طرف وزيره الأول؟

في تقديري لم يحسن الهادي نويرة إدارة الأزمة والمعطيات لم تبلغ للرئيس على حقيقتها خصوصا عندما يُفهم من مواقف قيادة الاتحاد والحبيب عاشور كتحدّ للدولة ومؤسساتها، والرئيس بورقيبة لا يستسيغه ولا يقبله، ومن يعرف فلسفة الرئيس الحبيب بورقيبة في الحكم يتأكد أنه بالنسبة إليه لا سبيل لإيقاف المرافق العامّة والمس من هيبة الدولة مهما كان الثمن، وكان الرد قاسيا أسفر عن سقوط قتلى وجرحى رغم انه كان في الإمكان تجنّب المأساة لو التزم الطرفان بالحكمة والتعقل.

• أحداث الخبز 03 جانفي 1984.

ومثل ذلك أحداث الخبز في 03 جانفي 1984 الناجمة عن قرار مضاعفة أسعار الخبز ومشتقات الحبوب، فجاء هذا القرار اعتمادا على ما قدّمه له وزيره الأول محمّد مزالي من أن هذه الزيادة ضروريّة لوضع حدّ لصندوق الدعم الذي أصبح يرهق ميزانيّة الدولة دون إيجاد البديل لمساعدة الطبقة المعوزة التي لا يمكنها تحمل حقيقة الأسعار للمواد الأساسيّة. ولما تصدّى الشعب لهذا القرار ورفض القبول به ممّا أدّى إلى المواجهة المسلّحة، التي خلّفت عددا من الضحايا، تراجع بورقيبة فيه ودعا إلى بقاء السعر على ما هو عليه وهذا يحسب له.

تسرّعت الحكومة في معالجة هذا المشكل دون أن تُعدّ الحل البديل وتأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي السائد وسوء تقدير التداعيات التي يمكن أن تتسبّب فيها

الزيادة المشطّة لسعر الخبز وحصل ما حصل ونعتبر أن هذا القرار المرتجل كان أيضا من الأخطاء الجسيمة التي ما كانت أن تكون لو تم الأخذ بما دعا إليه منصور معلّى وزير التخطيط إلى زيادة تدريجية على 5 سنوات وما أوصى به الخبراء من تدرّج في رفع الدعم وقد ترأس تلك اللجنة المرحوم الأسعد بن عصمان الذي حاول بكل سبل اللياقة والتدخلات إثناء الوزير الأول عن قرار حذف الدّعم بصورة تامّة وشاملة مرّة واحدة، ونأسف ولا نقبل ما نتج عنه من أحداث أليمة.

• الوزارة الأولى

في تقديري ما يعاب على الرئيس بورقيبة تشبثه بالحكم وأنه لم يسع إلى تركه في الوقت المناسب، بين أيدي أمانة، وحرص طيلة فترة حكمه، بأن يكون الوزير الأول من جهة الساحل، ممّن يثق بهم ولا يخشى طموحهم، والحال أنه أصبح لتونس وبالخصوص في عشرية الثمانينات كفاءات عالية ومختصة، ينتمون لمختلف جهات الجمهورية وكانت الأقدار على الاضطلاع بمسؤولية الوزارة الأولى وقادرة على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وقيادة الدولة، والسير بها في الاتجاه الصحيح، وهذا مع الأسف لم يحدث، فكانت اختياراته في هذه المرحلة غير موفّقة وأدت في النهاية إلى الانقلاب الطبّي لـ 7 نوفمبر 1987.

أصبحت تونس منذ ذلك التاريخ تنتهج طريق الخطأ مدّة ثلاثة وعشرين سنة في ظل نظام الاستبداد والفساد برئاسة ممن أمنه الرئيس بورقيبة على حظوظ الدولة ومصيرها زين العابدين بن علي، بعد أن حمله مسؤولية وزارة الداخلية والوزارة الأولى، والذي لم تكن له الكفاءة والمؤهلات ليجعل من تونس شبيهة بنمور آسيا الذين حقّقوا مدّة عشرين سنة نسبة نموّ متواصلة بين 10 و12% بينما تونس لم تتعدّ نسبة النموّ فيها طيلة هذه الفترة 6% وهي نسبة ضئيلة لا تسمح بانطلاقة اقتصادية واجتماعية مثلما عرفتها البلدان الصاعدة، نمور آسيا، مما أدى في النهاية إلى انتفاضة 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011. وليس هذا من باب التنكر واستنقاص لما أنجزه النظام في هذه الفترة وبالخصوص في البنية التحتية لكن قياسا لما كان يجب أن يتحقق فهو لا يرتقي بالمرّة لما أنجزته البلدان التي أصبحت تعرف بالبلدان الصاعدة.

• هاجس الخلافة وتعيين زين العابدين بن علي وزيرا أول.

إنه هاجس عبّر عنه بورقيبة في عدة مناسبات وبالأخص في 8 جوان 1970، حيث قال: «لما تدق ساعة الرّحيل الأخير أريد أن أترك تونس، ماسكة بمصيرها مثلما كانت في حياتي.» وقد جعله هذا الهاجس دائم التفكير في من يتبوأ الحكم بعده، وهل سيتواصل الاستقرار الذي تنعم به تونس؟ هل سيحافظ الشعب على مكاسب الدولة الوطنيّة؟ وهل ستبقى تونس منيعة وعصيّة على الطامعين فيها؟ لقد كانت كلّ هذه التساؤلات تجعله دائم البحث عن الحلّ الأجدى والمطمئن.

مازلت أذكر أنّه في شهر سبتمبر 1967، بينما كان الرئيس مقيما في الكاف التحق بنا محمّد الصيّاغ، وقد جاء لمقابلته. وبعد نهاية المقابلة، طلب منّا الرئيس أن نستمع إلى خطاب الحبيب بورقيبة الابن الذي ألقاه بمناسبة زيارة رسميّة قام بها لإحدى الجهات ليشرف على اجتماع عامّ، فأحضر الرئيس المذيع وجلسنا بقاعة الاستقبال نستمع إلى خطاب الحبيب الابن، فكان خطابا عاديا، لا يشد الانتباه ولا يرتقي إلى ما كان يأمله الرئيس في مثل هذه المناسبات، وبعد أن ضغط على زر المذيع تنهّد، وعلّق بشيء من الحسرة والمرارة قائلا: «النار تخلف الرماد» بالعربيّة وأضاف بالفرنسيّة:

Pourtant le pays a besoin pour longtemps des trois syllabes : Bour gui ba

أي ما معناه «رغم أنّ البلاد ما زالت في حاجة لمُدّة طويلة للمقاطع الثلاثة بور- قي-بة»⁵. فأجابه السيّد محمد الصيّاغ: «سيدي الرئيس الخطابة لا تمثّل عائقا، وهي من الملكات التي يمكن اكتسابها بالتجربة والوقت»، وعقّبت أنا بقولي: «مسؤولو الحزب وشبابه كلهم أولادك، سيدي الرئيس، لقد كوّن منهم رجالا سيكونون في المستوى لاختيار من هو أقدر على مواصلة المسيرة. بعد العمر الطويل»، وقد أشار الرئيس لنفس الموضوع مرّة ثانية في جلسة عموميّة انعقدت بمدينة الكاف، حيث لمّح، بصفة غير مباشرة، لهذه الرغبة.

ما يفهم من تعليق الرئيس أنّه كان يأمل أن يجد في ابنه ما يؤهله لخلافته، غير أنّه لم ير فيه الخصال التي تؤهله ليتبوأ يوما من الأيام المسؤوليّة الأولى في البلاد. وأعتقد أن الفكرة راودته، لكن لما شعر أن ابنه لا يمثل الرجل المناسب لهذه الخطّة عدل عنها. وهذا الموقف يحسب للرئيس بورقيبة الذي لم يتأثر بروابط الأبوة، وآثر مصلحة تونس، وهو الذي كان يطمح إلى أن يكون الرئيس بعده رجل دولة يجمع بين الكفاءة العلميّة والتجربة النضاليّة. لكن مع الأسف، لم يعمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

5 - كتاب الحلم و المنعرج الخطأ

وقد كان للرئيس بورقيبة نفس الموقف مع بن علي، ومما تفتنّ لمستواه العلمي الحقيقي، وتأكّد من أنّه ليست له المؤهّلات اللازمة ليكون وزيراً أوّل، ورئيساً للجمهورية فيما بعد، قرّر تنحيته وتعويضه بمن هو أجدر بهذه المسؤولية، لكن مع الأسف، سبق السيف العدل، ولم يترك بن علي لبورقيبة الوقت لتنفيذ قراره، وانقلب عليه، وتبوأ الرئاسة يوم 07 نوفمبر 1987. فكان الخطأ القاتل الذي قال عنه بورقيبة للوزير محمّد غديرة عندما جاء لإخراجه من القصر الرئاسي «يكفي أن نخطئ مرة واحدة» «Il suffit de se tromper une fois» وهذا ما حصل فعلا كان الرئيس طيلة حكمه يتوجّس خيفة من الجيش ويرفض اقحامه في السياسة والمرة الوحيدة التي منح فيها تلك الثقة إلى عسكريّ انقلب عليه، ومما استمع الشعب في الصباح الباكر لبيان السابع من نوفمبر 1987، استبشر خيرا بهذا التحوّل والتوجّه الجديد نحو إرساء نظام ديمقراطي يُرجع، كما جاء في البيان، للمواطن كرامته وللشعب سيادته، لكنّه ما كان يتصوّر أنه قادم على ربع قرن من الاستبداد والفساد.

• السجن الأخير:



هذا الخطأ الجسيم المتمثل في تعيين زين العابدين بن علي على رأس الوزارة الأولى ووزارة الداخلية أدى إلى خلع الرئيس الحبيب بورقيبة ليلة 07 نوفمبر 1987 ليلة الانقلاب عليه وإزاحته نهائياً عن الحكم الذي مارسه طيلة ثلاثين سنة، استبشر الشعب في البداية بهذا الحدث على أساس أن الرئيس لم يعد في وضع يؤهله لمواصلة الحكم، وقد انهكه المرض وأطاحت به الشيخوخة، كما تلقّى الشعب بارتياح ما جاء

في بيان 7 نوفمبر 1987 من مبادئ وقيم ترمز إلى العدل والمساواة وتمكّن الشعب التونسي من مباشرة مسؤوليات الحكم في نطاق الديمقراطية الحقّة التي غابت في نظام بورقيبة، لكن مع الأسف بقي هذا البيان حبرا على ورق، سرعان ما انتقلت تونس إلى نظام بوليسي مستبدّ تفشّت فيه المحسوبيّة والفساد والظلم ممّا أدّى إلى انتفاضة الشباب سنة 2010.

ابتهج الشعب بالتحوّل السلس لنظام طالت عهده برآسة زعيم تعلق به وأحبّه وأصبح يشفق عليه وحان الوقت ليترجل ويترك مسؤوليات الحكم. وعبر عن ولاءه للرئيس الجديد وخرج إلى الشارع والساحات العامّة في مختلف المدن ليناوي « يحييا بن علي» كما تلقى الشعب بازتياح ما جاء في بيان 7 نوفمبر 1987 من مبادئ وقيم ترمز إلى حتميّة التغيير وإقامة نظام ديموقراطي يعتمد حرية التعبير والتداول على السلطة ويضمن الحريات الفردية والعامّة.

لما شاهدت على الشاشة تدافع الجماهير وحماسهم منادين يحييا بن علي عندما ظهر هذا الاخير على شرفة بناية رئاسة الحكومة، تذكّرت ما حدث لبورقيبة عند زيارته لقبر حنبعل في تركيا أين انتحر هذا الأخير حتى لا يسقط حيا بين أيدي أعدائه، لما وقف على قبر «حنبعل» أجهش بالبكاء وتوجّه إلى المرافقين له قائلا: « أبكي مصير هذا القائد العظيم الذي ملأ اسمه الدنيا ومات مطاردا من أعدائه وبعيد عن بلده قرطاج، التي استمات على الدفاع عنها وإعلاء شأنها ولم يلق من أهلها إلا التنكر والجحود، تلك هي طبيعة الشعوب إزاء من خدمها من الرجال وضحّى من أجلها» ونفس الانطباع حصل لي يوم 07 نوفمبر 1987، وتأكدت يومها أن ذاكرة الشعوب قصيرة، واعتقادي أن الرجال من هذه الطينة الاستثنائية لا يموتون.

مرّت السنوات الأولى واكتشف الشعب أثنائها أن بيان 7 نوفمبر أكذوبة، بقي حبرا على ورق سرعان ما انتقلت تونس إلى نظام بوليسي مستبدّ نفشّت فيه المحسوبيّة والظلم والفساد، عتمّ على الرئيس بورقيبة وإنجازاته، وأزيحت تماثيله من مختلف المدن والقرى وعوّضت صورته في مكاتب الملباني الرسمية، ولم يعد يذكر اسمه في المعاهد والأعياد والمناسبات الوطنية وحتّى لدى منظمة الاتحاد النسائي. فكانت سياسة ممنهجة لطمس آثار هذا الرجل، وإدخاله طي النسيان.

فعلا الناشئة من الأطفال والشباب التي عاشت في الفترة الفاصلة بين 1987 و2010، كبروا وهم يجهلون كل شيء عن بورقيبة ومنجزاته وتضحياته من اجل تحرير تونس

من الاستعمار وبناء الدولة الوطنيّة وكذلك زعماء ومناضلي وشهداء الحركة الوطنية إلى ان جاءت انتفاضة 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 وُقِّسِح المجال لمعارضيه من اليمين واليسار الذين شككوا في قيادته للحركة الوطنيّة ولم يتذكروا من نضاله وحكمه إلا الأحداث المؤلمة التي فرضتها اكرهات الحكم وسلامة الوطن، لينطلقوا في حملات التشكيك والتشويه في كل ما قدّمه هذا الرجل وصحبه، لكن رغم المغالطات والمهاترات التي لم تنطل على الشعب التونسي، طفح فكر بورقيبة من جديد على السطح وأصبح حبل النجاة لهذا الوطن المكلوم.

كان الشعب ينتظر بأن يحاط الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بالعباية والتبجيل وفي إقامة مريحة تجعله على اتصال دائم بعائلته وأحبّاءه والشعب، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان، بورقيبة يسجن ويُتَعَسَّف عليه ممن استنشقوا وبؤاه أعلى المسؤوليات في الدولة.

كانت إذن بداية سجنه الأخير الذي دام حوالي ثلاثة عشر سنة بمسكن الوالي بالمنستير أين تم عزله تماما على المحيط الخارجي بعيدا عن عائلته وشعبه الذي بقي على عهده متعلقا به ومحبا له، وقد أقام هذا الأخير الدليل على أنه بقي في وجدانه ولم ينساه وذلك بالتعبير عن غضبه الشديد عندما أقصي من تشييعه إلى مثواه الأخير وعدم تنظيم جنازة تليق بمقامه وتضحياته من أجل تونس وشعبها، فكانت للزعيم نهاية مؤلمة شعر فيها بالظلم والمراة ممن استنحبهم واستنشقهم وحملهم الأمانة فتنكروا له وغدروا به، وقد عبر عن هذا الشعور عند نزوله من المروحية التي أقلته من قصر قرطاج إلى بيته في مرناق، حيث توقّف مع مرافقه محمد غديرة قائلا له : « ما وقع إنه أكثر من الخيانة إنّه الغدر».⁶

انتقل بورقيبة إلى جوار ربّه في 06 أفريل من سنة 2000 وترك لنا دولة قويّة، مؤسّساتها ومرافقها وإدارتها ومجتمع متماسك ورجال أكفّاء، تركها على طريق النمو والتطور، كان الشعب التونسي على أتم الوعي بهذه المكتسبات، وهو ما يفسّر تعلّقه به ومحبّته له في حياته وبعد مماته. لقد مات بورقيبة جسديا، لكنّه بقي حيّا في العقول والقلوب كفكر مستنير، ونفس ثوري لا ينطفئ ومنازة وحافزا للأجيال المتعاقبة رغم التعتيم عليه، والإصرار على تشويه شخصه ومسيرته، وهكذا يبقى عصيّا على مناوئيه، وحيّا في وجدان كلّ التونسيين.

6 - الرجوع إلى الفقرة المتعلّقة بخلافة بورقيبة « الحلم والمنعرج الخطأ»

واجه مصيره كعادته بكل شجاعة وثبات مجسما المعاني التي جاءت في قصيدة شعريّة
لشاعره الفرنسي المفضّل ألفريد دافينيي Alfred Devigny، حيث كان يردّد منها دائما
هذه الأبيات.

Gémir, pleurer, prier est également lâche
Fais énergiquement ta lourde tache
Dans la voie ou le sort a voulu t'appeler
.puis après, comme moi souffre et meurt sans parler
.Seul le silence est grand tout le reste est faiblesse

الشكوى والبكاء والتوسل هي أيضا من الجبن
أدي بشجاعة دورك المضيئي في الطريق الذي أرادته لك مصيرك
وبعد ذلك تألم مثلي ومت دون ان تتكلم،
العظمة للصمت وحده والضعف فيما دون ذلك.

Alfred Devigny

الحكم بالوكالة.

هذه المقاربة التي اعتمدها في دراسة شخصية الحبيب بورقيبة، والتي تفصل بين مرحلتين، المرحلة الاولى تجمع بين فترتي النضال من أجل الاستقلال، في الثلاثينات والأربعينات، وتحمل مسؤوليات الحكم والإصلاح في الخمسينات والستينات، والمرحلة الثانية فترة المرض والشيخوخة في السبعينات والثمانينات، هي مقارنة تساعد في نظري على التعرف بعمق وموضوعية على شخصية الزعيم بإيجابياتها وسلبياتها، ونرجو أن نكون قد ساهمنا بهذا المؤلف الذي أعد خصيصا لشباب اليوم وغدا حتى يتعرف على شخصية استثنائية حررت البلاد من الاستعمار وبنّت الدولة الوطنية وأحدثت أكبر ثورة في تاريخ تونس القديم والحديث.

كان الشاذلي القليبي، في كتابه «أضواء من الذاكرة» يعتمد نفس المقاربة التحليلية لشخصية الحبيب بورقيبة أو ما عبّر عنه بملمحة بورقيبية، وهو في أوج قوّته البدنية والفكرية، أي المرحلة الأولى التي أشرنا إليها، حيث يقول «وعامل الزمن مهم للغاية عندما يتعلّق الأمر بالحبيب بورقيبة أو المهام التي اضطلع بها ومتطلّباتها علاوة على ذلك فإن عملنا هذا لا يتعلّق إلا بالفترة التي كان فيها الحبيب بورقيبة يمارس سلطته فعلا، إذ ان الوزراء الأولين أصبحوا يمارسون هذه السلطة نيابة عنه بعد سنة 1969 ولا يرجعون إلى رئيس الدولة إلا في مناسبات متباعدة وهم يفعلون ذلك غالبا لإعلامه أكثر مما يفعلون من أجل استشارته.

ويبدو ان المعطيات لم تعد تصل إلى الرئيس بالسرعة والصورة المطلوبتين، فأصبحت القرارات الصادرة عنه تعتمد معطيات تقدّم له ممن وضع ثقته فيهم، لكن لما يتأكد أنه أخطأ وجانب الصواب في أحد قراراته كانت له الشجاعة ليوقف التمادي في طريق الخطأ، مثل ما وقع عند تأميم التعاضد سنة 1969 واحداث الخبز سنة 1984، لقد أصبح من الواضح أن الزعيم تخلى على الحكم المباشر وسلم المقود من بين يديه. لكن لما يتأكد أنه جانب الصواب كانت له الشجاعة ليوقف مواصلة السير في طريق الخطأ، مثلما وقع عند تأميم التعاضد سنة 1969 وأحداث الخبز سنة 1984، تواصلت هذه الطريقة في الحكم وأصبحت مصدر عدم استقرار ومثيرة لسوء التفاهم بين الرئيس ووزيره الأول وارتباك في سير مؤسسات الدولة. وتخوفات لدى الشعب من انخرام سير دواليب الدولة.

بدأ الزعيم يتخلى عن الحكم المباشر ويسلم المقود من بين يديه، وذلك بداية من سنة 1967 أي في النصف الثاني من عشية الستينات، بعد الجلطة القلبية التي أصابته وكادت تؤدى إلى وفاته. إعتد في حكمه في النصف الثاني من عشية الستينات على أحمد بن صالح وفي السبعينات على الهادي نويرة وفي الثمانينات على محمد مزالي ورشيد صفر وزين العابدين بن علي، فقد أصبح يعتمد إذن في قراره على أحد معاضديه وما يقدم له من معطيات، ويبدو أن المعطيات لم تعد تصل إلى الرئيس بالسرعة والصورة المطلوبتين؛ فأصبح يصدر قراراته اعتمادا على معطيات تقدم له ممن وضع ثقته فيهم.

إن الزعيم لم يعد يأخذ قراراته على أساس معطيات كونها بنفسه، بل على أساس معطيات جاهزة تقدم له ممن وضع ثقته فيهم لتسيير دواليب الحكم والذين أصبحوا مصدر المعطيات التي تقدم للرئيس. ونتيجة لكل هذا بدأت السفينة تغرق، كيف يحصل لشخصية فذة أن ترتكب هفوات سياسية بهذا الحجم؟ هل فقد بورقيبة قدراته الفكرية بعامل المرض والشيخوخة؟ هل أخفق في اختيار وزرائه الأول؟ أين قدرته على التحليل والاستشراف؟ هل كانت المعطيات تصل إلى الزعيم بالدقة المطلوبة؟ أم أنه لم يحسن قراءة المعطيات المقدمة له؟ إنها تساؤلات عديدة تراود المتابع لتاريخ الزعيم.

ندرك الإجابة في خطابه المؤرخ في 24 جويلية 1971 « أنا الذي تعودت الدقة في ضبط الحسابات ولم أخطئ في التقدير إلا في القليل النادر، ناهيكم أنني لم ارتكب أية هفوة سياسية طيلة مقارعتي للاستعمار، ولكن ذلك لم يعصمني من الزلزل عندما وضعت ثقتي في من لم يكونوا أهلا لها، والمؤمن غر كريم، ومن طبعي أن أتوسم الخير في الناس إلى أن يأتي ما يخالف ذلك.»

علينا أن نقبل تاريخنا بإيجابياته وبسلبياته رغم الأخطاء، والعصمة لله. فالزعيم بورقيبة

بشر يخطئ ويصيب. والمهم هو أن نجاحاته أكثر بكثير من أخطائه، والواقعية تفرض الاعتزاز بالنجاحات والإقرار بالأخطاء والقبول بها، واعتبارها نقط ضعف في مسيرة الزعيم النضالية، والاعتراف بها يدخل تحت طائلة النقد الذاتي والموضوعي من أجل استخلاص العبرة. ورغم هذه الأخطاء، يبقى الحبيب بورقيبة زعيما استثنائيا ورمزا لتونس المستقلة. وعلى كل تونسني أن يعتز به.



ويبقى سؤال الذي أوجّهه إلى كلّ التونسيين، وخصوصا الباحثين من المؤرّخين، هل من العدل أن ننسب إلى بورقيبة الزعيم وحده، ما اقرّف من هفوات سياسيّة منذ نهاية الستّينات؟ وهذا التساؤل ليس من باب التبرير؛ فمسؤوليّة الزعيم، رئيس الدولة تبقى قائمة رغم أن عدّة بلدان حُكمت مدة زمنية طويلة طول مرض رؤسائها وتجنّبت مع ذلك الأخطاء وانتقل فيها الحكم بسلاسة (إسبانيا والبرتغال)، أليس في الإمكان أن نرسم حدا فاصلا بين فترة الزعامة البورقيبيّة الحقيقيّة وبين مباشرته للحكم بالوكالة عند مرضه وشيخوخته في نطاق مقارنة جديدة لقراءة مسيرة الزعيم؟

لقد عايشت العديد من المواقف التي تؤكد ما استنتجته من مواصفات الزعامة لدى الحبيب بورقيبة. فقراءتي نابعة من صميم تجربة العمل والمسؤوليّة التي تحمّلتها تحت قيادته مدّة عشر سنوات، وقد أتيت فيها على صور وعيّنات عملية وموثقة منها في غير هذا المكان، أما فترة شيخوخته ومرضه فكنت فيها مثل كل التونسيين مراقبا بعيدا عن الفعل والتأثير، وقد كنت انسحبت من المسؤوليّة السياسيّة خلال شهر سبتمبر سنة 1970 لمباشرة مهنة المحاماة. وأنا اليوم أحاول مثل الجميع إعادة رسم صورة الزعيم الرّئيس، وتنسيب الأحداث، حتّى تكون أحكامنا على فترة حكمه ومسيرته أقرب ما تكون إلى الواقع والحقيقة.

الخاتمة



« بالنسبة لي الحكم يتمثل في واجب العمل من أجل رفاهية
الشعب وتطوره ومناعته والرفع من مستوى عيشه »
الحبيب بورقيبة خطاب 01 جانفي 1956

ثورة جيل الاستقلال بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة

عاش جيلنا جيل الاستقلال في مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي ثورة أسقطت النظام الاستعماري وبنّت على أنقاضه دولة عصريّة سخّرت كلّ إمكانياتها لخدمة الشعب والنهوض به، هذه الثورة التي عاشتها تونس في تلك المرحلة من تاريخها، كُتّب حولها الكثير ومازالت تلهم حاضرا ومستقبلا العديد من الأقسام لسبر أغوارها، وهي في نظري أهمّ ثورة عرفتها تونس في تاريخها من أجل تحرير البلاد من ربة الاستعمار وبناء الدولة الوطنيّة.

وبعد مدّة وجيزة من تكوين حكومة الاستقلال في شهر أفريل 1956 وفي الثلاث سنوات الأولى من حكمها، وضعت هذه الأخيرة أسس الدولة الفتية وأسس المجتمع الجديد بقوة القانون والخطاب، فحرّرت المرأة بإصدار قانون الأحوال الشخصية، ووحدت القضاء، وحلّت الأحباس الخاصّة والعامة، واستصلحت الأراضي الزراعيّة في عدّة جهات، وبعثت دواوين الإحياء والاستثمار، وتونست الإدارة والمؤسّسات الاقتصاديّة، وأعدت تنظيم الإدارة الجهويّة وبعثت سلك الولاة، ووحّدت التعليم وعصرته وجعلته إجباريّاً ومجانياً وخصّصت له ثلث الميزانيّة وأحدثت المدارس والمعاهد والجامعات، ووفّرت وسائل المعالجة الصحيّة للجميع ببناء المستوصفات والمستشفيات، وأنشأت الحرس الوطني، وبعثت الجيش الوطني، وأعدت هيكله الديوانة وتونستها، وأنشأت البنك المركزي وتونست العملة بتعويض الفرنك بالدينار، وتونست البنوك التجاريّة، وفتحت السفارات، وأطاحت بالنظام الملكي وصادقت على دستور جديد وأقامت النظام الجمهوري والقائمة تطول.

كما بادرت حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة بعد بضعة أيام من الإعلان عن الاستقلال بأخذ قرارات جريئة لفائدة الطبقة الضعيفة من المجتمع التونسي، كإصدار قانون العملة الفلاحين، وتحديد عدد ساعات العمل لليوم الفلاحي بتسع ساعات بعدما كان بلا حدود، وتحديد الأجر اليومي الأدنى ليصبح ضعف ما كان عليه، وتمتيع العامل

بحقّ منح الساعات الزائدة، وفرضت على المؤجّر الإعلام المسبق بالطرده وحدّته بأسبوع من تاريخ الإعلام، كما أصدرت قانون الضمان الاجتماعي وقانون لجان المصانع كأداة تخوّل للعامل المساهمة في تسيير المؤسّسة.

وواصلت حكومة الاستقلال في السّتينات رغم محدودية الإمكانيات جهودها بإعداد دراسات ومخطّطات في نطاق منوال للتنمية عرف تحت مصطلح « الاشتراكية الدستوريّة»، فأنشأت المصانع في مختلف جهات الجمهوريّة، وبعثت القطاع السياحي، وطوّرت طرق استغلال الأراضي الفلاحيّة، وركّزت وحدات الإنتاج الفلاحي على الأراضي المسترجعة من المعمرين بتمويل من البنك الدولي وذلك لإدماج ضعفاء الفلاحين في حلقة الإنتاج، واستثمرت في البنية التحتيّة بمد الطرقات، وبناء الجسور، والسدود، والموانئ، والقرى الريفيّة، والجوامع، والمدارس والمعاهد والمستوصفات والمستشفيات، وتعصير المدن، وتهذيب النسل، ومقاومة العروشيّة، فكانت مرحلة الخمسينات والسّتينات مرحلة التقشّف والحرمان من أجل الاستثمار والإصلاح لبناء تونس المستقبل وضمان ازدهارها ومناعتها.

عاش الشعب التونسي في تلك المرحلة ثورة بحقّ وفي العمق ضدّ الأوضاع الفاسدة، والعقليات البالية، من أجل التغيير والإصلاح والتنمية، والبعث من جديد شعباً موحداً متضامناً، سيّداً في وطنه ومتحرّراً من القيود التي كبّلته سنين الانحطاط وهيمنة المستعمر، إنّها ثورة لها قيادة وقاعدة شعبيّة ومشروع مجتمعي، آليتها قوّة القانون والخطاب.

من المؤسّف أن ذاكرة المواطن التونسي قصيرة، بالنّسبة لمن ضحّى من أجله، ليعيش حرّاً كريماً وسيّداً في بلده، فكلّ شعوب الدنيا تكرم زعماءها وتحفظ صورهم وتحيي ذكراهم من باب الاعتراف بالجميل لما قدّموه من تضحيات، وما أنجزوه لفائدة بلدانهم وشعوبهم، رغم أخطائهم وعدم التوفيق في البعض من اختياراتهم.

إنّ حزب العدالة والتنمية الاسلامي بتركيا لم يجرؤ على المسّ من رمزيّة «مصطفى كمال أتاتورك» « أب تركيا الحديثة » وصانعها، رغم أنه قطع بالسيف علاقة الدولة بالدين، وكذلك الشأن بالنّسبة للعديد من الرّعماء (رغم الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها بعضهم)، أمثال لينين، موتسيتونخ، غاندي، نلسن مانديلا، سنفور، تشرشل، ديغول،

هوشي منه، هؤلاء جميعا بقيت ذكراهم حيّة لدى شعوبهم ومحل احترام وتبجيل من كل المسؤولين السياسيين المتعاقبين على الحكم مهما كانت توجهاتهم ومشاربهم. الزعيم الحبيب بورقيبة رغم أخطائه، هو من زمرة هؤلاء الذين صنعوا الأحداث وأثروا في مجرى التاريخ، وهم الزعماء الذين قادوا شعوبهم في مرحلة من تاريخ بلادهم نحو التحرير والسيادة والبناء، ممّا يفرض احترامهم والحفاظ على رمزيّتهم وذكراهم، وهذا ما كان على الشعب التونسي والأجيال المتعاقبة وعلى كلّ مسؤول سياسي أن يعيه.

«الأرض التي أنبتت ورودا لا تنبت الأشواك»

في نهاية هذه الخواطر والشهادات حول الشخصية الاستثنائية للرئيس الحبيب بورقيبة، ودوره المحوري في الكفاح الوطني من أجل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية، نأمل أن نكون قد وُفقنا في إلقاء المزيد من الأضواء على الرجل الذي نذر حياته لخدمة شعبه فحرّره وأرجع له سيادته، ووضعه على طريق التطوّر والحدّات، رغم ما تخلّل مسيرته الطويلة من أخطاء لم نخفيها، ونجاحات أتينا على جلّها، حتّى نبرز صورته الحقيقيّة بعد أكثر من ربع قرن من التعتيم.

عاشت تونس تحت قيادته عهدا ذهبيا في الخمسينات والستينات لما كان في أوج قوته البدنيّة والذهنيّة، وتعدّ هاتين العشريّتين من أهمّ فترات تاريخ تونس الحديث، حكم تونس كأب مراوحا بين اللين والشدّة، فكان المرئيّ الأوّل للشعب الذي كان في حاجة للتغيير والإصلاح حتّى يدخل بسرعة، وفي سباق مع الزمن، في العالم المتقدّم والمتحضّر.

لم يكن الزعيم بورقيبة وحده في مسيرته الطويلة، بل كان محاطا برجالا ونساء أفذاذ جمعوا بين الكفاءة والوطنية وحبّ التضحية عملوا إلى جانبه وتعاونوا معه من أجل التحرير من الاستعمار، وبناء الدولة، فساهموا في كل المعارك بفكرهم وعطائهم وتضحياتهم، عرفوا المنافي والسجون واضطلعوا بالمسؤوليات الجسام بقيادة الزعيم.

انتفاضة 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 تعتبر حلقة من الحلقات الإيجابية في مسيرة الشعب التونسي من أجل إرساء الحرية والديموقراطية اللذين كانا يمثلان نقطة الضعف في حكم بورقيبة، ووضع حدّ لنظام زين العابدين بن علي نظام الاستبداد والفساد الذي جثم على كاهل الشعب التونسي طيلة ثلاثة وعشرين سنة، لكن مع الأسف هذه الانتفاضة لم تجد من يحتضنها ويؤطّرها ويرسم لها أهدافا ويعدّها لها برامج حتى تصبح ثورة بحق، تفتح آفاقا رحبة أمام الشعب التونسي فتحقّق له ما قامت عليه ومن أجله، الحاجة إلى الحرية والكرامة والعدالة والتشغيل، واستتباب الأمن والطمأنينة ودفع الاقتصاد الوطني إلى الأفضل من أجل خلق مجتمع تسوده العدالة والتوازن والعيش الكريم.

هذا ما لم يحدث، مع الأسف تطوّرت الأحداث إلى الأسوأ، ضعفت الدولة وتقلّص نفوذها وضاعت هيبتها، لعدم تطبيق القانون والإفلات من العقاب، وانهار الاقتصاد وتعطلت آلة الإنتاج وانعدم الاستثمار وانخرم التوازن الاقتصادي والاجتماعي وباتت مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية على وشك الإفلاس، وانتشر الإرهاب والتخريب والفساد، تفاقمت البطالة وحكم اللوبيات، انقسم الشعب التونسي إلى فئات وجهات، وعمّت الفوضى وغابت المواطنة والشعور بالوحدة والتضامن، فأصبحت تونس بعد عشر سنوات من انتفاضة الكرامة والحرية مرتعا للفوضى والتمرد وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، ممّا يبعث على اليأس في النفوس، وعدم التفاؤل، لو لم يكن أساس الدولة قويا لكانت انهارت منذ السنوات الأولى للانتفاضة، ما أصاب الشعب التونسي بالإحباط وجعله يتساءل إلى أين المصير؟

فنحن جيل بناء الدولة الوطنية، الأقلية التي ما زالت على قيد الحياة، تعيش نكسة في خريف عمرها ممّا ترى صرح الدولة الذي ساهمت في بناءه يتهاوى يوما بعد يوم، في غفلة من الجميع وعدم الوعي بخطورة الوضع وغياب الحس الوطني والشعور بالمسؤولية من طرف الأحزاب والمسؤولين السياسيين، ممّا يذكّرنا بما كان يقوله الزعيم الحبيب بورقيبة « لا يأتي الخراب لهذا البلد إلا من إبنائه» فدعو الله أن يحفظ تونس وأن يقيض من شعبها رجالا صادقين وقادرين على انقاذها وهذا أملنا، وفي ما قاله الزعيم بورقيبة في إحدى خطبه التي توجّه بها إلى الشعب بتاريخ 29 جانفي 1984 ما يجعلنا لا نياس ونتفاءل :

« تركت تونس بعد أن بذرت فيها بذور الحداثة والتقدم والنماء وحبّ الوطن لتزدهر جيلا بعد جيل وليتواصل نموّها وتتجاوز كلّ الصعوبات والمحن التي يمكن أن تعترضها، وأنا على يقين أنّه سيأتي اليوم الذي تسعى فئة قليلة من المغامرين إلى نشر بذور الجهل والتخلّف والرجعيّة لكنني متأكد ومطمئنّ أنّهم لن ينجحوا ولن يحصدوا زرعهم، لأنّ الأرض التي أنبتت ورودا لا تنبت الأشواك من جديد.»

مهما عمل خصوم الزعيم الحبيب بورقيبة لتشويه تاريخه وطمس منجزاته، وإنكار دوره التاريخي في تحرير تونس من الاستعمار وبناء الدولة الوطنيّة، سيسفّهم التاريخ وينصفه لأنّ التاريخ لا يرحم، ويفرز الغثّ من السمين، ويعطي لكلّ ذي حقّ حقه مثل ما أنصف حنّبل في فنّ الحروب، وابن خلدون في علم الاجتماع، سينصف حتما الزعيم بورقيبة في علم السياسة وممارستها، هؤلاء العباقرة، والعمالقة، قلّ ما تنجب تونس من أمثالهم رفعوا اسمها عاليا على الساحة الدوليّة ودخلوا التاريخ من بابه الكبير. وحققوا لهذا البلد ذي المساحة الصغيرة العالميّة والامتياز.

شهادات قادة العالم في الرئيس الحبيب بورقيبة.

• الرئيس كيندي Président Kennedy ماي 1961

« بورقيبة هو الرجل الذي أثار إعجاب العالم »

« كان الرئيس بورقيبة مثل جورج واشنطن ثوريًا، لكن لمّا وصل إلى الحكم كانت له الحكمة وقوّة الشخصية لتحقيق السلم لشعبه وجيرانه.»

« سيدي الرئيس نحن معجبون بكم، كما نحن معجبون بكل المناضلين من أجل المبادئ والحرية والاستقلال.»

• الجنرال دي قول Le Général De Gaulle

« إنّي أرى أمامي مصارعًا، وسياسيًا، ورئيس دولة، طاقته وطموحاته يتجاوزان حجم بلده.»

« لي مع الرئيس بورقيبة نقطة تشابه تتمثل في الشجاعة من أجل أن يكون له موعدا مع التاريخ»

• المارشال تيتو Le Maréchal Tito رئيس يوغسلافيا سابقا

« الرئيس بورقيبة معروف من قبل شعوب يوغسلافيا بأنّه باعث الشعب التونسي ومناضل في سبيل السلم والحرية »

• الرئيس بامبيدو Georges Pompidou

عند استقباله في زيارته الرسمية إلى فرنسا توجه إليه قائلا « إن فرنسا
بتمامها وكمالها تستقبل أعظم رجال تونس»

« C'est la France tout entière
qui accueille le plus illustre des tunisiens»

• الرئيس موبوتو Le President Mobutu

« أنتم الأب المؤسس لمنظمة الدول الإفريقيّة وكبير الحكماء من زعمائها.»

• الرئيس جمال عبد الناصر

« بورقيبة هو الصديق الحقيقي، إنّه الوحيد الذي صارحني بالحقيقة.

صديقك من صدّقك لا من صدّقك »

• فانفاني أمانتوري Fanfani Amintore رئيس وزراء إيطاليا بمناسبة زيارته للكاف

سنة 1967

« سيّدي الرئيس أنت يوغرطة الذي انتصر»

يوغرطة قائد بربري حارب وقاوم الاستعمار الروماني ولم ينتصر نتيجة الغدر الذي
تعرّض له ووقع فيه.